اضطراب
قرب آبار النفط

محمد الرميحي



اضطراب
قرب آبار النفط

محمد الرميحي



محمد الرميحي

إضطراب قرب آبار النفط



الطبعة الورقية الأولى، 2011
الطبعة الإلكترونية، 2011

ISBN-978-614-425-062-4

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 113/5342. الرمز البريدي: 6114 - 2033
هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: **info@daralsaqi.com**

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

المحتويات

مقدّمة

الفصل الأول: نحن والخليج

الفصل الثاني: العرب وإيران

الفصل الثالث: عاشوراء في الأشرفية

الفصل الرابع: العرب والمستقبل

حول الكتاب

مقدّمة

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة مقالات تحمل أفكاراً – في تقديري ليست آنية – كتبت في أوقات مختلفة إلا أن لها رابطين يجسران أفكارها بعض ببعض، الأول هو ظهور جليّ من خلال المتابعة لعبثية الصيرورة العربية التي تتحرّك في حلقة مفرغة من العمل السياسي والتنموي، والرابط الثاني هو أن العوامل، التي كانت وما زالت مؤثرة في هذا الصيرورة الحلقية ما زالت فاعلة.

ربما بداية الحلقة غير محددة، وأسأل نفسي في مرات كثيرة أين هي تلك البداية التي تبدأ وتنتهي من نفس النقطة؟ ربما أقول لنفسي نعم لها بداية، إلا أن وضع الإصبع على نقطة هذه البداية هو المعضلة. هل هي ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى من سيطرة (أجنبية) على مقدرات العرب بعد ان ناضلت نخبتهم للتخلص من الهيمنة العثمانية، ووقوعهم جميعاً – بدرجة أو أخرى – مسلوبي الإرادة في ما يرسم لأوطانهم من مستقبل؟ هل هي تسلط العسكر ذوي الثقافة المحدودة، بعد ذلك، على مقدَّرات السياسة العربية، بعد ضعف نسبي أصاب السيطرة الغربية المباشرة بُعيد الحرب العالمية الثانية؟ هل بسبب الانتكاسات الكثيرة أمام الهجمة الصهيونية بكل أشكالها وخسارة الحروب التي خيضت بمسمَّياتها المختلفة؟ يمكن أن تكون نقاط البداية في السير الحلقي متعدّدة وكثيرة، إلا أن النتيجة واحدة: لا تقدّم إلى الأمام!! فقط دوران في المكان.

لقد ابتُليت منطقتنا المشرقية بعاملين اثنين، الأول أنه قد أُنيط بها حل مُشكلة عجز الغرب عن حلها، وهي ما عُرف عندهم بـ«المسألة اليهودية»، حيث أنشئت دولة إسرائيل فأصابت المجتمعات العربية باختلالات عميقة، والثاني كُتب علينا، نتيجة صدفة الجغرافيا، أن نغذّي هذا العالم الصناعي الكبير بالطاقة، وبالتالي نصبح بؤرة مصالحه وأرض صراعه وسوق بضاعته. هذه البلوى الثنائية وقعت على مجتمعات قبلية – زراعية في معظمها، بسيطة التكوين الاجتماعي، لم يتح لها تطوّر مستقل يقودها إلى هضم التطوّر الحديث الذي يجري في العالم واستيعابه، كما فعلت شعوب أخرى خبرت الحركة اللولبية الصاعدة في التطوّر. وكان علينا مواجهة هذه البلوى الثنائية – تقريباً – خالي الوفاض، لا من علم حديث يعرّفنا أبعاد ما نحن فيه، ولا من صناعة متطوّرة تؤهلنا للمواجهة، ولا من تجربة سياسية، خارج العلاقات القبلية التاريخية التي تعوّدناها، تكسبنا المناعة الداخلية وتساعد على مقاومة التمزق الداخلي.

التحدي ضخم، الاستجابة عفوية، بل ربما في كثير منها ساذجة. قلنا سوف نحارب العدو إلى أقصى ما نستطيع، فأبدلنا النصر الحقيقي على الأرض بشعارات صدّقها معظمنا عن النصر، قلنا سوف نحارب فلم ننتصر، وقلنا سوف نسالم فلم نعرف كيف! قلنا سوف نطوّر التعليم، فانتهينا بزيادة اتساع نسبة مساحة الخرافة في مجتمعاتنا، وقلنا إننا سوف نجرب الديموقراطية، فزاد الجدل الخالي من المضمون وسيطر على مناخنا السياسي، وقليل جداً جداً من الديموقراطية ان وجدت ما زالت تتلكأ.

مرّت شعوب قبلنا بمراحل تاريخية من الإقطاع، ومراحل من القمع، ومراحل من الفاشية والنازية، وشعوب أخرى لها أشكال مختلفة من التجارب الحياتية، معظمها وصل إلى شاطئ الحداثة بصرف النظر عن الطريق أو الطرق التي سلكتها.

تجربتنا لا يمكن توصيفها على وجه الدقة إلا بكلمة مجازية هي السير في المكان. العاملان (حل المعضلة اليهودية، وتغذية العالم بالطاقة) امتزجا ليصبحا عبئاً ثقيلاً وينتجا تجربة هجينة، انعكست في ثقافتنا العربية وسلوكنا السياسي والاجتماعي من طريق إحلال القول بدل العمل، والمفاخرة بالاستهلاك بدل الابتكار والإنتاج، والنظر إلى الخلف دون الالتفات إلى الأمام، فصارت معظم حروبنا الاجتماعية عن الماضي.

مجموعة المقالات التي بين يدي القارئ الكريم، لها ثلاثة أضلاع ظاهرة جلية وتناقش أحداثها، وضلع رابع خفي. الأضلاع الثلاثة أولها عرب المشرق (فلسطين، لبنان، العراق، مصر) والضلع الثاني هو الولايات المتحدة كعنصر فاعل في المتغيرات أو قل مراوحة المتغيّرات في فضائنا، والضلع الثالث هو دول الخليج، مصدر الطاقة في الأغلب. أما الضلع الرابع الذي قلت إنه خفي، إلا أنه مؤثر، فهو معطيات الدفع التي خلقتها ثورة إيران الإسلامية إضافة إلى تلك الاضلاع الثلاثة. عندما أتحدث هنا عن العنصر الخفي، فإني أعني به «السياسية الإيرانية» وتجلّياتها من تعاون منضبط مع الجوار العربي، تحت حكم «معتدلين» إلى تناقض واضح يرمي إلى تصدير الثورة، تحت حكم «متشددين» في صيرورة الدولة/الثورة، لا أعني الشعوب الإيرانية ولا أعني المعتقد أيضاً، حتى لا يقع الخلط أو سوء التفسير وإنما أعني تجليات السياسة الإيرانية. ولا يخفى على القارئ الفطن أن بعض السمات بين المعتدلين والمتشددين الإيرانيين هي سمات مشتركة أيضاً. الضلع الرابع ساهم إلى حد ما بزيادة تفاعل الأضلاع الثلاثة الأخرى.

هذه العناصر الثلاثة والرابع الخفي هي محور هذه المقالات التي ترصد، وربما لشدة دهشة البعض، أحداثاً سابقة ما زالت تجلّياتها قائمة بيننا، ودروسها تتكرّر، ما جعلني أؤكد على الحلقة

الدائرية للأحداث، التي لا تكاد تجد لها مخرجاً، تنفك أو تتحرر من خلاله تلك الحلقة في سبيل التدرج صعوداً إلى الأفضل، تنموياً وسياسياً، وكأن «الزمن» لا يمر بنا!!

ضمور التنمية أو ندرتها – بالمفهوم العام للتنمية – يزيد من جهة شعوباً عربية وغير عربية في الإغراق في دائرة الفقر المعيب، وثروة النفط للبعض من جهة أخرى تزيد من الإنفاق الباذخ دون توجّه تنموي. وينتهي الأمر إلى إحداث تأثيرات فكرية واجتماعية وسياسية سلبية، يُستقطب من خلالها الفقراء إلى أشكال من الأيديولوجيات المتعصبة والكارهة والثأرية (ولا أقول ثورية) تزيد من حدة الاستقطاب وتفاقم الفرقة بين مجتمعاتنا العربية وفي داخلها، ومن ثم ضياع التنمية. في الحالتين الفقر المدقع والغني النسبي، نجد أن هناك فرصاً ضائعة في هذه المنطقة من العالم، نتيجة الدوران حول النفس، وهي تزداد ضياعاً، وتخلق مشكلات تتضاعف مع الزمن.

ثم تفاجئنا الانتفاضات العربية بدءاً من ديسمبر 2010 إلى أن مثل هذا الكتاب للطبع، من تونس إلى اليمن إلى ليبيا إلى مصر إلى سوريا، وقد تمتد إلى مناطق أخرى وقد امتدت شرارتها إلى الخليج. ومع تفجّر هذه الانتفاضات تتفجر أيضاً ردود الفعل المختلفة. الشرق الأوسط جراء ذلك في مرحلة تكاد تتصف بالفوضى. يمكن تحريك الجماهير وإطاحة النظم، تبيّن أن ذلك ليس صعباً، ولكن الصعب هو بناء الدولة الحديثة ذات المؤسسات. وهذا لن يتحقق في المدى القصير أو ربما المتوسط. سوف تغرق دول الانتفاضات العربية في ترتيب بيتها الداخلي لفترة طويلة، وليس من المستبعد أن تفيض تلك الانتفاضات إلى الجوار، كأن تفيض سوريا على الأردن، أو اليمن على الخليج، أو ليبيا على الجزائر. هناك ترحيب واسع من البعض على أنه «ربيع العرب» ولكن هذا الاستبشار هو من قبيل المرغوب فيه، ولكن ليس من المحتمل تحققه، بمعنى الوصول إلى دول حديثة مدنية وديموقراطية. قد تتطوّر الأمور في السنوات القليلة المقبلة إلى أشكال من التوجهات السياسية صراعية في أساسها في الداخل الوطني أو في الجوار الإقليمي، وقد تنتعش الأصولية السياسية باتجاه البدء من جديد من الصفر.

ردة فعل مجلس التعاون التي كانت مفاجئة في محاولة البدء بتوسيع نظام التعاون بإدخال الأردن والمغرب، هي ردة فعل – على أقل ما يقال فيها – محاولة لتفادي الأسوأ. فالاضطراب في الجوار العربي مقلق، كما أن الضلع الرابع (إيران) يطوّر سياساته باتجاه المخاطرة وبجانبه دول صغيرة.

إيران تتسلح بسرعة بكل أنواع الأسلحة التقليدية وربما غير التقليدية، والسلاح بحد ذاته في حال تراكمه يغري بالتوسّع، هذا هو درس التاريخ. إذا اجتمعت طموحات إقليمية وحكومة مركزية ذات صبغة شمولية وتكدّس السلاح، فإن كل ذلك وصفة للتوسع. قلق دول الخليج الصغيرة من التوسع

الإيراني جعلها تنظر إلى الجوار العربي الأكثر انسجاماً سياسياً معها، الأردن والمغرب. إلا أن ما يقلق الخليج فوق ذاك، هو التردّد الممكن من الدول الكبرى. الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية وحربي العراق وأفغانستان ليس لديها الرغبة ولا حتى القدرة على الدخول في نزاعات كبرى، أوروبا مشغولة بالأزمة الاقتصادية في دائرة اليورو التي تعاني إخفقات اضطرّت دولها إلى خفض الإنفاق العسكري، اليابان مشغولة بقضايا اقتصادية وسياسية في الداخل. لم تعد أيّ من هذه القوى قادرة أو راغبة في دورة أخرى من رفع الأثقال الدولية.

من هنا فإن دول مجلس التعاون، مع كل المخاطر المحيطة، لجأت إلى أن تقلع شوكها بيدها، فسارت نحو توسيع مجلس التعاون، الذي قد يتمخض عنه تساند اقتصادي في مقابل تساند عسكري محتمل بين الدول الست زائد الدولتين المغرب والأردن.

إلا أن الأهم هو مطالب الإصلاحات الداخلية التي نمت في دول الخليج جرّاء وضع داخلي طبيعي بعد اتساع الطبقة الوسطى وشيوع التعليم، وأيضاً تأثير رياح الانتفاضات العربية المحيطة، وخاصة الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وهي مدخل، إن تعطل كثيراً، فقد تجد فيه إيران مسرباً لتدخلات للإخلال بالتوازن الخليجي الداخلي، ربما في حال تسارع الأمور قد يؤدي إلى حروب صغيرة أو كبيرة، بعد شبه السيطرة الإيرانية سياسياً على العراق.

اضطراب قرب آبار النفط يجمع في كتاب واحد رؤية تكاد تكون متكاملة في ربط الأحداث بعضها ببعض في هذه المنطقة المضطربة. الخاسر فيها هو الإنسان العادي الذي يؤخذ يمنه ويسرة دون دليل في صحراء الاضطراب، ويغذى بشعارات تتغيّر في الشكل وتحافظ على المضمون، لكونها شعارات تهدف إلى الحشد الجماهيري والتجهيل دون أن تخضع للمناقشة العقلية من جهة، أو تقدم حلولاً معقولة للناس من جهة أخرى، تساعد على فك هذه الحلقة الجهنّمية من الدوران حول النفس.

إن خرج القارئ الكريم بمعانٍ ومقاصد من هذا الكتاب، ووجد أن ما كتب لو مرّ عليه زمن كأنه كتب أمس لقارئ اليوم، فإن التحليل يبقى صحيحاً بأن الحلقة المفرغة ما زالت حولنا، إلا أنها تضيق وتنتج مشكلات جديدة. ليس لدينا حتى الآن ما يعرف بـ«رجال الغرف الخلفية» من أجل التحليل وسبر الإشكالات المطروحة علينا والخروج بنتائج تفيدنا، وحتى نحصل على ذلك العقل المدبّر، أترك كلماتي هذه لكل قارئ أعتبره سلفاً من «رجال ونساء الغرف الخلفية» لعلنا نكسر تلك الحلقة الجهنمية من حولنا.

الكويت، مايو 2011

الفصل الأول: نحن والخليج

خليج زماننا... النخبة في الخليج

من الأمور المحيّرة في الثقافة العربية الحديث عن بعض المفاهيم العامة التي استحدثت أصلاً في ثقافة أخرى واعتبارها من المسلّمات، دون إعمال الفكر فيها ولعل «النخبة» هي واحد من تلك المفاهيم الغربية التي استخدمناها دون كثير من التمحيص والتدقيق، مثلها مثل الحداثة وحتى الديموقراطية، وكلمة النخبة Elite تعني من ضمن ما تعنيه الصفوة المختارة، وتعني مجموعة أو فئة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً أو اجتماعياً مرموقاً وهي تنصرف أساساً في الاستخدام إلى النخبة المختارة للحكم، حيث إن هناك نظرية سياسية تدّعي النخبوية، وقد ذاعت في نهاية القرن التاسع عشر، لذلك فإن لها نكهة سياسية.

ويرتبط مفهوم النخبة بهذا المعنى بالمجتمع المدني الذي تطوّر إثر التقدّم الصناعي الحثيث في الغرب، ولعل الأقرب في المفهوم التراثي العربي الإسلامي هو «أهل الحل والعقد»، هذا المفهوم الأخير يمكن أن يضيق في فترات تاريخية معيّنة ليشمل شريحة صغيرة من أهل الحكم والسلطان في مجتمع أو في دولة، لهم علاقة مباشرة بالحكم، ويمكن أن يتسع في فترات أخرى لكي يدخل فيه أيضاً أهل السلطة الدينية، والسلطة الاقتصادية.

وإن كنا نريد الاستخدام الأوسع لمفهوم النخبة في خليج اليوم بالمعنى الذي استقرت عليه الكتابات الدارجة فإننا لا بد نشمل مجموعة النخب المختلفة التي تشكلت بعد التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أحدثته الثروة النفطية من بين ما أحدثت من تغيير في هذه المنطقة. لذاك هناك عدة مستويات متدخلة في الحديث عن أهل النخبة في الخليج منها، ليست بالضرورة كلها متشابهة ولكن بعضها يمكن أن تتداخل بينه المنطلقات النظرية بل والمحلية على حدّها الأدنى، لأن هناك تشابهاً وتنافراً في الوقت نفسه بين هذه النخب. التقاء في المصالح وتنافر، فدراسة النخب في الخليج هي دراسة مركبة فيها الجوهري والمشترك والعام وفيها أيضاً الخاص والمتفرد.

النخب في أقطار الخليج

حيث إن هذه الأقطار التي ندرس نخبها هي الأقطار الستة المكوّنة لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم هذه الأقطار الستة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمملكة العربية

السعودية وقطر والكويت، وهي أقطار تتشابه في بعض مكوّناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتختلف في البعض الآخر، لذلك ليس من الضروري – كافتراض – أن تكون نخبها المختلفة في كل الشرائح متشابهة في المنطلقات وآفاق التفكير أو الوسائل. ويأتي هذا الاختلاف من أن هذه الأقطار قد خبرت التطور الحديث من زوايا مختلفة كما أن قاعدة المجتمع المدني الذي تكوّن أو هو في طور التكوّن قاعدة مختلفة في التاريخ والتطوّر السياسي والتاريخي والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

النخب الحاكمة

النخب الحاكمة في الخليج تختلف مسمَّياتها من ملك إلى سلطان إلى أمير، وفي التعريف بالدول الأكبر حجماً في ما بينها تكتفي الدولة بالاسم مجرّداً، كسلطنة عمان، وفي الأصغر يسبق اسم تعريف «الدولة» مثل دولة قطر أو دولة الإمارات، كان ذلك توكيداً لاستقلالية الدولة وكيانها، وتحكم هذه الأقطار أسرٌ حاكمة قديمة تاريخ بعضها يمتد إلى أواخر القرن الثامن عشر وبعضها قد عرف الحكم في القرن التاسع عشر. وهي دول اعتمدت في تكوينها السياسى الأول على الصلات القبلية التي هي المكوّن الرئيسي لهذه المجتمعات، فكان الحاكم أو الأمير هو شيخ مشايخ القبائل المتحالفة، وفي بعضها قد مزج الولاء القبلي بأيديولوجية دينية إسلامية، وهذا أكثر وضوحاً في المملكة العربية السعودية، حيث نشأ الحكم على شكل تحالف بين عائلة كبيرة ذات نفوذ في وسط نجد، والدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب التي قامت إثرها المملكة العربية السعودية وتطوّرت إلى ما نراه اليوم. أما المثال الآخر القريب إلى ذلك فهو في عُمان حيث تلازمت الدعوة الإسلامية الإباضية مع أسرة البوسعيد التي حكمت عُمان لأكثر من قرنين من الزمان. المناطق الخليجية الأخرى تكوّنت فيها الأسر الحاكمة من المنبع القبلي آخذة بالتطوّر اللاحق في تغيّر فنون الإدارة، ولكن الجميع تحكمهم إلى حدّ كبير ظروف النشأة ذات الأرضية القبلية، والفترة الحالية التي شهدت السرعة غير المسبوقة في التطوّر، فقد شهدت العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ومن ثم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترات متلاحقة من التطوّر السريع في تفكير وتطبيق آليات الحكم من حكم قبلي ذي صبغة دينية – قبلية إلى شكل الدولة الحديثة، وقبلت الدولة الخليجية بعد الحرب العالمية الثانية، تدريجاً، مجموعة من المتغيّرات السياسية والاجتماعية ناتجة أساساً من التغيّرات الاقتصادية العميقة التي اجتاحت المنطقة بسبب ظهور الدولة الريعية القائمة على استخراج النفط وتسويقه، فسنّت بعضها الدساتير كما في الكويت والبحرين، وبعضها كعُمان والمملكة العربية السعودية «القانون الاساسي للحكم»، كما تطوّر النظام القضائي الذي كان يعتمد

على العرف القبلي أو أفكار عامة من الشريعة الإسلامية أو الأعراف الاجتماعية، إلى مجموعة من القوانين المكتوبة، إلا أن هذه القوانين ليست بالضرورة كاملة أو بالضرورة مطبقة تطبيقاً كاملاً في الكويت، حيث رضيت النخبة الحاكمة بالمشاركة الشعبية في السلطة نتيجة تطوّر سياسي واقتصادي/ اجتماعي خاص وظروف خارجية أيضاً، وقبلت بعض النخب الحاكمة لفترة قصيرة تلك المشاركة، وسرعان ما اكتشفت صعوبتها في التطبيق، أي صعوبة التزاوج بين امتيازات الأمس ومطالب اليوم، وتراوح النخب الأخرى الحاكمة في الخليج في محاولات مختلفة للوصول إلى صيغة توفيقية بين الشكل القديم والتاريخي للحكم والصيغ الجديدة، وهنا نجد أن النخبة الحاكمة في ما بينها مختلفة بين جيلين، جيل الآباء الذين يؤمنون بالتطوّر المرن والخطوة خطوة ولكنهم عارفون بمجتمعهم، مجفلون من تطوّر سياسي يرونه جذرياً وقد يسبّب اضطراباً سياسياً واجتماعياً – بنظرهم – لا تحمد عقباه، وجيل جديد يريد أن يأخذ بسنة التطوّر ويقدّم إصلاحات سياسية، وليس بالضرورة أن هذا الجيل الجديد يؤمن بمثل هذه الإصلاحات، فبعضه يعلن عدم إيمانه بها، والبعض الآخر يعلن تبنّيها ربما من خلال قراءة صحيحة لما يريده الناس أو تفرضه التطوّرات العالمية أو تجلبه المصلحة الخاصة للبعض منهم، أو ربما بسبب التنافس في ما بينهم للوصول إلى قيادة المجتمع سياسياً. مهما تكن الأسباب فإن الواضح أن النخبة السياسية الحاكمة في الخليج أمام مفترق طرق يواجهها في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو يطل على قرن أكثر سرعة في التطوّر مما مضى وأكثر تحدياً وصعوبة، فوسائل الاتصال التي تخترق كل الحجب تحمل معها كل الأفكار الجدية، إلا أن القول صحيح أيضاً إن هذه النخبة الحاكمة – حتى اليوم – استطاعت أن تحتفظ بالإحساس الفطري الذي يتطلبه الحكم وهو المسايرة والتكيّف، حيث تساير التغيّرات الجذرية العالمية والاقليمية والمحلية الصعبة بنجاح مشهود.

إلا أن تحدّي هذه النخبة لا يكمن في الشكل السياسي فقط بل وفي الشكل الاجتماعي، فالمرأة في هذه النخبة ما زالت في الأغلب الأعم مقيّدة بقيود اجتماعية لا تمنعها من الحركة فقط بل تحرمها أيضاً من اتخاذ أية خطوات لها علاقة بشؤونها الشخصية مثل الاقتران والزواج وتحقيق المواطنة الكاملة، وبعض هذه النخب يمنع حتى خروج الفتاة من هذه النخب بالزواج إلى أي من الأسر الأخرى إلا في حدود ضيقة جداً، ويفرض زواج الأقارب إلى درجة سبّبت انتشار الأمراض الوراثية المعوّقة، أو انتشار العنوسة وتفشّيها. وفي هذا القطاع فإن الدولة في بعض الأوقات تأخذ بقواعد العشيرة في منع النساء من الزواج بـ«الأجانب» الأمر الذي يسبّب صعوبات اجتماعية جمّة

في حرمان المرأة أحد حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، في الوقت الذي يتاح فيه للرجال الاقتران بأي من النساء.

أردت أن أضرب بهذين المثالين (التطوّرات الدستورية ووضع المرأة) الإشكاليات التي تواجهها النخبة السياسية الحاكمة، التي يشتد التنافس بين نخبها الداخلية مع مرور الزمن، فهناك من الشرائح في هذه النخبة من يستعجل الأمور للوصول إلى السلطة أو المناصب القيادية، دون أن يكون له صبر الآباء، أو الكفاءة المستحقة، ويعتقد البعض منهم أن السياسات المتبعة في الأمور العامة ليست هي السياسات المتوخاة في هذا الزمن المتغيّر، فهي إما قليلة السرعة في التغيير أو كثيرة التنازلات، لذلك فإن الصراع في داخل هذه النخبة سيظل باطناً أو ظاهراً ولكنه متحرك مليء بالمفاجآت.

النخبة ذات التوجه للإسلام السياسي

هذه النخب المتعددة في الخليج تنقسم إلى أكثر من تيّار، سواء بانقسام أفقي أو رأسي، فهناك توجّه سياسي ديني ذو ارتباطات طائفية كالاجتهادات السنية والاجتهادات الشيعية، وتنقسم الأولى إلى عدة اقسام أيضاً بين السلفي والإخوان والتيارات المستقلة، وتتفق هذه الاجتهادات على رفض الواقع السائد اجتماعياً وسياسياً، وليس لمعظمها أيّ خلاف ظاهر مع التوجهات الاقتصادية السائدة في الخليج.

الإسلام السياسي السني له جذور في حركة الإخوان المسلمين، وهي حركة سياسية دينية تهدف لإقامة الدولة الدينيّة أسَّسها المصلح المصري حسن البنّا، وانتشرت الحركة بسرعة في معظم الأرجاء العربية[1]، وينتشر هذا التيار في معظم دول الخليج وله ارتباطات غير ظاهرة بعضه ببعض، ولكن حرية نشاطه مقيّدة في بعض الأقطار ومطلقة نسبياً في أقطار أخرى. ففي الكويت التي شهدت تطوّراً سياسياً متقدّماً، استطاعت هذه الشريحة السياسية أن تحتفظ بممثلين لها في البرلمان في معظم دوراته، وأن تنشر مجلة أسبوعية منتظمة («المجتمع») منذ سبعينيات القرن الماضي، تؤثر إلى حد كبير في الفضاء السياسي/ الإسلامي الأوسع عربياً. واستطاعت هذه النخب أن تنظم نفسها في مختلف المؤسسات التعليمية والإدارية، لذلك أصبحت قوة فاعلة تعمل تحت غطاء العمل الشرعي وتقوم بالتثقيف المباشر والمكثف، بل أصبح لها مؤسّساتها المالية التي تدرّ عليها مداخيل تستخدم بعضها للعمل الداخلي والخارجي. والمتتبّع لما تنشره مجلة الإخوان المسلمين التي تصدر من جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت، يستطيع أن يلاحظ بسهولة دفاعها عن أنظمة سياسية عربية لها توجّهات الإسلام السياسي مثل السودان، أو تجمّعات سياسية عربية لها هذا

الهاجس أيضاً مثل المنظمات الإسلامية السياسية في أفغانستان والجزائر أو فلسطين، ولهذه الشريحة من المجتمع امتدادات في صفوف الطلاب والمهنيين وموظفي الحكومة، كما لها امتدادات في صفوف المرأة. وهناك أيضاً تجمّعات وجمعيات تتعاطى العمل التطوعي الخيري، وعلى الصعيد التجاري تملك هذه الجماعات مؤسسات تجارية مباشرة أو غير مباشرة تعود أرباحها لتمويل نشاطات هذه الجماعات.

وفي بلاد كعُمان امتدّ تنظيم الإخوان المسلمين إلى فئات مختلفة من النسيج العُماني إلى درجة القبض على مجموعة في وسط التسعينيات من القرن الماضي، كان منهم الدبلوماسي ووكيل الوازرة والضابط، كما ضمّت من الشرائح التقليدية التي يهتمّ بها هذا التنظيم كالطلاب من الجنسين. وفي الدول الخليجية الأخرى امتداد لهذه التنظيمات تحت مسمَّيات الإصلاح، فهاك جمعية الإصلاح في دبي، وكذلك جمعية الإصلاح في البحرين، كما يوجد فروع لهذا التنظيم في قطر، وله العديد من الأتباع والمريدين وكذلك كبار الدعاة ذوي الأصول المصرية الإخوانية أو الفلسطينية.

في المملكة العربية السعودية تختلف الصورة قليلاً، فالحركة الإسلامية السياسية تركن إلى خلفية التعليم الإسلامي والتعاليم الإسلامية التقليدية السائدة في المملكة العربية السعودية.

وعلى تلك الخلفية وأمام التحديث بأشكاله المختلفة، نرى أن شريحة من الجيل الجديد قد طوّرت الأفكار الإسلامية المعتمدة عليها الشرعية السياسية لتحوّلها أمام حركة التحديث إلى تيّار احتجاجي سياسي واجتماعي استهدف النخبة السياسية الحاكمة وتقاليدها، ومن يقرأ مذكرة النصيحة التي وقّعها أكثر من مئة شخصية في المملكة العربية السعودية ذات تعليم ديني، يرَ بوضوح التوجّه العام لهذه الشريحة المطالب بانضباطية أكبر في المجتمع وبمقاومة التحديث.

وهناك أخيراً – في هذه الشريحة – الحركة السلفية الظاهرة أكثر في الكويت ولها مريدون في المملكة العربية السعودية، وكذلك بعض دول الخليج، وهي حركة نابعة من أصول حركة الإخوان المسلمين المصرية والمحلية التي انشقت عنها، نتيجة نفي بعض صفوف الدرجة الثانية إلى المملكة العربية السعودية في الستينيات من مصر إلى الخليج، وهناك تلاءمت دعوتهم مع الدعوة السلفية المتأصّلة، على أن لا يتدخلوا في السياسة أولاً، وما لبث التقليد ذاك (البعد عن السياسة) أن اضمحل، وتحوّلت الدعوة من دعوة تطهّرية إلى دعوة سياسية، ومع التزام بعض الطلاب الكويتيين بهذه الدعوة في السبعينيات، ونقلها إلى الكويت الذي صادفت فيه هامشاً من الحرية السياسية، سرعان ما انخرطت هذه الحركة في أمر السياسة ودخلت معترك مجلس الأمة وأصبح لها مؤسّساتها ومريدوها. هذا التيار (السلفي) يمكن تمييزه مظهرياً عن التيّارات الأخرى، حيث يلتزم

مريدوه بالملابس القصيرة وإطلاق شعر اللحية والشارب بكثافة ولبس النساء (النقاب). وهي دعوة منتشرة اليوم بين الشباب في مناطق الخليج المختلفة ربما بسبب تواؤم ما تدعو إليه خاصة في المحافظة الاجتماعية (ملابس النساء مثلاً) مع التقاليد القبلية والأعراف السائدة. ويناقش السلفيون أهمية العودة إلى الماضي (الإسلامي الزاهر) والاقتداء بالسلف، ونظرتهم السياسية فيها الشيء الكثير من البراءة السياسية، بل «السذاجة» في بعض الأحيان، وينظرون بتطرّف إلى الفرق الإسلامية الأخرى، ويدّعي بعضهم أنهم الفرقة الناجية من النار، ويحثّون اجتماعياً على المحافظة الشديدة.

هذه التيارات المختلفة من النخبة لها بعض المظاهر المشتركة أو المنطلقات العامة، فهي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في محاولة لوقف أو تخفيف ما تعتقد أنه سائد من الحيف الاقتصادي والسياسي أو (التغرّب) المغرق، وتقدّم أدبياتها على أنها تسعى لإشاعة العدالة ومرضاة الله في آن واحد. أما تفاصيل برامجها – إن وجدت – فهي متضاربة إلى حد بعيد، وغامضة أيضاً، ويرى البعض أن البرنامج غير المعلن لهذه التيارات هو برنامج «انقلابي» يسعى في نهاية المطاف إلى الانقضاض على السلطة وامتلاكها لأنها الوسيلة المُثلى لتطبيق ما تعتقد به على المجتمع. ومجمل هذه التيارات المكوَّنة أساساً من أبناء الطبقة الوسطى وما دونها، الذين حصلوا إما على تعليم ديني في المعاهد المختصة أو تعليم حديث علمي، معادية للغرب سياسياً واجتماعياً، وكذلك معادية للصهيونية، ومتعاطفة مع الحركات الاحتجاجية في بقية الأقطار العربية، خاصة تلك التي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم.

وبين هذه التيارات الإسلامية السياسية (السنية) تيّار مستنير يدعو إلى الوسطية سياسياً واجتماعياً، فينظر إلى المرأة مثلاً على أنها شريكة الرجل (في إعمار الأرض وبناء المجتمع)[2] ويسند ذلك أيضاً بحجج وآيات قرآنية.

ولا تقتصر التيّارات السياسية ذات التوجّه الإسلامي على أهل السنّة، فهناك تيّارات شيعية ذات توجّه إسلامي سياسي في المنطقة، خاصة في الأقطار ذات الكثافة النسبية الشيعية[3]، وهذا التيّار بين الشيعة يختلف جزئياً من بلد إلى آخر في التوجّه والطرح والوسائل، ولقد نشطت هذه التيارات بين الشيعة بنحو أكثر كثافة إبان الثورة الإيرانية وبعدها، التي جاءت برجال الدين إلى الحكم، وقد قامت بعض هذه التيارات بأعمال عنف في بعض المراحل خاصة في البحرين حيث توجد أغلبية شيعية بين السكان الأصليين، ويساعدها في ذلك الوضع الاقتصادي المتدهور، وفي الكويت تنظم هذه

المجموعة صفوفها لخوض المعترك السياسي وقد نجحت أكثر من مرة في إيصال أعضاء منها إلى سدة البرلمان، وتصدر الشرائح النشطة منها في السعودية النشرات من الخارج، وتقوم ببعض النشاطات الفكرية في المنطقة الشرقية التي توجد فيها الطائفة الشيعية بكثافة، ومعظم شكوى هذه الفئة تتركّز على المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص، ولكن بعض شرائحها يميل إلى استخدام الألفاظ المستخدمة في أدبيات الثورة الإيرانية. ومع اشتداد التأزم في الثمانينيات نظرت السلطات في الخليج إلى نشاطات بعض هذه الحركات على أنها نشاط معادٍ للدولة، حيث إن شرائح منها انساقت لتنفيذ سياسات الدولة الإيرانية عن قناعة أو سوء تبصّر، وقد اتُهمت رسمياً كما في البحرين بذلك، وأدّى ذلك إلى حرمان بعضها من المواقع الحسّاسة في العمل الحكومي، خاصة المتعلق بالأمن وبعض المناطق التي تعتبر ذات طبيعة خاصة.

أطروحات هذه الشريحة العلنية تتسق مع شعارات الإسلام السياسي السني إلى حد كبير، خاصة في الأهداف الشرعية، كالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية (ولو أن الوضع محيّر في هذا الأمر حيث إن تفاصيل التطبيق هذه تختلف في بعضها اختلافاً بيّناً في الاجتهاد) ما حدا بالمرقبين إلى القول إن هذا التوحّد في المطالبة لا يخرج عن تكتيك سياسي مؤقت لا غير، أما بقيّة المطالبات السياسية فتتوحّد أو تختلف بين النخب حسب الموضوع المثار، وهي أيضاً معادية للغرب وخاصة «الشيطان الأكبر» حسب المفهوم الإيراني لأميركا وكذلك الصهيونية.

إلا أن من الأهمية بمكان القول إن النخبة الشيعية في هذه المنطقة ليس بالضرورة أن تكون ملتزمة كلها بهذه الأطروحات الفئوية، حيث إن هناك شريحة أخرى منضوية تحت أو متعاطفة مع أطروحات بعض النخب غير الفئوية[4] غير المرتبطة بمنطلق طائفي أو سياسي، بل وبعضها ليبرالي النزعة ومندرج تحت التجمعات غير ذات التوجه الإسلامي السياسي.

يواجه تيّار الإسلام السياسي في الخليج تيّار صغير آخر نخبوي ويناضل هذا التيار من أجل «كشف» هشاشة الدعوة إلى التغيير السياسي بمثل الأسلوب الذي تدعو إليه هذه التيارات، واللافت أن هذا التيار قد نبع من عباءة التيارات السابقة، ويرتكز هؤلاء على أن الإسلام لم يوضح صورة محدد[5]ة عن النظام السياسي الذي يحبّذه.

إلا أن الحركة الإسلامية السياسية بمختلف تكويناتها، قد واجهت صعوبات، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 جراء ما حدث بعدها من صراع دولي ضد توجهات «الإسلام السياسي العنيف» (الجهادي) وما جرى من صراع بين شرائح من هذا التيّارات (الجهادية) في المملكة

العربية السعودية ومجتمعها، والخطوات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة السعودية لتجفيف المنابع الفكرية لهذا التيار زادته شراسةً في المقاومة، كما أن هذا التيار في فترة حرب تحرير العراق والسنوات اللاحقة شهد توسعاً في العمليات الانتحارية والحربية في العراق وبعض الدول الأخرى، إلا أن الضربات الأمنية ضده، والحملة الدولية، جعلته يتراجع جزئياً إلا في مناطق معزولة من اليمن والصومال، كما شهد هذا التيار سياسياً تراجعاً في الكويت بسبب التوجّهات السياسية التي تبنّاها (تراجعت حركة الإخوان، وكذلك السلف) ففي انتخابات عام 2009 في الكويت كانت الخسارة واضحة. تلازم التراجع هذا مع مراقبة عالمية للأموال التي تقدم لمثل هذه التيارات في مناطق مختلفة من الدول العربية (الولايات المتحدة كانت وما زالت خلف هذه المتابعات الدقيقة لضبط المال وحركة التبرّعات). لا يمكن القول إن هذا التيار السياسي الواسع قد اختفى وإن شهد التراجع، لأن الوضوع في المنطقة ككل (الوضع الاقتصادي، والصراع السياسي مع إسرائيل) يمكن أن يكون مغذياً لنشطاء جدد بتكتيكات مختلفة.

النخبة ذات التوجه القومي واليساري

هذه الشريحة من النخبة الخليجية أردنا أن ندمجها في مكوّن واحد لأنها تاريخياً واحدة الأصول، فقد جاءت هذه النخبة من الشرائح الأولى المتعلمة حديثاً في الجامعات العربية وبعد ذلك الجامعات الغربية، وهي ذات انتماءات بعثية في القليل منها، خاصة الشريحة الأكبر سناً، ثم الشريحة الأوسع نبتت من حركة القوميين العرب التي انتشر بريقها في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وكما حدث في المشرق العربي، فقد تنافست هذه المجموعات البعثية والقومية العربية على الصدراة في الشارع الخليجي، وبنسب متفاوتة من التأثير، وكانت الشريحة الأكبر للقوميين العرب وبعد ذلك انشقاقاتهم، خاصة بعد خصام جمال عبد الناصر ومصر الناصرية مع البعث، إلا أن الانشقاقات زادت بين هذا الصف بخسارة حرب عام 1967 التي شهدت بداية الانحسار للحركة القومية وبداية الانتشار الجماهيري للإسلام السياسي.

هذه الشريحة من النخبة الخليجية (القومية اليسارية) تبنّت الخطاب الفكري الذي شكك في قيمة الدولة القطرية العربية التي نشأت بعد رحيل الاستعمار، وفي شرعية هذه الدولة أو قدرتها على مواجهة المشكلات المستعصية، التنمية ومواجهة الاستيطان الصهيوني، وتبنّت فكرة أن النخب الحاكمة التي أقرها الاستعمار على الحكم والتي بقيت بعده هي في شرعية مشكوك فيها. وهذه الشريحة طالبت أو شاركت بالمطالبة بالوحدة العربية الغامضة في مفاهيمها، وسوّقت شرعية

الانقلاب على الأمر الواقع، كما اعتقدت (مثلها مثل التيّار الذي انبثقت منه عربياً) أن إسرائيل هي القاعدة المتقدّمة للاستعمار، وأن فلسطين وتحريرها من الغاصب الصهيوني هو النصر الحقيقي لاستقلال العرب. الشريحة البعثية تقلصت ولم يُكتب لها الجماهيرية في منطقة الخليج بسبب فشل تطبيقات البعث العربي في الواقع من جهة ومحاربة عبد الناصر له من جهة ثانية بسبب موقفه من الانفصال بين سوريا ومصر في مطلع ستينيات القرن العشرين. أما القومية (الناصرية) إن صح التعبير فقد استحوذت على أفئدة النخبة الجديدة المتعلمة، وكان جذرها انتصار حرب 1956 التي خرجت منها مصر الناصرية بنصر سياسي، وكذلك الوحدة بين مصر وسوريا في سنة 1958 هي قمة انتصار وتفرّد هذا التيار الذي كانت له امتدادات في اليمن (خاصة الجنوبي في ذلك الوقت) وبقية بلدان الخليج. هذا التيار الواسع كما أسلفنا سرعان ما انقسم على نفسه بعد هزيمة الناصرية في حزيران 1967 التي دخلتها الناصرية دون استعداد عسكري حقيقي، بل فقط إعلامي سرعان ما انكشف ضعفه، وانفلتت شريحة من هذه النخبة لتكوّن التيّار اليساري، بل والماركسي في بعض تطرّفه، وإن كان ذلك الانعطاف مقبولاً في دول الفقر العربي بأن تتجه بعض شرائحها لقبول الماركسية شعاراً، إلا أن ذلك كان غريباً أن ترى بعض أهل الخليج النفطيين الذين تكاثرت في أيديهم مداخيل النفط يتحدثون بلغة ماركسية، ظنّها البعض – في ذلك الوقت – ترفاً أيديولوجياً، ولكن هذه الشريحة بشقيها القومي والماركسي اندمجت أكثر في الشأن العربي، وعبّر بعض صحفها وكتّابها عن الهمّ القومي الذي لحق به الهوان حيث شهد التوسّع والاستيطان الإسرائيلي في الأرض التي احتُلت بعد حرب 1967 ومن ثم الحروب الأهلية التي تكاثرت في كل من الأردن ولبنان، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان في الثمانينيات، كما أخذت تتابع لومها السياسي للنخب الحاكمة المحلية في التقاعس والارتداد عن الدفاع عن فلسطين، إلا أن هذه الفترة – السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين – قد شهدت تراجع أطروحات هذه النخبة بشقيها القومي واليساري في ظل تصاعد حركة الاحتجاج الإسلامية السياسية، التي استفادت من الأخطاء المميتة للناصرية التي حاولت تصفيتها في عقر دارها (مصر) بعد وفاة عبد الناصر.

الليبرالية الجديدة

شهدت تسعينيات القرن الماضي نشوء مجموعة من المتغيّرات لعل أهمها الاحتلال العراقي للكويت الذي غيّر جذرياً بعض المفاهيم السياسية لدى نخب الخليج، فلم تعد أطروحات تجاوز القطرية أطروحات سياسية مقبولة دون نقاش، فقد شابها الكثير من التساؤلات غير المريحة، خاصة

أن بعض الشعارات التي رفعها النظام العراقي، إبان احتلاله للكويت، شعارات تتوجّه إلى تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين!! وهي شعارات حق أريد بها باطل بالطبع، وأثبتت أنها دون تحديد دقيق ويمكن أن تُستخدم استخداماً أيديولوجياً مضاداً. بجانب ذلك فإن النخبة التي انفصلت عن جماعات القومية واليسارية قد وجدت في ظواهر سياسية جديدة مثل سقوط الاتحاد السوفيتي والدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان وتفعيل الديموقراطية وكذلك المشاركة السياسية وتطبيق قوانين حديثة للدولة، وجدت في ذلك ملجأً لها لتبنّي ليبرالية سياسية. هذه الشريحة من النخبة الخليجية هي التي كانت في معظمها موالية للفكر القومي واليساري، تدخل الآن المعركة الفكرية تحت الشعارات الليبرالية السياسية لكسب الشعبية التي خسرتها لمصلحة التيارات الإسلامية السياسية، إلا أن المعركة ليست بالسهولة في ضوء انحسار الفكر القومي عموماً وغلبة أطروحات الإسلام السياسي.

وتتشارك هذه النخبة في أطروحاتها بعض قطاعات رجال الأعمال الذين كوّنوا ثروات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والأول من الواحد والعشرين، ويتطلعون لحماية هذه الثروات من خلال قوانين عامة تسود الجميع وحديثة أيضاً، ونسبة أوسع من الشراكة الاقتصادية (الخصخصة)، وقد تكوّن أول شكل علني لهذه المجموعة من النخبة في الكويت تحت مسمَّى «التجمّع الديموقراطي»، وهو مكوّن من أساتذة جامعة، ومهنيين، وتجار، ويهتم هؤلاء بوضع المرأة في المجتمع ومشاركتها العامة ويضم لأول مرة نساءً عاملات في القطاعات المهنية المختلفة. ميزة هذه النخب أنها متجاوزة للفئوية والطائفية والعائلية التي هي سمة بعض النخب الأخرى، وهي تدعو بوضوح إلى التنمية المستدامة[6]، إلا أنها كسابقتها من التجمّعات سرعان ما أصابها ما يصيب كل تجمّع في المجتمعات النفطية من الوهن، والانصراف عن التفاعل مع قضايا المجتمع، والتشرذم الداخلي.

النخب المهنية

نتيجة للتغيّر الاجتماعي والسياسي الكبير الذي أصاب المجتمعات في الخليج، فإن عدة شرائح اجتماعية واقتصادية بدأت تظهر على سطح النسيج المجتمعي في الخليج، لم تكن موجودة في السابق، منها الشرائح ذات المصالح التجارية، خاصة العاملة كوسيط بين المنتج في الدول الأخرى والمستهلك الخليجي، وهذه يهمّها أن تكون الضرائب والمكوس على الواردات ضئيلة حتى تستطيع تصريف هذه المنتجات بيسر وسهولة، كذلك يهمّها إيجاد سوق خليجية واحدة لتوسيع أعمالها، لذلك فإن لها مصالح ثابتة في الوضع القائم وفي الترابط الخليجي، ولهذه الشريحة من التجار أقدم

التجمّعات العلنية في الخليج تحت مسمّى «غرف التجارة والصناعة» وهي أجهزة منتخبة من هذا القطاع الخاص في معظم دول الخليج حتى تلك الدول التي لا توجد بها سنن انتخابية أو أي شكل من أشكال تنظيمات المجتمع المدني، ولهذه الشريحة نفوذ سياسي تاريخي، خاصة قبل اكتشاف النفط واستغناء الدولة الخليجية اللاحق عن خدمات هذا القطاع التمويلية.

كذلك هناك شرائح اجتماعية مهنية بدأت بتنظيم نفسها من بينها نقابات العمال في البلدان التي تسمح علناً بهذه التنظيمات، كذلك في البلدان التي تحرم العلنية فإن هذه التنظيمات تبقى تحت الأرض أو تطالب بالاعتراف بها، وهناك تجمعات مهنية أخرى من الطلاب واتحاداتهم إلى المحامين وأساتذة الجامعة، وهي نخب مهنية تلتقي لتنظم مصالحها المختلفة.

إلا أن السؤال يبقى معلقاً، وهو هل تسهم هذه النخب في التغيير الاجتماعي للمجتمعات التي تعيش فيها أم لا؟ لا يمكن لأي نخب أن تكون فاعلة إلا إذا سمح لها مجتمعها بأن تتحرك بحرية في إطار من التنظيم القانوني المتعارف عليه، ولأن مجتمعات الخليج هي مجتمعات في طور التحول من القبيلة إلى الدولة، ومن المجتمع الأبوي إلى المجتمع المدني، فإن هذه النخب تشدها إلى الواقع عناصر اجتماعية واقتصادية ترجع بعضها إلى الرتب العائلية والقبلية والطائفية لأنها الملاذ الأخير للحماية.

حرب ودين وسياسة... على هامش إعلان «حماس» الكويتية

على الرغم من السخونة التي تهبّ على الكويت أكثر من أي بلد آخر، تبعثها رياح الحرب المتوقعة في أي وقت قريب، فإن النقاش حول الحرب وما تمثله، ليس بخافت الصوت ولا موحَّد الاتجاه، في البلد الذي فرضت عليه الظروف أن يتحمّل أعباءً ثقيلة. فقد أصدرت الحركة السلفية في الكويت بياناً مناهضاً للحرب المتوقعة ويصفها بأنها «حرب عدوانية تقودها الولايات المتحدة على العراق»، ودعت الحركة في بيانها إلى «عدم الانخداع بالوعود الأجنبية لتحقيق الحرية والديموقراطية على حساب الاستقلال والسيادة».

والحركة السلفية العلمية التي أصدرت البيان هي جناح انشق عن الحركة السلفية في الكويت في أواسط التسعينيات. والسلف (السياسي) في البلاد العربية عموماً، تحدّده الدراسات المتابعة بأنه تيّار واسع يرفع شعار الالتزام في العمل العام بالدلائل الشرعية، ويزعم اتباع منهج السلف! وهو تيّار

بعضه قريب من حركة «الإخوان المسلمين» بتياراتها المختلفة أيضاً، وبعضه يأخذ منحى في التوجّه السياسي بعيداً عنها، وأطراف منه تضم «الجهاد».

ولم يتوقف البيان المذكور الذي صدر في الكويت في نقاشه للمسألة العراقية والحرب المقبلة، على المنحى السياسي، بل أشار البيان إلى «حالة تكفير» أولئك المشاركين في «الاعتداء على الشعب العــراقي بــأي حـــال من الأحـوال».

ليست الحركة السلفية العلمية وحدها في الكويت التي تأخذ بهذا التوجّه، بل إن مجموعات من العاملين في تيّار الإسلام السياسي العربي في كل الدول العربية قد تحركت في هذا الاتجاه بإصدار بيانات ومنشورات كان أوضحها النداء من «علماء الأمة الإسلامية، وقادة الرأي لمنع العدوان على العراق» الذي وقّعه بضع مئات من الأسماء المعروفة في هذا الحقل أو الحقل القومي، ونشر البيان في بعض الصحف العربية، وعلى الشبكة الدولية للمعلومات.

يتضح من هذه البيانات أنها تبدي قلقاً شديداً، يفسَّر في أقرب الاحتمالات على أنه قلق مصدره الخوف من تعويق عمل هذه الحركات في المستقبل، في حال سقوط النظام العراقي حين تصبح من ضمن أجندة «الهيمنة» الأميركية حملة ضد الحركات المفاصلة.

سقف الحريات

بيان السلفية العلمية الكويتية لم يقتصر على تحريم المشاركة في الحرب، على اتساع مفهوم المشاركة، بل تجاوز ذلك أن عاب على «الفتاوى المشبوهة» التي «يوظفها الاستعمار في خدمته لتسويق مثل هذه الحرب الصليبية الاستعمارية»، والفتوى بالطبع تشير إلى أن هناك من العاملين في الحقل الديني من أصدر فتوى تبيح المشاركة!

إذا كان ثمة تبرير ولو من بعيد للحركات السياسية الإسلامية في البلاد العربية، كي تأخذ مثل هذا الموقف، وهو في أي حال ليس موقفاً جديداً، فقد وقفت شرائح واسعة منها في السابق، خصوصاً إبان احتلال العراق للكويت سنة 1990، الموقف نفسه تقريباً، باختلاف المبرّرات أو تشابهها، إلا أن اللافت أن تأخذ حركة تتعاطى العمل السياسي في الكويت، بمنظوره الإسلامي، مثل هذا الموقف. والمنطق يقول أنه بسبب ما عانى المجتمع الكويتي من عبء ثقيل للاحتلال الذي خلّف جرحاً غائراً في نسيج المجتمع، ولا يزال مئات من أبنائه مغيّبين في السجون العراقية، لا أحد يعرف مصيرهم، ومئات من الرجال والنساء قضوا برصاص المحتل، أمام أسرهم، ليس لذنب ارتكبوه غير حبّهم لوطنهم، عدا التدمير غير المسبوق للبيئة، بجانب التنازلات التي قدّمتها الكويت في مؤتمر القمة

العربية قبل عامين في عمان، حيث اقترحت فتح الحدود العربية مع العراق وعودة الأمور إلى مجاريها، بشرط أن يعلن العراق احترامه لاستقلال الكويت، وقد رفض الجانب العراقي بشدة وغضب... أن تأخذ حركة سياسية كويتية هذا المنحى، بعد كل ذلك، فلا بد أن تكون دوافعها أكثر من دوافع محلية.

في أي حال، صدر البيان ونشرته الصحف، وهو أمر يؤكد أن حق هذا الفصيل السياسي أو ذاك في الكويت تحت راية الديموقراطية والدستور هو حق مصون في أن يعبّر عن وجهة نظره سلماً في أي قضية يرى أن من واجبه الاجتهاد فيها، مهما كان هذا الاجتهاد مناقضاً للتيّار الواسع في المجتمع. وهذا ما حدث في الكويت عندما أصدرت الحركة العلمية السلفية بيانها هذا في توقيت حسّاس جداً وعلى بعد أيام من اندلاع حرب لا يعرف أحد على وجه الدقة نتائجها على البلاد، وفي الوقت الذي يتحمّل فيه البلد أعباءً إقليمية ودولية بالغة الخطورة وشديدة التعرّض للعطب.

هنا يجدر القول إن الديموقراطية وحق التعبير للمواطن، إن كفل من دون مزايدة أو منع، فهو الصمام الحقيقي للسير بالمجتمع في الطريق الصحيح، لأن القمع لا يولد إلا الضرر البالغ للمجتمع، وتختفي الأصوات تدريجاً ليبقى صوت واحد يعتقد في نهاية المطاف أنه «إله صغير»، وربما كان هذا بالذات هو ما قاد العراق إلى ما هو عليه اليوم.

الفرق بين الإرهاب والحرية

إلا أن الأخطر في هذا الأمر، مع التسليم بحق من له رأي لمناقشة أمر خطير يجدر طرحه على الملأ أن يفعل ذلك، هو توظيف الدين، وهو أمر لا يخص الحركة السلفية السياسية في الكويت، بل يعم على كل الحركات التي تتخذ من الإسلام السياسي منهجاً لها.

الرفض والمقاتلة بالأفكار والتحريض باتجاه أو من دون اتجاه، والدخول في دائرة التشكيك، كلها أعمال مشروعة في العمل السياسي، وإذا كان ثمة من يرفع صوته ضد الحرب في بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة فإن لمن المخجل أن تسكت أصوات في فضائنا العربي ترى ما تراه، إن كنا نروم تأكيد الحريات وتفاعل المجتمع المدني مع القضايا العامة.

إلا أن ثمة فارقاً دقيقاً ومهماً لمستقبلنا السياسي العربي، وهو فارق يظهر بدقة بين «الإرهاب» بمعناه الواسع وبين «الحرية والمجتمع المدني» بمعناه المراد، هذا الفرق هو إدخال «الدين» في الجدل السياسي، وتوظيف «الفتوى» في تغليب الرأي، ومتى أدخل الدين تحوّلت البيئة السياسية من بيئة تأخذ وتعطي، تجادل وتختلف، تتفق وتتناقض، إلى بيئة «تكفيرية» تسعى إلى إخراج المخالف

من الملة، وتحويل المختلف (السياسي) إلى مختلف (ديني)، وهو أمر لم يؤخر العرب عن دخول العصر الحديث فقط، بل جلب لنا كل المآسي التي هي الآن بين أيدينا، وإن استمر هذا التوجّه في إقحام «الدين» ووضعه في موضع «السياسي» تبدلت الأدوار، وصودر الرأي الآخر، ووضعنا أنفسنا إما في طريق الحروب الأهلية أو خلق «آلهة صغار»، باعتبار المخالف سياسياً «مشركاً دينيــاً» والمعـــارض الســـياسي «خارجياً»!

لقد استخدم هذا التوجه في الأيام الأخيرة بكثافة، فقد أصدر شيوخ دين عديدون فتاوى باتجاه الحض على «حرب الصليبيين» في الوقت الذي تأخذ فيه الكنيسة على المستوى العالمي موقفاً مناهضاً من الحرب، وتظهر في الوقت نفسه فتاوى مناقضة باتجاه التعاون مع «الأصدقاء» وهو سباق إلى رأي عام يرى بعضهم أنه لم يعد قادراً على أن يكون رشيداً وقادراً على تحكيم العقل، بعيداً عن العبث بمعتقده الديني، فتشتد حرب «الفتاوى» التي يستخدمها البعض، حتى من دون النظر حوله، وما يجري من عمل على الأرض، كما فعل الشيخ يوسف القرضاوي في خطبة الجمعة، قبل بضعة أسابيع، في مسجد عمر بن الخطاب في الدوحة حيث أعلن «الجهاد»!

حرب الفتاوى

هذا التوظيف «الديني» الثقيل في الأمور السياسية، يأخذنا في نهاية المطاف إلى حالة من «المونولوغ» الذي يقبل فقط أن توافقه على رأيه، وأنت لا رأي لك، بينما تحضّ الديموقراطية الحديثة كما نشاهدها كل يوم بفضل ثورة الاتصالات على «الديالوغ» (الحوار) الذي يؤكد أن الحقيقة السياسية نسبية، يصل إليها الناس من خلال النقاش الحر والمتفاعل.

قد يكون من الضرورة القول إن الحركة السلفية العلمية في الكويت التي استفادت من سقف الحريات وأطلقت رأيها على الناس، وقررت أن من يخالفها خارج بالضرورة عن «صحيح الدين» هذه الحركة لن تجد متسعاً لرأيها لو طبّق مخالفوها في الاجتهاد من جملة صفوفها رأيهم في حال تمكنهم من السيطرة على مجتمع ما، لأنه وقتئذ سيكون الرأي فقط هو الواحد لذلك النفر القابض على السلطة، وهو أمر يطبّق اليوم في العراق، وهو نفسه الذي يجعل كثيرين يرغبون في رؤية تغيير له، من أجل أن يكون لقوى الشعب العراقي رأي ورأي آخر تتفاعل من أجل مصلحة العراق، الذي قاسى ما قاساه حتى اليوم بسبب سيطرة الرأي الواحد.

قراءة في الأهداف البعيدة للاحتلال الأميركي للعراق

نستطيع أن نشجب كيفما نريد، وبالطريقة التي نريدها، هذا الاحتلال الأميركي للعراق. ونستطيع أن نصرخ كثيراً، ونثير الكثير من الضجيج على ما يدور حولنا في هذه المنطقة العربية. ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن هناك دروساً وجب علينا أن نأخذها في الاعتبار بالنسبة إلى إقليمنا العربي المضطرب. ولا تظهر هذه الدروس لضعيفي البصيرة السياسية ولا لأولئك الذين يضبطون توقيتهم على الغد وبعده، بل هي دروس للأمدين المتوسط والطويل.

وإذا صح ما تداولته وسائل الإعلام أخيراً من أن النظام العراقي السابق قد فتح قُبيل السقوط بشهور قنوات سرية مع الولايات المتحدة، من أجل التفاوض للتوصل إلى «تسوية» وقدّم الكثير من التنازلات، إلا أن الإدارة الأميركية رفضت كل هذه التنازلات، يصبح لدينا ما يشبه اليقين بأن هناك أهدافاً بعيدة المدى ترغب الولايات المتحدة في تحقيقها في عالمنا، وبعيداً عن تطمين النفس، فإن الإشارات إلى هذه الأهداف قد ظهرت في الخطاب الأخير للرئيس بوش.

هناك ثلاثة أهداف على الأقل، يمكن رصدها، وهي أهداف متداخلة، ومرتبط بعضها ببعض في سلسلة تكاد لا تنفك.

ليس من المستحب أن نُعيد هنا ما يعرفه الجميع، بأن دولة كبرى قررت أن طريقة الحكم التي يحكم بها العراق، وتصرف قادته السياسي تجاه سلسلة من القضايا الإقليمية والدولية، لم يعد يناسب العصر، لذا فقد تم احتلاله بالقوة، وتم التخلص نهائياً من طاقم الحكم السابق، وبصرف النظر عن الخلفيات والأهداف المتغيرة، بين تحليل واجتهاد وآخر مضاد، فإن نهاية المطاف هي احتلال.

إلا أن الحديث عن اليوم التالي كان قليلاً ومتقطعاً في منطقتنا، على رغم أن بعضنا قد أشار إليه مبكراً، فقد نشر كاتب هذه السطور في هذا المكان مقالاً بعنوان «اليوم التالي» وذكر في ذلك المقال بالحرف أن «النقلة الموعودة من «الجحيم» إلى «النعيم» في العراق هي فقط في مخيّلة الشعراء والحالمين، كما أن الفردوس العربي الموعود لن يتحقق من نفحة من «الجندي» الأميركي، مهما حسنت النيّات وصفت القلوب، الفردوس يحققه الناس على الأرض بجهدهم وجهادهم». كان ذلك تحليلاً سابقاً ومبكراً لما نشهده اليوم، وقد تبيّن أن غياب الرؤية العربية الشاملة أو الوطنية، هو الذي أوصلنا إلى ضعف القدرة بعد ضعف البصيرة في التحليل، واليوم ننظر إلى اليوم التالي لنرى ما يمكن أن يستجد من أمر.

لم يرث النظام العراقي السابق الثروة التي أهدرها، عن جيل سبقه، هو في الحقيقة سرقها من جيل بعده، فالأعباء على الجيل العراقي الحالي والقادم أعباء باهظة، والعراق اليوم يرزح تحت ديون هائلة يريد المجتمع الدولي، لا فقط أن يشطبها، بل يُطلب أيضاً من الدول في العالم وفي الإقليم أن

تقدم مالاً وفيراً من أجل بناء العراق الجديد، إذ إن عدم بنائه على أسس جديدة وصحيحة وبمال وافر قد يُعيده إلى سيرته الأولى، فتحت مظلة الفقر والفاقة والحرمان يتولد ظلم آخر، يتكوّن حسب الظروف بأيديولوجية مختلفة متوفر كثير منها في عالمنا، ولكنه في النهاية يقود إلى ما وصل إليه من سبقه، في البطش الداخلي، وعدم الاستقرار الخارجي.

الدرس الأول من الدروس الثلاثة الممكن استخلاصها من احتلال العراق هو أنه لا تستطيع دولة أو مجموعة دول أن تعيش مرفهة نسبياً، وتترك جيرانها في قاع الفقر. فمثل أمراض الفقر بين الدول، أمراض الفقر المدقع والغنى الفاحش في المجتمع نفسه، يولد غالباً العنف والصراع وتختل معه أسس الدولة. مساوئ الفقر في المجتمع الواحد مثل مساوئ الفقر بين الجيران، ومفهوم الجيران اتسع اليوم، فلم يعد الجيران هم المشاركين لحدود الدولة، بل أصبح العالم كله تقريباً «جيراناً» بشكل ما وبطريقة ما، وهي جيرة كبيرة واجبة التساند.

تقديم الولايات المتحدة كل هذه الأموال الضخمة لمساعدة العراق يعني أن يقدّم غيرها من الجيران الأقربين والقادرين على المساهمة بعضاً من المال، وهو واجب لاتقاء الضرر لا منة من أحد، ويعني أيضاً أن التنمية هي الاهتمام بالمجتمع قبل أن تستفحل أمراض الفقر مع أمراض الجهل، فهي في الغالب تنتج الإرهاب.

تلك حقيقة سوف تسري على المنطقة ككل، فليست هناك بعد الآن إمكانية لأن تعيش دولة في حدودها آمنة فيما تعشّش بالقرب منها الفاقة والفقر، وليست هناك إمكانية لأن تعيش شريحة في المجتمع مستوليةً على كل الفرص وتحرم غيرها، فسرعان ما تصيب أمراض ذلك الفقر صلب كيان الدولة الجارة، بنحو مباشر أو غير مباشر بمثل ما تصيب الدولة المختلة التوزيع في السلطة والثروة، وتظهر منازعات على شكل حروب أو على شكل تدفق للهجرات الكثيفة المختلفة للخارج، أو على شكل تصدير أيديولوجيا تقضّ مضجع الآمنين، أو على شكل إرهاب من نوع ما، كما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001.

إذاً فهناك توجه عالمي سوف يسري إقليمياً، مفاده أن المنطقة يجب أن تعمل بمثل ما تعمل به الأواني المستطرقة، الفائض من هنا يذهب إلى المنخفض من هناك، والفائض هنا ليس مالياً فقط، بل هو قيمي أيضاً يفحص طريقة إدارة المجتمع ويحاكمها.

إذا كانت تلك الحقيقة الأولى لا جدال فيها، فإن الحقيقة الثانية المرتبطة بها، هي أن ذلك الغنى وذلك الفائض، يجب أن يدير الموارد القديمة أو الجديدة إدارة إنسانية حديثة، بمعنى أن يُعرف على وجه الدقة ومن خلال مؤسسات أهلية كل دولار يصرف، وإلى أي هدف سوف يذهب، ومن سوف

يستفيد من هذا الدولار، وفي أي برامج نافعة يوظف، أو ما يطلق عليه اليوم اختصاراً «الشفافية» وهو أمر يخص الجميع، ليس المتلقي في بلاد الحاجة، ولكن المانح أيضاً بين جدران بلاد الوفرة النسبية.

فالشفافية هي التي تقرر قدرة الدولة والمجتمع على توزيع المنافع توزيعاً عادلاً واستخدام الموارد استخداماً رشيداً لتحقيق الأهداف، وإلا فما فائدة المساعدات، سواء المالية أو المساعدة في استتباب الأمن التي تتحمّل الدول الديموقراطية الكبيرة جلّ عبئها، إن لم تؤدِّ في نهاية المطاف إلى استتباب الأمن الاجتماعي، وتكوين الرفاه النسبي الذي يؤدّي بدوره إلى الانسجام والطمأنينة.

إذا اعتبرنا أن الحقيقتين السابقتين، وهما المشاركة في الثروة محلياً وإقليمياً والشفافية في استخدامها، هما من مبادئ النظام الدولي الذي يتشكل أو من الأهداف التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها، فكلتاهما تقودان تلقائياً إلى العنصر الثالث أو الحقيقة الثالثة الواجبة التحقيق، وهي أن المُساءلة العامة المقننة، وفي بعض الأحيان تدعى باسم عام هو الديموقراطية أو المشاركة الشعبية الواسعة، هي موضوع مكمل لأطراف الهرم الثلاثي، فبدونها لا تكتمل الأضلاع التي يرتكز عليها النظام الدولي الجديد الآخذ في الظهور.

والمساءلة الأخيرة، أو تحقيق الديموقراطية، ليست وصفة تكميلية ومظهرية تسد ثغرات النقد الدولي المحتمل، بمعنى أنها ليست انتخابات دورية، وصناديق انتخاب، ووجاهة شخصية، بل هي أساساً في مجملها مساواة المواطنين جميعاً تحت ظل القانون، ذلك القانون النابع من توافق المجتمع لتحقيق مصلحة المجموع، أي من مؤسسات شعبية ومتوافق مع ما اتفق عليه عالمياً من قواعد عامة وجوهرية، تعنى بحياة كريمة للإنسان، وهي أيضاً المراقبة الرشيدة على الموارد، وهي فوق ذلك كله الخطة أو الخطط التي تقود المجتمع إلى التنمية عن طريق العدالة.

بمعنى آخر، إن الديموقراطية منظومة كاملة ومتساندة من المبادئ والمؤسسات والآليات، تتداول فيها السلطة حسب رأي الجمهور العام، وتقوم فيها السلطة بواجب تنفيذ القرارات المتخذة.

لا تتوافق الديموقراطية مع الإقصاء والتمييز، خارج شروط التوافق المجتمعي، ولا تتوافق مع السيطرة على كل المؤسسات، بل لا تتوافق مع إشاعة الرأي الأوحد.

على هذه القواعد الثلاث يبنى اليوم المجتمع الدولي ذو القطبية الواحدة، وهي قيم قد لا تتناسب مع بعض ما يرغب فيه أولو السلطة، أو ما يشتهيه أولو السلطان من ذوي المصالح الخاصة والضيقة أو التقليدية.

فدروس احتلال العراق ليست دروساً آنية وموقتة، هي محاولة إحلال نظام كامل محل نظام آخر عصري ومنسجم مع المسيرة العالمية التي تحقق بعضها في بعض المجتمعات من الداخل وأخرى من الخارج.

مثل هذه الأهداف في مثل بيئتنا العربية تحقيقها صعب، ومقاومتها طبيعية، ومن دون أن تكون للغالبية الرشيدة في العراق وخارجه رؤية لكيفية اجتياز الحواجز الصعبة، سيسهل تعطيل تحقيق تلك الأهداف، إلا أنه تعطيل موقت فقد تحرك القطار من محطة الانطلاق.

ثقافة الصبر على الطغيان

تمرض الدولة كما يمرض الإنسان، وتموت أيضاً، تلك سنّة من سنن الحياة، وإلا لما تغيّرت الدول وتبدلت السلطات على مرّ الزمن، ولما جاءت وجوه إلى المسرح السياسي وخرجت وجوه. الدولة العراقية الحديثة مريضة، وهي ليست وحدها، بل إن تركيب الدولة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت الدولة العربية الحديثة بالظهور، هو تركيب يحمل جراثيم المرض، وقاعدته هي الاستبداد. في بعض الأحيان تدخل منشطات تُعين الدولة هذه أو تلك على مقاومة المرض وتعطيها مناعة موقتة تسندها لسنوات، إلا أن جراثيم المرض سرعان ما تتكاثر، وتنمو وتسيطر، حتى تفقد الدولة مناعتها فتسقط تحت أقدام «ثورة» أو «محتل» ما يعيدها إلى سيرتها الأولى.

ليس بالضرورة أن تسقط الدولة المريضة في أيدٍ رحيمة تعالج أمراضها، بل إن الواقع العربي يقول لنا بما لا يرقى إليه شك، إن الاحتمال الأقرب هو سقوط الدولة في أيدٍ تعبث بها فتزيد علتها عللاً، وتقدمها لقمة للاستسلام المزري والتخلف، فوسائل القمع تستمر بأساليب جديدة وبشعارات جديدة.

في العراق الأمثولة واضحة، تزداد ترسيخاً كل يوم، وما أشبه الليلة بالبارحة.

في ما خلف لنا من كتابات شهود شهدوا المحاكمة السريعة لعبد الكريم قاسم، أول رئيس للجمهورية العراقية، والتي حضرها نفر قليل من حزب البعث، ثم كتبوا عنها بكثافة، كانت الأسئلة السريعة الموجهة إليه قبل أن يلقى مصرعه مع أقرب معاونيه هي: من قام بـ«الثورة العراقية؟»، و«لماذا عندما هدّدت باجتياح الكويت لم تفعل؟»! ولم تكن للرجل وقتذاك فرصة للرد، وأعدم بالطريقة التي يعرفها المخضرمون منا، ولم يترك لقبره مكان معروف. بالضبط، كما لم يترك هو

مكاناً معروفاً لقبور «الحكام» من سابقيه. لم تكن الأسئلة من قبيل: لماذا فشلتم في التنمية، أو أين أصبح التعليم والأمية في عهدكم، أو حتى أين التعددية وحقوق الإنسان!

تكرّر المشهد اليوم بتفاصيل مختلفة. وما رواه لنا عدد صغير من أعضاء مجلس الحكم العراقي الذين لقوا صدام حسين الرئيس الخامس والسابق للجمهورية العراقية بعد استسلامه في الأسبوع الماضي، يحمل الأسئلة نفسها وربما الإجابات نفسها أو ما هو قريب منها. ولا أريد أن أذهب بعيداً في الخيال، فإن الأمور إذا سارت كما سارت عليه سابقاتها في العراق، أو في أي بلد عربي آخر، ربما يتكرر المشهد الأقرب إلى العبث منه إلى الحقيقة، من المسؤول وكيف تم هذا ولم يتم ذاك من أمور خاصة وشخصية؟ إنها مظاهر الدولة المريضة.

من مظاهر الدولة المريضة، وربما من مظاهر الثقافة السياسية المريضة أيضاً، مطالبة صدام حسين بالانتحار، ولقد تدفق علينا الكثير من الحبر المشغول بالكلمات في الكثير من الصحف العربية مفاده: لماذا لم يقاوم صدام حسين، ولماذا لم ينتحر أو حتى يطلق النار فيرد عليه الجنود الأميركان بإطلاق النار ويموت!

مثل هذا الفكر هو من تجليات الدولة المريضة، ويزيد عليه البعض أن «أعدموا صدام حسين» وتنهار اللعنات على الجبان المخادع القاتل، وكأن صدام حسين هو فقط الذي أوصل العراق إلى ما وصل إليه من خوف وجوع وعنت وقبور جماعية، وبالتخلص منه يتخلص العراق من المرض؟ هذا تسرع في التحليل، التخلص من المرض في الدولة الحديثة يحتاج إلى إحلال ثقافة سياسية بدلاً من أخرى، لا يستطيع أحد أن يجزم اليوم بأن هناك كثيرين يؤمنون بأوليات الثقافة السياسية الجديدة ومتطلباتها!

رجل واحد ورأي أوحد

نعم هو شخصياً مسؤول لكنه ليس الوحيد، ولا أقصد هنا البشر الذين ائتمروا بأمره أو هيّأوا له وألّهُوه، وهم مسؤولون بالطبع، بل أقصد قبل ذلك وبعده، الثقافة السياسية التي أوصلت العراق إلى «الدولة المريضة» وأقصد أيضاً مظاهر الدولة المريضة في فضائنا العربي الأوسع، وربما لا يزال كثيرون يدافعون عن «موقفها» وقد فشلت في كثير من أدوارها، وأهمها أن يحترم فيها القانون النابع من الناس، وتتساوى فيها الرؤوس أمامه، أو أن تقدّم خدمات حديثة لمواطنيها.

مسلسل طويل وممل ومفقر ودموي ذلك الذي حكم العراق منذ خمسة عقود أو أكثر، وكلما سقط دكتاتور عراقي، هبّ حكم الغوغاء، وهي ظاهرة في شرقنا الكبير، بل في دول العالم الثالث، يسقط

الدكتاتور فتشرع المشانق وفرق القتل، حتى تبقى الدولة واقفة على «رِجل واحدة» بكسر الراء، وفتحها مع شطب التاء المربوطة مرة أخرى، والدولة التي تقوم على «رَجُل واحد» أو «رِجْل واحدة» سريعة العطب، طال الزمان أو قصر.

يقوم الفكر السياسي العراقي المعاصر، في الكثير من جوانبه، على افتراض خاطئ تماماً هو الذي نُقل عن زوجة صدام الثانية بقولها نقلاً عنه «إذا أعطي العراقيون تفاحة من السلّة طالبوا بالسلّة كلها»، وهو افتراض، مرة أخرى، يعرف المخضرمون منا، أنه كان قاعدة رئيسية لفكر حزب البعث العراقي، وهو النظر بازدراء إلى قطاعات الشعب الأخرى، وأنها قاصرة، كما أن الحكمة والرأي محصوران لدى الخاصة من أهل الحكم والسلطان. وربما يقال مثل ذلك القول في السرّ بين «الآلهة البشرية الحاكمة» في فضائنا العربي، أن تمسَّكوا بالسلطة واحرموا هؤلاء (الشعب) من حقوقهم، فهم بين رجلين، واحد يخاف وآخر يُغري، أي السيف وكيس الذهب التقليديان، والحدائق الخلفية مليئة بمن لا يخاف ولا يغري، ويسأل عنهم القليل من الناس في الداخل والخارج أين غيّبوا ولا يسمع السلطان هذا النداء، إنها أمثولة العقلية الغالبة، ولها جذور عميقة في ثقافة العرب السياسية، التي تحوّل «الجمهوريات الشعبية» إلى «جملوكيات» الخوف والطغيان.

من الفكر السياسي الذي يجب أن يُغيّر، إذا أريد للدولة المريضة أن تتعافى، هو الإيمان العميق والمؤكد والممارس، بأن الحريات تُبقي الدول وتعطيها المناعة وتنعشها، وكلما كانت الحريات واضحة ومقننة، تشافت الدولة من أمراضها، فالحرية هي عدو الموبقات، ولها أيضاً طرق وآليات معروفة لا تخفى على أحد في القرن الواحد والعشرين، الذي يجاهر الجميع فيه بحقوق الإنسان، ودولة القانون، والمشاركة في السلطة والثروة.

بالروح... بالدم!

في الفضاء العربي «نظريات متعددة» بل متعارضة تماماً، تفسّر من هو صدام حسين؟ وما هو نظامه؟ تراوح هذه النظريات بين القول بـ«الوطنية المطلقة» للشخص وللنظام وبين «الخيانة المطلقة» للشخص وللنظام، وأصحاب كل نظرية يعتقدون بأن لديهم الأدلة والإثباتات على هذا وذاك. كلما اقتربنا من «الشعب العراقي» ازداد الإيمان بالنظرية الثانية، وكلما اقتربنا من «الحرس القديم والبعيد عن النار من العراقيين والعرب» اقتربنا من النظرية الأولى. وهذا أمر واضح في ما كتب ويكتب حتى الآن، وفي يقيني أنه أمر لا يمكن حسمه لدى الجميع في المرحلة القليلة المقبلة، إنه يحتاج إلى زمن، كما أنه مظهر من مظاهر سيطرة الفكرة الواحدة على الثقافة السياسية العربية.

إلا أن صلب القضية مرة أخرى ثقافي، إذ يكفي أن ينهار جدار أمام بعض المحللين العرب كي يُنكروا قواعد الهندسة المعمارية برمّتها، لقد ظهر ذلك في تاريخنا الحديث في أكثر من منعطف، وعلى أكثر من حادث جلل، يكفي أن يطالب الناس بحقوقهم حتى يخلط «الحاكم الفرد» بين تلك المطالب وبين «الإخلال بالأمن الوطني»، ويكفي أن يشعر الحاكم بعدم الأمان على كرسيّه، حتى يفقد الشعب كله الأمان على خبزه وحريته.

ولديّ تجربة شخصية في هذا الأمر. فقد زار الكويت في يناير من هذا العام الشيخ جمال الوكيل، مسؤول حركة الوفاق الإسلامي العراقية، وكان مركزها وقتها مدينة قم في إيران ودمشق في الشام، وذلك «قبل سقوط بغداد بثلاثة أشهر وعشرة أيام على وجه الدقة». وجرى الحديث مجرى متوقعاً، عن الحرب على العراق، والتوقعات السياسية للحركة التي ينتمي إليها الوكيل، أثناء الحرب المتوقعة وقتها وبعدها في العراق، وهو أمر يهم المتابع والباحث. من جملة ما علق في ذهني من كلام الشيخ الوكيل، أن السيد صدام حسين «جبان» رغم مظاهر القوة التي يدّعيها ويحبّبها إلى نفسه ويبثّها بين أتباعه ومريديه. لم أكن مقتنعاً كل الاقتناع بما قال الرجل في هذا الأمر على وجه التحديد، رغم موافقتي على كثير من تحليلاته السياسية وقتها. قلت ربما هو أمر له علاقة بالصراع القائم أكثر مما له علاقة بالواقع المعيش. ولم يمض العام إلا وكان قول السيد الوكيل حقيقة نصب الأعين. فالحاكم الذي يبطش بالناس لا يفعل ذلك عن «قوة» بل عن «ضعف»، ولا عن «شجاعة» بل عن «خوف»، ويتضاعف الخوف حتى تدخل الدولة المريضة أصلاً في دوامة الخوف والبطش غير المنتهية، كما رأينا.

الوجه الدفين للمتسلط والطاغي يظهر ويتسيّد ويتوغل في الجمهور بسبب «قبول الطغيان» الذي يتحول من طغيان محلي إلى طغيان مرضي، يتضخم خارج الواقع، فيصبح لدى الطاغية «عالم افتراضي» يقوده في نهاية المطاف إلى حذفه، فهو يقتل ويهمّش ويعزل حتى يجد نفسه مهمّشاً هو الآخر. وأفضل ما يمكن أن يقدمه النظام العراقي الجديد أن يعي بوضوح لعبة التهميش، ويتصرف بشجاعة مستمدة من ثقة الناس لا من خوفهم بقبول التعددية وحكم القانون وإطلاق الحريات.

لذا فإني لست مع مطالبة صدام حسين بالانتحار أو حتى «بإعدامه» بعد المحاكمة، ذلك استمرار لمرض الدولة، نعم مع محاكمته، وكشف طغيانه وفضح أساليبه، ولكني مع الكشف أكثر عن أسباب «الصبر على الطغيان» وأكثر من ذلك مع وضع حد للاستسلام المؤجل للموت بإشاعة ثقافة القهر والتمييز والتهميش للبعض حتى يهمّش من همّش ويفتك بمن فتك. إن تعليق صدام حسين على حبل المشنقة هو، في جزء منه، خوف الدولة الجديدة، وعجز جزئي عن بناء دولة صحيحة وصحية،

وإبقاؤه خلف جدران السجن يتآكل وهو ينظر إلى دولة تبني نقيضاً لأوهامه، هو خير فعل يقوم به العراقيون لثقافتهم السياسية، لا المحلية فقط بل العربية، وهو خير دليل على قوة الدولة الجديدة.

هنا يكمن السؤال الصعب والمركب، فهل العراقيون «فئات» تطالب كل فئة منها بسلة التفاح كاملة غير منقوصة، أم هم كجماعات وأطراف، عرقية ودينية ومذهبية، قادرون على أن يتشاركوا في خيرات تلك السلة.

المشاركة لها قواعد ونظم وسقوف سياسية واقتصادية، بل لها «قواعد لعبة» وآليات تديرها، منها التمثيل والمساءلة، وحكم القانون وصدقية الحكم، ونوع الخدمات المقدّمة للمواطن، كلها في إطار من الحريات العامة والخاصة وسيادة القانون، وهي عملية معقدة وصعبة، لا تتم بمجرد تغيير اللوائح وإصدار الدستور، إنها أصعب كثيراً من تعليق صدام حسين أو غيره على حبل المشنقة، أو شطبه من لائحة الأشراف! إنها معالجة أمراض الدولة وبناء المؤسسات، فهل يستطيع العراقيون أن يقوموا بذلك؟ إنه سؤال مفتوح الإجابة.

سأشارك البعض بأن الدولة العراقية تتعافى وأن العرب على الطريق الصحيح عندما أرى في بغداد تداولاً سلمياً وصحياً للسلطة، وقانوناً لا يخترقه أحد، وحقوق مواطن مقدسة. بذلك لا بغيره تبدأ مسيرة عدم الصبر على الطغيان.

من جهنم... وبالعكس!

المدافعون عن النظام القديم في العراق إما هم مصابون بمرض عقلي من نوع ما أو منتفعون من النظام السابق وموالون له. لا يخرج الأمر عن هذين الاحتمالين.

لقد تحققت حياة أفضل للعراقيين من دون شك بعد زوال النظام، وكلما تكشفت فظائع النظام السابق، وتحدّث عنها العارفون بها، اقتنع المراقب بأن العراقيين عادوا من الجحيم حقيقة لا رمزاً. وكلما مرّ الوقت أصبح الانفراج أفضل للعراقيين داخل وطنهم.

المدافعون عن النظام السابق يتسترون بأشكال مختلفة في تبرير الماضي، ليس بالضرورة مباشرة وبسذاجة، بل بالتباس ولجوء إلى زبد كثيف من الشعارات. من هذه الوسائل نقد الوضع القائم عن طريق تضخيم السلبيات التي تجري اليوم في العراق من القوات المحتلة، وهي سلبيات، مقارنة بما حدث في السابق، لا تُعدّ إلا جزءاً يسيراً من الانتهاكات الإنسانية، وربما لها ما يبرّرها، وآخرون

يمتطون الشعارات الصارخة من أجل ذمّ «الاحتلال» القائم، أخذاً بما تعارف عليه البعض من أن الاحتلال كله سلبيات.

في حالة العراق لم يكن من الممكن، مهما جمح بنا الخيال، أن نتوقع انفراجاً قريباً بالطرق الداخلية المعتادة، للتخلص من نظام صدام حسين، الذي حوّل العراق كله إلى مزرعة لأقربائه من ناحية، وسجن كبير فيه عدد من المقابر الجماعية للشعب العراقي من ناحية أخرى.

مستقبل العراق أفضل من ماضيه لعدد من الأسباب، منها أن العراقيين بطوائفهم وقومياتهم ومذاهبهم عرفوا، أو على الأقل عرف غالبيتهم اليوم، أنه لا يمكن التخلص من الآخر، فعليهم أن يتعايشوا معاً. ولن يتحقق هذا التعايش إلا إذا توافق الجميع على إقامة نظام حديث قائم على احترام التعددية، ولعل أفضل تعبير صدر من بغداد أخيراً هو ما قاله السيد محمد بحر العلوم في مقابلة تلفزيونية بأنه يتطلع إلى نظام عراقي «علماني، مؤمن، فدرالي، ديموقراطي» وهذا يماثل ما كرّره السيد باقر الحكيم أكثر من مرة، بأنه يتطلع إلى عراق «تعدّدي ديموقراطي».

ويقفز البعض إلى القول معترضاً إن هذا نظام لا يمكن الوصول إليه في حال العراق، وكأن العراق حال خاصة، إلا أنه في الواقع، النظام الذي يحقق الاستقرار لا في العراق فقط، بل في الشرق الأوسط.

فالدول في الشرق الأوسط تضم في معظمها فئات وطوائف ومذاهب وأدياناً مختلفة، والعراق ليس استثناءً.

لقد اضطر العراقيون تحت النظام السابق إلى هجرة قسرية، فهاجر الشيوعي والقومي والكردي والشيعي والإسلامي، وكذلك البعثي المعارض، إلى أصقاع الدنيا. وفي موطن الهجرة وجد العراقيون أنهم أولاً عراقيون، وهذا ما يجمعهم، وثانياً هم مجتهدون في القضايا السياسية، لكن الأهم أنهم اكتشفوا أيضاً أن أي فئة منهم لا تستطيع أن تلغي الأخرى. وهذا ما تحقق في مجلس الحكم لاحقاً، قبل أن يكونوا ممثلين فيه لفئات مختلفة هم عراقيون مختلفو الاجتهادات، لذا فإن نجاح مجلس الحكم الحالي هو نجاح للعراق الجديد، بعيداً عن المزايدة التي يأخذ بها البعض اليوم نكوصاً على ما مضى من شعارات، أو توخياً لزعامات ماتت مبرراتها بسقوط النظام السابق.

العراق قبل الانقلابات العسكرية كان يتحقق فيه شيء من الديموقراطية، كانت هناك ثلاث وعشرون جريدة يومية مستقلة في بغداد والموصل والبصرة، يغلق بعضها موقتاً ثم يعود للصدور، وكان هناك عدد من الأحزاب المتنافسة يتبعها عدد معقول من الأعضاء والمؤيّدين، تتجاوز في

تركيبتها الطائفة والمذهب والعرق، وكان باستطاعة المعارضة في البرلمان التصويت ضد الدولة ومشاريعها.

كان بعض رجال الدين يمارسون السياسة في إطارها الديموقراطي من خلال المجالس المنتخبة أو المعيّنة، فتدخلهم كان ضمن إطار دستوري علماني حديث، نادراً ما يقوم هؤلاء العلماء بإدخال الدعوة إلى «دولة إسلامية» بالمعنى الذي ظهر لاحقاً في إيران، بل كان الجميع متوافقين على التزام إطار الدستور العراقي القائم الذي يحقق أفضل الفرص للمواطنين جميعاً.

نمت فكرة الدولة الدينية لدى قطاع من الشيعة العراقيين في الداخل والخارج لسببين: الأول الاضطهاد المنقطع النظير الذي أوقعه النظام السابق بالعراقيين جميعاً، ولا سيما شيعة الجنوب العراقي، وثانياً بسبب النجاح الأول الذي حققته الثورة الإيرانية ضد الشاه.

إلا أن الزمن أوصل الممارسين العراقيين إلى الواقعية السياسية، خصوصاً بعدما وجدوا أن الوعد الذي التزمته الثورة الإيرانية لم يتحقق بما كان مؤملاً منها، ثم بسبب الصعوبات التي ظهرت في التطبيق، خصوصاً أن «ولاية الفقيه» التي قد تكون مناسبة جزئياً للظرف الإيراني تتعارض مع الواقع العراقي.

دولة «العراق الإسلامية» قد تكون شعاراً جميلاً للبيع إلى السذج والبسطاء، لكنها في الواقع العملي ستواجه بصعوبات قد تصل إلى الاختلاف الوطني، وربما تكون دعوة مفتوحة لقذف العراق من جديد إلى قاع احتراب وطني ودوامة دم، فأي قواعد مذهبية ستُطبّق إن تقرّر تطبيق ذلك النظام؟

يستطيع مقتدى الصدر وأحمد الكبيسي أن يثيرا العامة في الوقت القصير، كل من زاويته ودعوته، إلا أنه في الوقت الأطول لا يستطيع أي منهما أن يحشد طائفة كبيرة خلف دعوته، فلا الشيعة في العراق كلهم على طريق مقتدى الصدر، ولا السنة كلهم على طريق أحمد الكبيسي. المجتمع العراقي أكثر تعقيداً من هذا التبسيط. فالشيعة في العراق منهم شيوعيون وقوميون ورأسماليون وديموقراطيون، كذلك هم السنة. كما أنهم قد يشكلون جبهة واسعة عند اشتداد الضغط عليهم، أما في وقت الانفراج فإنهم مواطنون كبقية خلق الله لهم وجهات نظر لا يستطيع واحد أو أكثر مصادرتها والتحدث باسمهم كافة.

الاجتماع الذي عقد في عمان في شهر أيار/ مايو الماضي، وضم عراقيين شيعة وسنة ومسيحيين طالبوا بحكومة عراقية منتخبة من الناس، هو الإجابة الصحيحة عن السؤال الأهم: ما هو مستقبل العراق.

العراق اليوم يوضع على الطريق الصحيح، فالحديث عن فدرالية عراقية يحقق الأمن النفسي والمذهبي والعرقي، إنها دعوة متوائمة مع الديموقراطية ومؤدّية إلى الاستقرار.

مخاطرة تطبيق الفدرالية عن طريق تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق سنية وشيعية وكردية تحمل بذرة تقسيم للعراق إلى مناطق نفوذ. ولكن الفدرالية فكرة ممتازة إن طبّقت في المناطق الثماني عشرة التي تتكوّن منها محافظات العراق اليوم، أو حول ذلك العدد، لأنها بذلك ستحقق التنمية والديموقراطية المنشودة، حيث تملك أن تخرج بالعراق من مأزق التقسيم العرقي أو الطائفي إلى تقسيم تنموي وطني، تصبح فيه السلطة المحلية مسؤولة عن رفاهية ومستوى حياة مواطنيها جميعاً بسبب وجودهم على الأرض، لا بسبب انتمائهم العرقي أو المذهبي.

لقد نجحت الفكرة الفدرالية في الشمال العراقي نجاحاً كبيراً في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، ولا مبرر لإعاقة تعميمها على بقية مناطق العراق ولكن بطريقة ابتكارية، ويبدو أن المجالس المحلية التي تعيّن في الآونة الأخيرة هي لبنة في هذا البناء الجديد.

السلطة تنبع من الموارد عادة، ومن يملك الموارد يملك السلطة، وموارد العراق هي النفط أساساً مع بعض الموارد الأخرى، فإن تمكنت السلطة المركزية من توزيع مورد النفط توزيعاً عادلاً وتركت السلطات المحلية تقوم بإدارة مواردها المحلية لمصلحة مواطنيها المحليين، تحققت التنمية المحلية، وقللت من الشهوتين، شهوة الأطراف في الخروج عن الحكم المركزي في المستقبل، وشهوة الحكم المركزي في التسلط.

ليس كل ما في العراق سهلاً بعد خروجه من الجحيم، فالأسئلة الكبيرة لا تزال عالقة مثل أي نظام يريد العراقيون أن يتبنّوه، هل هو عراق ملكي، تقسم فيه السلطات وتُوزَّع بالعدل، أم جمهوري ذو سلطات مستقلة يراقب بعضها بعضاً. ولكلا النظامين مناطق قوة وضعف. من الواضح حتى الآن أن القيادة الأميركية ترجّح نظاماً جمهورياً، لأسباب كثيرة منها الموقف التاريخي الأميركي السلبي من الأنظمة الملكية، بجانب قدرة الأخيرة على الاستقطاب السهل للفساد.

إلا أن الحكم الجمهوري ليس سهلاً في منطقة الشرق الأوسط، فمن بين اثنتي عشرة جمهورية عربية اليوم، لا توجد إلا واحدة، هي لبنان، تلعب نسبياً بقواعد تداول السلطة حسب القواعد المقررة في الجمهوريات الحديثة، وحتى هذه فإن ثلث أوقات العهود اللبنانية المختلفة ينقضي في الحديث عادة عن إعادة «التجديد» للعهد القائم! بل لقد ولج لبنان في عصرها الحديث أكثر من مرة في حرب أهلية بسبب تلك العقدة، عقدة التجديد للرئيس. أما بقية الجمهوريات العربية فقد تجدّدت مرة بعد أخرى، حتى اختلط على البعض أيّهما جمهورية وأيّهما ملكية.

النخبة العراقية أمامها مهمّات أصعب من المهمّات التي خاضتها حتى الآن، أن تبني للعراق الحديث مؤسسات حديثة، وأن تجعل هذه المؤسسات تعمل كقاعدة للآخرين في المستقبل.
تلك المهمة الضخمة والعسيرة يحاول أن يفسدها البعض بالحديث عن الماضي وتناول القضايا الصغيرة، وهما كما قلت طائفتان: إما مصابون بمرض عقلي أو موالون للنظام السابق.

حدود اللعبة في العراق

المطلع على تاريخ العراق الحديث منذ الحرب العالمية الأولى لا تنقصه الفطنة كي يلاحظ أن إحدى أهم قواعد اللعبة في السياسة العراقية التي سادت على مدى عهود طويلة، هي «عزل الآخر وتهميشه» وربما تعبير «قواعد» هنا هو من الاستعارة التهكمية، لأن تاريخ العراق السياسي يؤكد للمتابع أنه لم تُتبع أية «قواعد عقلية» في لعبة السياسة العراقية، منذ الثلث الأول من القرن المنصرم. لا يريد أحد من الأطراف العراقية أن يعترف – حقيقةً وقبولاً – بوجود الآخر، لا بعض السنة بالشيعة، ولا بعض العرب بالأكراد، ولا بعض المسلمين بالأشوريين، ولا بعض أهل المدن بأهل الريف، ولا بعض العشائر بأهل المدن، ولا كثير من المثقفين بالعسكر، ولا اليمين باليسار أو بالعكس، كل يريد الآخر على شاكلته! فكان الحل الوحيد إذ لم يحدث هذا التطابق الكلي في المواقف، هو الاغتيالات والتصفيات بالجملة، التي خلفت من جماجم العراقيين ما لا تحصره أرقام.
بمعنى آخر، إن الوطن العراقي منذ سبعين عاماً أو يزيد، يستعصي على البناء، لقد مات فيصل الأول وقيل إن هناك مؤامرة «بعد أن شرب الشاي مع سيدة هندية»! وتوفي غازي وكثير من المصادر تقول إنه قتل من الحاشية، وضرب فيصل الثاني بالرصاص هو وخاله الوصي على العرش عبد الإله وبعض نساء العائلة الهاشمية، من متحمّس في صفوف ثوار الرابع عشر من تموز/ يوليو 58، وهو يهم بالاستسلام رافعاً يده. قيل بعدها إن مطلق النار فعل ذلك من دون أوامر! كما لم يمت واحد من رؤساء الجمهوريات المتعاقبين في العراق على فراشه (عدا واحداً هو عبد الرحمن عارف) لا يزال يعيش، لأسباب لها علاقة بشخصيته، ولا يعرف أحد اليوم كيف سيموت.
عبد السلام عارف قتل في حادث طائرة (قيل شعبياً يومها إنه طار لحماً وهبط فحماً) من جراء الموقف السلبي من حكمه، وقتل قبله عبد الكريم قاسم في حجرة الموسيقى في الإذاعة العراقية، ومات أحمد حسن البكر بحقنة قاتلة، وهبط صدام حسين بعد عيش القصور والغرور في غار يشبه القبور.

قد يعرف بعض العرب من الجيل الجديد ما فعله النظام الأخير بالعراق، ولكنه ربما لا يعرف الصراع الطويل والمرير بين الأكراد والدولة العراقية الحديثة منذ نشأت، الذي استمر عقوداً طويلة، وقد لا يعرف البعض أن «قضية الموصل» وإلحاقها بالعراق أخذت وقتاً طويلاً وصراعاً دولياً محتدماً، وقد لا يعرف البعض أن حدود العراق الشمالية رسمتها عصبة الأمم، وبعدها رسمت الحدود الجنوبية عن طريق مجلس الأمن. معظم سني الدولة العراقية الحديثة هي في صراع، إما مع جزء من الشعب العراقي، أو مع الجيران.

مذكرات السياسيين العراقيين التي كُتبت ونشر معظمها في السنوات الأخيرة مليئة بأسباب الفشل للدولة العراقية، ولكنها أسباب عُقلت بعدما تركوا السلطة لا قبلها، ولعل آخر ما طالعناه هو ما كتبه حازم جواد مهندس انقلاب البعث عام 1963.

الأحزاب في العراق قامت من أجل القفز على السلطة، لا من أجل تقديم بديل سلمي للقائم منها، ولم يدر صراع البعثيين والشيوعيين والقوميين، على قاعدة مبادئ وبرامج، بل على قاعدة أن من يحصل على السلطة ينفرد بها، ويُصفّي الآخرين، ولا بأس بترديد الشعارات حيث الآخر هو إما رجعي أو جاسوس أو خائن أو انفصالي، تبيّن لنا اليوم كمية «الجهل والحماقة» التي اتصف بها حكام ذلك الزمان، وقادهم إلى التهوّر.

قواعد اللعبة في التصفيات لم تورّث العراق، كما تبيّن اليوم، أي منتصر، فمنتصر اليوم هو الخاسر غداً، لأن الحياة البشرية مهما طالت قصيرة، والموت وإن حدث أمس فهو طويل في تاريخ الأمم، التاريخ يرى أن الخسارة تبدأ بيوم الانتصار، إن حُسب هذا الانتصار، لكونه انتصاراً لفئة أو مجموعة من الناس أو لفرد، وليس للوطن الذي يتساوى فيه المواطنون.

الآن والعراق يدخل تاريخاً جديداً من تطوّره، هل تتغيّر «قواعد اللعبة» التي أوصلت العراق إلى ما وصل إليه؟ وهل يحترم السياسيون العراقيون متطلبات تاريخ بلادهم المعاصر، أم تدخل شعارات جديدة من باب آخر في السياق، لتؤجج التنافس السلبي بين الإخوة الأعداء، حول تقسيم العراقيين على قاعدة الدين أو المذهب، إلى جانب شعارات العرقية والقومية القديمة؟

هل تجمُّع القوى الحالية في مجلس الحكم وفي غيره من خارج مجلس الحكم من القوى السياسية الجديدة، قادر على التوافق على «قواعد جديدة»، أم هو بحكم تركيبته عاجز، وقد يقود عجزه إلى حرب أهلية، يعرف مشعلوها كيف تبدأ، ولكن لا أحد منهم يعرف كيف تنتهي.

واقع الحال أن هناك قوى فاعلة في داخل مجلس الحكم وفي خارجه، تتأهب للانقضاض على ناصية الحكم العراقي الجديد، بالتالي العودة إلى القواعد القديمة، وإن بشعارات جديدة.

فالأكراد أو بعضهم يريدون «فدرالية قومية أو عرقية» والشيعة أو بعضهم يريدون حكماً «دينياً أو قريباً منه» على شاكلة ما حدث في إيران، والسنّة أو بعضهم يريدون العودة إلى تسلط سني كامل هو المطلوب والممكن لاستقرار العراق. وقوى أخرى تريد أن تلعب لعبة الطائفية، أو الفئوية أو العشائرية.

وهناك مؤشرات للعودة إلى الشعارات القديمة، مثل المزايدة على الوجود الأميركي في العراق، فلا يختلف عاقلان على أنه لولا التدخل الأميركي الأخير لما استطاعت أي قوة داخلية تغيير النظام السابق، وليس من العقل الحديث اليوم عن إمكان سابق لـ«التغيير في العراق بأيدٍ عراقية». لقد تم الحدث وانتهى، وكلما أسرعت القوى المختلفة لقبول هذا الواقع، قرب بزوغ فجر عراقي جديد.

لعل أول قاعدة من قواعد اللعبة السياسية المطلوبة عراقياً هي قاعدة التسامح، وربما البدء بقبول البعثيين السابقين الذين لم يتورّطوا شخصياً في القتل أو التصفية، من دون اللجوء إلى ما لجأ إليه السابقون من طلب إعلان «البراءة». فقد أرغم البعثيون في السابق على إعلان البراءة أمام الشيوعيين، وأرغم الشيوعيون بعدها على إعلان البراءة أمام البعثيين، وأُرغم بعض الأكراد على إعلان البراءة من انتمائهم، ولكن كل ذلك زاد من الحقد والضغينة والولوغ في أحواض الدم، ولم يقرّب التآخي والعيش المشترك.

ثم من قواعد اللعبة المطلوبة القبول بالاجتهادات المختلفة، كلها وطنية، تختلف وتتفق، ولكن لا أحد منها يحمل مشروعاً جازماً، يهمّش من أجله الآخر، أو يدّعي المرجعية القطعية.

دستور حديث يتوافق عليه العراقيون ويحترمونه، هو الخطوة التالية للعراق الجديد، والدستور المرغوب ليس نصوصاً، على أهميتها، بل روح وتطبيق ومرجعية في وقت واحد. والعراق المرغوب هو عراق مؤسسات لا أفراد، مهما بلغت تضحياتهم، أو قدرتهم على الحشد.

المشاهد أن القوى الجديدة، قليل منها يريد هذا المسار ويعلن عنه، والآخرون إما فاقدون للأجندة، أو راغبون في التفرد ودفع الأنصار والأصهار إلى المواقع الحكومية للحصول على نصيب أكبر من الجبنة العراقية، والجميع مصابون بما يشبه العجز أمام هذا التحدي المسمّى اليوم بـ«المقاومة» والقتل اليومي.

الساحة العراقية ربما تحتاج إلى تصور جديد وفاعل، لما يجب أن يكون عليه العراق الجديد، غير شجب الماضي أو البكاء عليه، والتهيّب من الأخذ بمبادرة كهذه تسحب العراق إلى تسلط جديد أو فوضى أسوأ من التسلط.

إرهاب قرب آبار النفط

في الكويت نقاش واسع يحاول تفسير ما حدث في الأسابيع الأخيرة من عنف، والذي كان مظهره الأكثر بروزاً، اغتيال لرجال أمن والتمشيط الأمني الذي تلاه وأدّى إلى اكتشاف ذخيرة ومعدات إرهابية لدى بعض المواطنين، كانت تجمعهم معسكرات وتدريبات تؤهّلهم للقيام بأكبر مما تم حتى الآن.

البعض يرى أن الأمر جلل. هناك خلايا إرهابية في البلد تتحيّن الفرص من أجل الانقضاض على المجتمع وترويعه، بالضبط كما حدث في بعض مدن المملكة العربية السعودية ومصر والجزائر والمغرب، من بين دول عربية وغير عربية أخرى رُوّعت بهذا الإرهاب الأعمى. والبعض يرى أن الموضوع برمّته لا يستحق كل هذه الضجة. فهو محصور ومقدور عليه، وهم فقط بضعة نفر من الشباب الطائش والمغرّر بهم، سرعان ما يعودون إلى رشدهم.

القضية تقع بين طرفي الجدل الدائر في الكويت، بين مُهوّن ومُضخّم، وبالطبع لا يخلو كل من التحليلين من دوافع سياسية.

المُهوّن يستدعي الكثير من الأحداث السابقة في الكويت، فيقول إن «الإرهاب» ليس له مكان في الكويت ما دام المال النفطي يجري في عروق الاقتصاد، وأن البلد صغير إلى درجة أن الناس يعرف بعضهم بعضاً، فهناك لحمة اجتماعية ثابتة، تقلل من الانفلات الأمني الواسع، ولأن مساحة عدم الرضى الاجتماعي ضيقة، فلا انتشار لهذه الفئة يخل بالأمن. ويستدعي هذا الفريق، تدليلاً على رأيه، ما حدث عام 1969 عندما أقدمت مجموعة من المتحمسين من النشطاء السياسيين على وضع متفجرة قرب بيت وزير الداخلية وقتها الشيخ سعد العبد الله، وقبض على الفاعلين وسط ضجة إعلامية وشعبية كبيرة. وقتها انقسم المجتمع على نفسه، كما هو الآن: فمن مطالب «بإعدام الفاعلين» عقاباً لهم على الفعلة غير المسبوقة، أو بحبسهم «مدى الحياة». لكن العقل تغلب على تلك الصيحات، فقدّموا للمحاكمة النزيهة التي حكمت عليهم بأحكام متراوحة، وسرعان ما أطلق سراحهم. حجة الشباب وقتها أنهم قاموا بما قاموا به بسبب احتجاجهم على تزوير انتخابات مجلس الأمة (عام 1967) وهو عام مشهور بنكباته العربية لا السياسية فقط.

يقول البعض تدليلاً: لو اتبع هوى الانتقام في ذلك الوقت لخسرنا كتّاباً ونقابيين ونواباً وحتى وزراء متميزين، حيث إن بعضاً من تلك المجموعة «الغاضبة» ظهر منها بعد حين كل أولئك المبرزين. وتنتهي مقولات هذا التيار بأن العقل يجب أن يسود وهو سيد الأحكام.

أما وجهة النظر المقابلة فتقول إن المجتمع الكويتي لم يعد هو ذاك الذي كان في 1969. لقد تغيّر المناخ الاجتماعي، كما تغيّرت مشارب الناس، وإن كانت حجة جماعة 69 سياسية، وقد صبروا على التزوير سنتين من أجل المناقشة والتحضير للفعل، فليس هناك حجة سياسية لمرتكبي حوادث الإرهاب عام 2005، وقد حملوا السلاح ضد المجتمع في ضوء إرهاب يتسع إقليمياً وعربياً وخليجياً. ويزيد هذا التيار بالقول إن بعض هؤلاء الشباب الجدد يرفعون شعار محاربة «الصليبيين»، وهو شعار فضفاض، وفي الوقت نفسه مؤثم قانوناً في قانون الجزاء الكويتي، حيث يجرّم ازدراء الأديان الأخرى. كما أن هذا التوجّه ممجوج سياسياً ومصلحياً، فهناك مواطنون لدول وقفت مع الشعب الكويتي في أحلك أوقاته التاريخية في العصر الحديث، كأبناء دول مثل بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة، فلا يجوز قانونياً ولا سياسياً ولا أخلاقياً أن يُستهدف هؤلاء في أنفسهم بأي ذريعة كانت، كما أن الحث على الكراهية لا يقف عند لون أو ديانة، فالكراهية تسري لتتسع وتشمل الآخرين في الوطن من المخالفين السياسيين، وبالتالي فإن ما قام به هؤلاء الشباب، يدخل تحت بند الإرهاب الصريح، الذي لا يفصح عن هدف غير الرفض، إن لم يعالَج فسوف يستفحل وتطول قامته لتصل إلى ما لا تُحمد عقباه.

يذهب هذا التيار إلى البحث عن الدوافع، هل هي بسبب عُسر اقتصادي، أم بسبب ضيق في قنوات التواصل في الكويت، مثل مجلس الأمة، أو الصحافة. ويجمع كثيرون على أنه لا هذا ولا ذاك، بل هو فكر استشرى كثيراً وأُهمل أكثر في الوقت نفسه، في المدارس والشوارع وأماكن العبادة، ووسائل الإعلام، فكر يعتقد أنه الوحيد الذي على حق والآخرون كلهم آثمون، وقد حاولت السلطات استرضاء هذا الفكر، فنما إلى درجة حمل السلاح.

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر استطلعت بعض الصحف الكويتية قطاعاً واسعاً من الناس، رأيهم في بن لادن، فكانت الإجابات لافته للنظر: حوالى أربعين في المئة من المستجوبين قالوا إنه «بطل»، وبدأت أقلام، بعد حين، تمجّد أعمال الإرهاب من الشيشان حتى طالبان، على أساس نصرة الإخوة المسلمين. البعض محلياً استخف بهذه التوجهات، وحسب أنها زبد، أو، في الكثير، مزايدات داخلية، وكان حرياً أن يُنظر إليها بجدية، وقت ثبت، بعد أن انطلق الرصاص، أن وراءها فكراً يؤمن بما يقول، ومصمّماً على تعضيد أقواله بالأفعال.

بدا أن المتحدث الرسمي باسم القاعدة كويتي، ولم تُلتقط الإشارة، ثم تبيّن أن هناك عدداً من معتقلي غوانتنامو من الكويتيين، ومرّت الإشارة دون أن تستوقف أحداً، بل أصبح البعض يجد التبريرات الكثيرة لمثل هذه الأفعال تحت غطاء «ظلم المسلمين» في أماكن أخرى من العالم، ثم بدأ مسلسل

القتل الداخلي في أول أيام الحملة العسكرية الأميركية على العراق. كل تلك الأجراس المنبّهة لم تعن الكثيرين، الواقعين تحت الفكرة المغلوطة التي تقول إن ذلك كله ظواهر جانبية ومعزولة، حتى اضطرت الدولة أخيراً إلى تشكيل لجنة رسمية لدراسة ظاهرة الإرهاب في الكويت ووضع مبلغ سخي من المال تحت تصرفها.

لم تكن فكرة العنف معزولة عن المجتمع الكويتي، فقد أصبحت الظاهرة اجتماعية منذ ما بعد الغزو العراقي للكويت ثم استفحلت. وقد يستغرب البعض أن الإحصاءات تقول إن أول مسبّب للموت في الكويت هو حوادث السيارات، ومن الطريف أنه عندما سئل بعض الغربيين في الصحافة المحلية عن خوفهم من الإرهاب في الكويت، قالوا نعم ولكن ما يرعبنا حقاً هو طريقة قيادة السيارات في شوارع الكويت.

أما نسبة الجرائم الواقعة على النفس مثل القتل العمد والشروع في القتل والاعتداء بالضرب والأذى وإطلاق النار والخطف والإجهاض وحيازة السلاح دون ترخيص، فقد أصبحت في ازدياد كما تقول الإحصاءات الرسمية المتوفرة.

في جو كهذا لم يكن مفاجئاً للكثيرين أن ينحر والد وقد قدم تواً من أداء فريضة الحج، طفلته الصغيرة من الوريد إلى الوريد، أولاً بسكين مثلومة، ثم بسكين حادة بعد أن أوثقها بحبال غليظة، ويقول لها في الوقت نفسه أنت ذاهبة إلى الجنة!

يتساءل الكويتيون في منتدياتهم: لمَ كل هذا العنف المؤدي إلى الإرهاب، وهل هو أعمال مؤقتة، أم سوف تستفحل لتصبح ظاهرة؟ وهل دوافع هذا العنف داخلية أم خارجية؟ وهل هو نابع من فكر منتشر بين الشباب أم محصور في فئة قليلة منهم؟ مثل هذه الأسئلة لا تجد لها جواباً شافياً حتى الآن، وتسمع الإجابات مؤدلجة، كل يفسّرها حسب هواه، وتسمع ضجيجاً سياسياً دون التوقف لدراسة الأمر دراسة علمية محايدة.

أما على الأرض فإن الواقع يقول دون ستار من التهويل أو التهوين، إن المجتمع يتحوّل إلى مجتمع ظاهرة العنف فيه ملحوظة ومشاهدة، ويرى البعض أن انتشارها ليس بسبب نقص في وسائل الردع مثل وجود القوانين، بل في ضعف تنفيذها، لأسباب سياسية أو اجتماعية. ويرى آخرون أن اللجوء إلى الوقاية جزء أساس من محاربة الظاهرة والقضاء عليها، التي تبدأ من تثقيف حقيقي في المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام، ولكن حتى يعلق الجرس، تبقى ديوانيات الكويت ومنتدياتها، تتعاطى الحديث الموسع حول ظاهرة العنف والإرهاب وتتناقل القصص التي لبعضها علاقة وثيقة

بالحقيقة، وأخرى جزء من المشهد الدفاعي الذي تلجأ إليه المجتمعات في أوقات عدم اليقين. فهل تصل شرارات الإرهاب إلى براميل النفط، اللهم فاستر.

العراق معركة العرب الليبراليين

أن يصبح العراق ديموقراطية على طريقة وستمنستر أو تتحقق فيه ديموقراطية «جيفرسونية»، فذلك من أحلام اليقظة. وحتى من يعتقد أيضاً بأن العراق ساحة اختبار لليبراليين العرب، أو مكان لإقامة الدولة الدينية، فتلك أضغاث أحلام، العراق أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

من البيوت الثلاثة الأكبر في العراق، البيت الكردي والبيت الشيعي والبيت السني، الوحيد المنظم حتى الآن هو البيت الأول (الكردي) وهو الأكثر تأثيراً في السياسية العراقية اليوم.

ومن قبيل المفاجآت العراقية غير المنتظرة، أن يكون البيت الكردي هو الأهم والأكثر قدرة على التأثير في شؤون عراق ما بعد صدام حسين. فلم يكن للأكراد في العراق منذ أن ظهرت الدولة العراقية الحديثة إلى الوجود، بعد الحرب العالمية الأولى، أيّ زخم وثقل كما لهم اليوم. كانوا إما معارضين حاملي سلاح في الشمال، منبوذين ومطاردين في الوطن، أو شخصيات تابعة للحكم في بغداد، ولعل أشهرهم في التبعية نائب رئيس الجمهورية المطاح طه ياسين رمضان، الذي كان شخصية كاريكاتورية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

تنظيم البيت الكردي وتفعيله لم يأتيا من فراغ، فقد تقاتل الحزبان الكبيران، الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، بقيادة كل من مسعود برزاني وجلال طالباني، قتالاً مريراً في سنوات الفراغ، التي أعقبت حرب تحرير الكويت، وضمان الملاذ الآمن للأكراد من جانب قوات التحالف الدولي عام 1991.

بعد ذاك الاقتتال وجد الطرفان، بتشجيع وحث كبيرين من الولايات المتحدة، أن صراعهما سيوفر للآخرين الفرصة في الشمال، وقد بدأت بالفعل دعوات سياسية تظهر لتحتل مكاناً، ولو صغيراً على الساحة الكردية، خارج الحزبين الكبيرين. كما سيوفر هذا الصراع لعدوهما المشترك، فرصاً أفضل للنيل منهما معاً. كان توافق الحزبين في واشنطن على أساس التقاسم على قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» وهكذا بني البيت الكردي بقوة دافعة كانت نافعة له، عندما احتاج إليها في الوقت العصيب، أي بعد إطاحة نظام صدام حسين في نيسان/أبريل من عام 2003.

البيت الكردي شبه موحّد، لكنه ليس موحداً بالكامل، فهناك أيضاً عدد من الاجتهادات الفردية، وبعض التجمّعات التي لا ترى أن البيت الكردي هو مسعود وجلال فقط، بل تطالب بتوسيع قاعدة التمثيل، لإشراك عدد من المثقفين المستقلين الأكراد الذين لهم وجهة نظر قد تكون مختلفة عما يدار اليوم في بغداد، وهم خارج نطاق التنظيمين الكبيرين.

بيت القصيد أن تنظيم البيت الكردي، أو قل تنظيم معظمه، على يدي مسعود وجلال، أعطى الرجلين قوة هائلة في تقرير السياسات في بغداد منذ التحرير. فما يتفقان عليه يصبح واقعاً على الأرض. التكاتف هذا، الذي عززته خبرة سنوات في الشمال، من الإدارة والاستقلالية، قد زادته قوة كوادر ليس قتالية فقط (البشمركة) ولكن أيضاً كوادر إدارية كفيّة في القيادة جعلت من الشمال العراقي آمناً نسبياً.

على العكس من ذلك في البيت الآخر، الشيعي، الذي تنادى بعض مثقفيه لإصدار بيان في عام 2002 سُمّي «البيان الشيعي»، نشر على أوسع نطاق، وقتها ظهرت أطروحة البيت الشيعي. هذا البيان يلاحظ تدنّي حظوظ الشيعة العراقيين في الحكم والإدارة في العراق، بل وقوع جل الاضطهاد عليهم، وينسبها أولاً إلى مسار تاريخي طويل من الاضطهاد، وثانياً إلى تعسّف غير مسبوق من جانب النظام العراقي السابق. ولو أن بعض مثقفي الشيعة ناقش وقتها البيان من منطلق تصحيحي، وهو أن الاضطهاد قد ساوى بين طوائف العراق وعشائره ومواطنيه جميعاً، ربما كان للشيعة حظ أوفر من ذلك الاضطهاد، لكنه حظ يساوي الآخرين، فمن يعتقد النظام أنهم غير موالين له بصرف النظر عن قناعتهم الفكرية أو ارتباطهم الطائفي لا بد أن يضطهدهم، فلا تنفع فيهم شفاعة.

في الكثير من الكتب التي صدرت عن بعض البعثيين السابقين الشيعة، تلميح إلى أنهم استبعدوا من صلب النظام بسبب «شيعيتهم» ولو أن القول الآخر صحيح، وهو أن عدداً وافراً من الكوادر المتوسطة لحزب البعث العراقي، خصوصاً في سنوات صعوده، كانوا من الشيعة.

البيت الشيعي، على عكس البيت الكردي، لم يكن منظماً على الأرض العراقية، قبل إطاحة النظام السابق، كانت هناك تنظيمات متفرقة معظمها في الخارج، وبعضها فرّخ تنظيمات أخرى، ولكن الملاحظ أن الأكثر تنظيماً هما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة. الأول كان مظلة لعدد من التنظيمات الصغيرة، والآخر انقسم إلى عدد من الانقسامات، حتى أصبح ثلاثة معروفة بحزب «الدعوة».

بجانب هذا فإن بعض الشيعة قد التجأ إلى كيانات سياسية غير محددة بمرجعية طائفيه، أي ذات مرجعيات متعددة الطوائف ومثال ذلك حزب الوفاق، الذي يرأسه السيد إياد علاوي، أو الحزب

الشيوعي العراقي، وآخرون كثيرون من الشيعة بقوا مستقلين.

بسبب ظروف القمع، لجأت قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى إيران لتكون قاعدة لها، وأصبحت كوادر حزب الدعوة موزّعة أيضاً بين إيران وبعض الدول العربية. وقد حاول الإيرانيون أن يؤثروا في نهج من استضافوهم وسياستهم، ولكن العراقيين الشيعة، وإن أبدوا الكثير من المجاملة لمضيفيهم، فهم في الوقت نفسه أرادوا أن يكونوا مستقلين في قراراتهم ما أمكنهم ذلك.

ولعل الموقف عند مجلس قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، مثال على ذلك. فهو وإن كانت تسميته قريبة من التجربة الإيرانية، فإنه أخذ مسافة مستقلة عن المطالبة بتطبيق التجربة الإيرانية بحذافيرها في العراق. ومع ذلك فإنه لم يتجاوز الحساسية الإيرانية في بعض المواقف، فكان آخر من التحق بالمفاوضات التي تبنّتها الولايات المتحدة للأطراف المعارضة العراقية، عشية تحرير العراق، ولو أن الشك كان متبادلاً. فالطرف الأميركي، وحتى فترة متأخرة من سنة 2001 كان يعتقد أن قيادة الثورة الإسلامية في العراق لها هوى إيراني.

البيت الشيعي السياسي المنظم، قدم إلى العراق من الخارج، ولم يمكّن على الأرض كالبيت الكردي، وشاركت أطراف منه في مجلس الحكم، ولكن من دون تصوّر مشترك لما يريد أو لا يريد، كمجموعة، للعراق الجديد، بل ربما كان يعرف ما لا يريد من دون تحديد ما يريد على وجه الدقة.

كان لا يريد أن يرى رجال النظام السابق أو حتى أطرافاً منه باقية أو قريبة من الحكم، لذا كان التخلص من مؤسسات الدولة السابقة، خصوصاً العسكرية، هاجساً كبيراً لديه، وأولوية لا تسبقها أولوية أخرى، وكان لا يريد أن يرى قوة جديدة بديلاً من النظام السابق تظهر بعيدة عنه في الشكل قريبة منه في الأدلجة، كمثل تيّار «قومي» أو ديني (سني) متطرف.

إلا أن البيت الشيعي، نتيجة التحالفات والمخاوف القديمة، والانشغال في الأشهر الأولى بالمغانم، لم يرَ الهمّ القادم والكبير، عندما اغتيل السيد عبد المجيد الخوئي، في الصحن الحيدري، وأفواه مدافع التحرير لا تزال مدخنة. ثم جاءت الطامة الكبرى باغتيال السيد محمد باقر الحكيم بعد صلاة الجمعة، بطريقة وأسلوب لا تستطيعهما إلا تنظيمات خلفها دول.

وانشغل البيت الشيعي بعضه ببعض، وبدفع أطرافه لمصالحهم الشخصية أو الضيقة، أو بسبب غياب التصور لما يريده، قبل ما لا يريده، وظهر هنا على السطح السيد مقتدى الصدر، ذو الخبرة السياسية وربما الدينية المحدودة، من دون أن تقابله من البيت الشيعي، جماعة منظمة تجهر بأجندة مستقبلية.

التجاء الجميع في البيت الشيعي إلى آية الله السيد علي السيستاني في عدد من مراحل الاضطراب السابقة، والأخيرة أيضاً، يدل إلى أن «البيت الشيعي السياسي» لم يتعلم حتى الآن على الأقل من تجربة البيت الكردي، ضرورة وجود إرادة سياسية لإدارة بلد حديث متعدّد، على قاعدة التوافق.

أما البيت الثالث، وهو البيت السني، إن صحّت التسمية، فهو لا يزال يتيماً بين أبوين قررا أن أفعاله السابقة والتاريخية قد لا تؤهله في هذه المرحلة لدور كبير في صناعة العراق الجديد. وفراراً من ذلك التجأت أطراف من هذا البيت لإعانة «الزرقاوي» وأمثاله، ولإشاعة الاضطراب، أكثر منها تحقيقاً لأهداف واضحة ومحددة ومطلوبة. وبدا في هذا البيت من التجأ أيضاً إلى العمامة لإظهار مرجعية جديدة تختلف عن السابقة، وتقارع عمامة الشيعي، بل ذهب بعض المثقفين، وهم قلة، للتشكيك في النسب العددية بين الشيعة والسنة في العراق، في محاولة لصناعة أهداف أخرى تعيد العراق إلى زمن مضى.

تلك هي البيوت الثلاثة لعراق اليوم، الواضح أنها تندفع لأسباب سياسية وربما مصلحية لمرجعية (مذهبية، دينية) تعتمد عليها في تبرير بقائها السياسي وإدارة صراعاتها.

يقابل كل ذلك صوت عال، حتى من أولئك الذين لم تكن باستطاعتهم العودة إلى العراق ما حيوا في ظل النظام السابق. بعض هؤلاء يجهر بالمطالبة عبر الفضائيات وعلى صفحات الصحف بـ«جلاء الاحتلال»، وينسى هؤلاء أنهم لولا هذا «الاحتلال» لما استطاعوا أن يعودوا إلى بيوتهم، فضلاً عن البقاء على قيد الحياة، وفي الوقت نفسه لا يقدّمون بديلاً عقلانياً غير الصياح مع القطيع.

الانصراف إلى بناء عراق تعدّدي متسامح وقانوني، هو مخرج البيوت الثلاثة العراقية لبناء عمارة واحدة اسمها العراق الجديد، ولن يقوم بذلك غير العراقيين أو على الأقل عقلاؤهم، لذا فإن حركة الديموقراطيين العراقيين الذين يتنادون الآن رجالاً ونساءً، من أجل بيت رابع هو البيت الليبرالي العراقي، يفعلون الشيء الذي يريده العراقيون والعالم أيضاً. من هنا فإن معركة بناء البيت الرابع، بيت البيوت، معني بها كل عراقي ومعنية بها كل عراقية.

العراق والخليج... كيف نتّقي الأسوأ؟

ليس جديداً القول إن «تاريخ العراق الحديث يؤكد لنا أن قواه الاجتماعية/ السياسية لا تريد أن تتعاون، فهي قوى تريد أن تحكم، وتتحكم في الآخر المخالف»... النص السابق قيل في محاضرة قدّمها كاتب السطور في أيلول/ سبتمبر 2004 في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الكويت،

ونشرت في كتيب بعد ذلك. واليوم بعد أكثر من عام ونصف العام تقريباً أصبح ذاك التوقع حقيقة يصعب جدالها.

كذلك يصعب على أي متابع معرفة عدد الجثث من العراقيين الذين ذهبوا ضحايا للاغتيال الفئوي/ الطائفي، أنهم بعشرات آلاف، منذ نيسان/ أبريل 2003، كما رصدتهم المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، وقد نشرت هذه الأرقام على الملأ، بعض هؤلاء بل القليل منهم تهتم به الصحافة والإعلام العربي والعالمي، كمقتل مراسلي الصحف والقيادات المتقدمة في الشرطة أو السياسيين حيث يسمع العالم عن اغتيالهم، ولكن آلافاً أخرى مؤلفة من المواطنين العراقيين البسطاء تنتهي جثثهم إما أشلاءً أو أرقاماً تضاف إلى أرقام سابقة، أو يلقون في نهر دجلة والفرات طعماً للأسماك، ولا أحد يسأل.

ثمة ثنائية أصبحت معروفة لتوصيف المشهد العراقي، الأولى أنها «حرب أهلية» مهما أردنا أن نبتعد عن هذه التسمية خجلاً أو رجاءً في أفضل الأحوال، والثانية هي أنها تعتمد على «استدعاء الاحتكام إلى السماء لإدارة الاختلاف على الأرض». هذه الثنائية تنذر بخطر داهم ليس للعراق فقط بل لكل المنطقة، على رأسها منطقة الخليج القريبة من العراق، التي ستكون الضحية الأولى في مثل احتدام هذه الثنائية الخبيثة. الحرب الأهلية يتوسّلها القوم عن طريق الاحتكام زوراً إلى السماء، وهما وجهان لعملة واحدة. في كل الحروب الأهلية المعروفة في التاريخ الحديث، يعتقد البعض أنه مفوّض من «السماء» لتطهير الأرض من «الآخر» المختلف، سواء في الدين أو المذهب أو العقيدة السياسية.

ليس جديداً القول إن الاحتراب الشيعي/ السني في العراق وصل إلى مرحلة الخطر الداهم، وهناك شواهد على ما يمكن أن يسمّى «التطهير المذهبي» فعدد من العراقيين السنة يتركون منازلهم خوفاً من التصفية في المناطق الشيعية ليستبدلوها في مناطق «سنية»، وهكذا يحدث أيضاً مع الشيعة في المناطق السنية. إنها حرب أهلية، مهما حلم السياسيون والمثقفون العراقيون، وهم قلة غير مؤثرة اليوم، بعكسها. فالاستناد إلى «الطائفة» أو «العرق» في عراق اليوم هو الحقيقة الوحيدة، بعدها بدرجات تأتي حقائق أخرى مثل «الاحتلال» والتوزيع النسبي للطوائف والأعراق، وما يتبعه من نقاط اختلاف.

العواصم العربية وجدت الحل! فهي بين فترة وأخرى تدعو بعض العراقيين لتقريب بين المذهبين، وهي حلول مسكنة أفضل وصف لها أنها «أكاديمية» و«نظرية»، أما ما يحصل على الأرض فهو شيء آخر مخالف تماماً لكل قول.

في منتصف عام 2002 نشرت طائفة من «المثقفين» الشيعة بياناً في الصحف الكبرى المنشورة في عالمنا العربي، وكان البيان الموقع من عدد معروف من هؤلاء المثقفين والناشطين يؤكد على «اضطهاد الحكم القائم وقتها، حكم صدام حسين، للشيعة». بعضنا استنكر هذا البيان، لا بسبب عدم الاعتراف بما حل عليهم من اضطهاد، بل بسبب أن هذا التوجه قد يؤسّس لفكرة «أن الطائفة الشيعية» هي الوحيدة التي نالها العسف والاضطهاد من ذلك الحكم، مع الاعتراف بأنها عانت ربما أكثر من غيرها خاصة في سنوات الحكم الأخيرة، إلا أن الاستنكار المعترف بالمشكلة كان يريد تأكيد أن النظام القادم الجديد يجب أن يبنيه «العراقيون» كمواطنين، لا «كطوائف». كان ذلك حلماً للقلة، أما على الأرض فقد كان يؤسّس منذ تحرير العراق من الطاغية، يؤسّس على محاصصة قبيحة غير صحية وغير مبررة.

ليس المقام هنا توزيع اللوم، فقد يقول البعض إنه الاحتلال، وقد يقول البعض إنه الطيش والصلف السابق تجاه مواطنين احتملوا تضحيات جلّى بسبب انتمائهم لمذهب، وقد يقول البعض إنه نقص في الخبرة ونقص خطير في فهم وممارسة السياسة والإدارة للقوى الجديدة. قد يكون كل ذلك صحيحاً، ولكنه ليس تصحيحاً للخطأ التاريخي، إذ لا يفيد اليوم في علاج المشكلة الشاخصة، وهي الاحتراب الطائفي المبني على شره سياسي من جانب، واستدعاء للمقدس لحماية مصالح النخبة من جانب آخر.

ماذا يمكن أن يؤثر تناغم العاملين المؤثرين في العراق وهما «الحرب الأهلية» الطائفية، و«استدعاء السماء للتحكيم في خلافات الأرض» على النسيج الاجتماعي/ السياسي في الخليج، ذلك سؤال لا بد أن تساهم النخبة المهتمة في البحث عن إجابة له.

لا يحتاج الأمر إلى الكثير من الذكاء أو عمق البصيرة ليعرف أن ما يحدث في العراق يمكن أن يستغله البعض للتأثير في مجتمعات الخليج، فقد يشعل ما يحدث اختلافاً يبدأ بمناصرة طرف لأنه الأقرب في المذهب، ولا ينتهي إلا وقد استدعى الخلاف تدخل عناصر من الخارج إلى الداخل!

هل هذه قراءة متشائمة، قد تكون كذلك، إلا أن العارف بالأمور والمشاهد لما يحدث على الأرض يقرع الجرس بشدة، أن هذا أمر قد يحدث إن لم يتداركه العقلاء في منبته وهو العراق. وأولى خطوات تداركه هي الإقرار بإمكانية حصوله، كما هو مشاهد اليوم في بعض عواصم دول الخليج من تحشيد لفظي على الأقل للنصرة، فالنار تحت الرماد، الذي قد يكون بارداً ومحصوراً اليوم، ولكنه قد يمتد وينتعش.

«الحرب الأهلية» في العراق إن انتشرت فلن تبقى فيه وحده، والمعروف أن هناك قوى سياسية إقليمية نتيجة موقعها المحاصر أو لأسباب ذاتية، قد تسهم في إضرام النار تحت الرماد، بحجج شتى، بعضها «قومي» وبعضها «إسلامي» وبعضها مضاد «للإمبريالية»، إلا أن نتيجتها واحدة، هي «فتنة» لا تبقي ولا تذر قرب منابع النفط.

وبالعودة إلى محاضرة 2004 فإن الخيار الأخير الذي ذكر فيها لا يزال قائماً، وهو أن العراقيين بمختلف صفاتهم لم يعترفوا بعد بأن هزيمة 2003 أمام القوات الأميركية هي هزيمة «دولة ظالمة» وأيّ تأسيس لدولة ظالمة جديدة سيبوء بالخسران، والخيار المتاح في مثل هذه الأحداث المرعبة والمشاهدة في العراق اليوم، هو تقسيم العراق لا محالة في ضوء «فكرة الاستحواذ المرضي» الذي تظهره معظم الأطراف السياسية/ الفئوية، وثلاثية الدويلات الجديدة لن تحل المشكلة بل تجعلها عصية ودائمة. أما تأثير مثل هذا السيناريو على دول الخليج فإنه سيكون تأثيراً كارثياً.

1. الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

2. انظر عبد الحميد الأنصاري (قطر) «ماذا تقول تعاليم الإسلام حول التقاء الجنسين». جريدة «الوطن» القطرية 29 يناير 1996.

3. الشيعة مصطلحاً هم كل من يوالي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ويقول بأفضليته بين الناس بعد الرسول صلعم، وهم أحد التيارات الأساسية في الإسلام، يحتوى على العديد من المذاهب والفرق، وينتشر في الخليج الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، ويتفرع عنها الشيخية، والمقلدة.

4. انظر: الدكتور أحمد البغدادي: «الدولة الإسلامية بين الواقع التاريخي والتنظير الفقهي»، مجلة «الطليعة» الكويتية 17-23 نوفمبر1993(مجموعة من الحلقات).

5.

6. الخبراء السعوديون يستقرئون التحديات الاقتصادية، «الأنباء» الكويتية 15 أغسطس 1995.

الفصل الثاني: العرب وإيران

إيران وفلسفة تغيّر الأنظمة

خطاب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في الأمم المتحدة استقبله المعلقون بنوعين من التحليلات المتناقضة، الأول رأى أنه خطاب داخل السياق السياسي العالمي من منظور العالم الثالث والمشوب بالتحدي المطلوب تجاه القوة العظمى، خصوصاً الولايات المتحدة، والثاني وجده خارج هذا السياق بامتياز، ولا ينتمي للواقع بشيء وأنه مجرد شعارات تحلق في الهواء لا يقوى أحد على تطبيقها. وكلا التفسيرين يجد بعضاً من العبارات في الخطاب هنا أو هناك مؤيّدة لهذا التوجه أو لذاك. إلا أنه خطاب خطير لرجل في سدة الحكم العليا الإيرانية، وفي أولى إطلالاته على العالم من أعلى منبر فيه، وهو منبر الأمم المتحدة.

نحن في الخليج والعرب، بعد الإيرانيين، معنيون بالتطوّرات التي يمكن أن تحدث نتيجة الصراع الأميركي – الإيراني الذي يلوح في الأفق، أو نتيجة الوفاق إن حدث، كلاهما سيؤثر في أوضاعنا مباشرة.

الوضع الإيراني الداخلي، على أقل تقدير، ملتبس بما يرشّحه للتطوّر السريع، فالدستور الإيراني قريب إلى «العلمانية»، لكونه دستوراً موضوعاً من البشر، والتطبيق الإيراني للعمل السياسي على الأرض أقرب إلى حكم رجال الدين الذي له صورة الأب الدائم المعوّم من السماء، والذي تمثّل أول ما تمثل في القرون الوسطى الأوروبية. وهو على خلاف أشكال «الدول الإسلامية» التي ظهرت نسخ عديدة منها في التاريخ الإسلامي، ذات المرجعية الدينية، كانت تلك الدول تشكل على نحو ما تحالفاً بين رجال سياسة ورجال دين، على أن يترك لرجال السياسة تسيير الدولة الفعلي، إلا أن إيران الحديثة بعد ثورتها الأخيرة عام 1989 مزجت في «ولاية الفقيه» مداخلة بين رجال الدين ورجال الدولة، إلى درجة أن المحاولات الأولى لإضفاء شكل من الرمزية المدنية على الحكم الإيراني بتسليمه إلى حكام مدنيين فشلت، بعدما تآكلت الصبغة المدنية بسرعة لرئيسين للوزراء ورئيس للجمهورية.

كان ضغط رجال الدين لإبقاء سيطرتهم على الحكم لا يقاوم، فتم لهم ما أرادوا في نهاية المطاف، ووصل ثلاثة منهم كرجال دين معمّمين إلى أعلى سدة الحكم، بعضهم لأكثر من دورة، عدا انتشارهم في نسيج الدولة الجديدة من رأسها حتى أخمص قدميها. وبانتخاب نجاد بعد خاتمي ظهر

شكلاً أن رجال الدين المعمّمين لم يعودوا في قمرة القيادة، إلا أن ذلك كان شكلاً فقط، إذ أصبح نجاد الممثل المدني لتحقيق آمال رجال الدين. الشعب الإيراني يتطوّر باتجاه آخر، وهو اتجاه ليبيرالي بالمعنى العام للكلمة، فداخل المجتمع تعتمل تيارات سياسية وجدت أن وصول نجاد إلى الحكم هو تأكيد سلطة المحافظين المطلقة، وطمس أي احتمال لتطوّر النظام من الداخل إلى حكم مدني كما كان يؤمل إبان فترة محمد خاتمي الأولى على الأقل وبعض الثانية، وقد وصل نجاد إلى السلطة على أجندة توزيع الثروة التي اشتاق إليها الإيرانيون الفقراء، لكنه اشتياق لم يستطع على مر التاريخ تحقيقه كل من نادى به، بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي انضوى تحتها. وقد لا يحققه نجاد، مهما كانت نيّاته، فلا يكفي أن تنشر الأمل حين يضع الاقتصاد نقطة على السطر.

مرجل الممانعة في الداخل الإيراني بدأ يتحرك بالفعل، ويتنادى بعض القادة في المجتمع الإيراني المدني إلى رص الصفوف لاستقبال التطورات القادمة، بل تحريكها، حتى إن بعض رجال الدين بدأ بنقد المسكوت عنه.

من هنا فإن التصعيد مع الخارج، وهو عملية ثبت نجاحها النسبي في العديد من المواجهات في العالم الثالث سابقاً، عملية يراها النظام الإيراني مضمونة للحشد الداخلي وتجميع الأنصار وإسكات المعارضين، من أجل إطالة عمر النظام القائم، وهذا التصعيد يأخذ عدداً من التكتيكات التي ظهرت في خطاب الرئيس الإيراني في الأمم المتحدة.

في الوقت الذي يحمل فيه الخطاب على سياسات الولايات المتحدة، فإنه يفتح الطريق لما يمكن أن تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات للمساهمة في الاقتصاد الإيراني، ومن يعرف من يسيطر على هذه الشركات يرَ أن الخطاب مزدوج، تلحظ فيه المفارقة وهي هجوم على سياسيات مكروهة للولايات المتحدة، وفتح الباب من جهة أخرى أمام مصالح هي أساساً أميركية. وفي المقلب الآخر هناك أيضاً محاولة للعب على التناقض الأوروبي الأميركي، الذي ربما يرى بعض السياسيين الإيرانيين أنه مدخل يمكن الولوج منه لفتح ثغرة تطيل أمد السياسيات الإيرانية في التوجّه للاحتفاظ بهامش المناورة في الملف النووي وغيره من الملفات، وهو تخيّل أكثر منه حقيقة على الأرض.

أقوى أوراق إيران المتاحة، التي يشهد الجميع بأنها لعبتها بنجاح كبير حتى اليوم، هي البُعد المذهبي العربي، وهو بعد ممزوج بخطاب دعائي مضاد لإسرائيل. فليس بخافٍ أن إيران في وقت ما من حربها مع العراق، وفي محاولة لاسترضائها من جانب الغرب، كادت أن تعقد صفقة تتيح لها شيئاً من الأسلحة الإسرائيلية، بما عرف لاحقاً بفضيحة (إيران – كونترا) ولم يقف الخطاب الدعائي

المناصر للفلسطينيين وقتها حاجزاً لطلب المساعدة تلك، لولا افتضاحها. وهي سياسة ليست بعيدة عما يُعرّفه المعلقون بأنه «عقلانية صارمة» في السياسية الإيرانية.

نجحت الدعوى الإيرانية لدى بعض العرب الذين ساهموا في تعضيد المشروع الإيراني، وهم في الغالب من المذهب الشيعي، ولكن لا يخلو المناصرون أيضاً من السنة. نجحت الدعوى لعدد من الأسباب، بعضها خاص بالعلاقة المذهبية، وبعضها له علاقة بما يشعرون به من عنت في مجتمعاتهم. إلا أن الاستخدام الإيراني للعنصر العربي كان استخداماً آتى ثماره، سواء في أثناء الحرب مع نظام صدام حسين، أو في الانتشار الدعوي، أو حتى في التجنيد والحشد، وحتى القيام ببعض المهمات.

هذه السياسة تؤتي ثمارها اليوم في العراق، لقد قيل أكثر من مرة إن أميركا حققت لإيران ما لم تستطع تحقيقه بالحرب، وهو سقوط العراق أو جزء غير يسير منه، في حضن القوة الإيرانية. وهو مدخل تستفيد منه إيران في نزاعها الدولي والإقليمي، وهو أمر حسّاس في الوقت نفسه ويحتاج إلى شجاعة في الرؤية والطرح.

ليس سراً أن المقاومين العراقيين لنظام صدام حسين قد التجأ عدد وافر منهم إلى إيران، كما أنه ليس سراً أن قسماً مميزاً من ذلك الجسم أراد أن يتبنّى «النموذج الإيراني» في دعواه السياسية، كالقول بـ«الثورة الإسلامية» وما يتبعها من شعارات وآليات، كما أنه ليس سراً أن إيران قد قدّمت يد المساعدة، لكنها مساعدة ضاق المستفيدون بشروطها المتعنتة بعد ذلك، كما ضاق المضيف بضيفه في النهاية، ومع انتهاء التسعينيات من القرن الماضي كان هذا الضيق واضحاً بين الاثنين.

إلا أن التدخل الأميركي وما تلاه، مسح بعض الضيق المتبادل، وقرّب بين الإخوة الأعداء للمساعدة في الاستفراد بالغنيمة. أصبحت القوة الأميركية، وخصوصاً البريطانية في الجنوب، تحت رحمة طهران، ومرة أخرى تفرض الظروف أن تستفيد إيران من العرب لتضغط على أعدائها.

تسقط تحت أقدام هذا الصراع المصالح العربية سواء في العراق أو خارجه، وهناك من يرى أن «تأديب أميركا» يمكن أن يتم بسهولة في العراق. إلا أن هذا التأديب يحمل معه نذر حرب أهلية لا في العراق وحده، بل في جواره أيضاً، وهو أمر يخيف العاقل ويستفز الحليم.

علينا أن ألا ننظر إلى معركة الملف النووي الإيراني في فيينا العاصمة النمساوية، ولا حتى في مجلس الأمن، إنها في العراق والداخل الإيراني. وفيما تقدّم كوريا الشمالية، ثالثة محور الشر، تنازلات، ويسقط محور الشر الآخر – العراق تحت سنابك الحرب الأهلية، يبقى «محور شر وحيد» حسب التصنيف الأميركي، وهو إيران. فهل يوضع ثالث الثلاثة في الفرن الساخن، وما هي

الأثمان التي يمكن أن يدفعها التشدد من لحم الشعوب ولقمتها؟ ذلك سؤال ستبقى إجابته معلقة إلى حين، إلا أن نذره بانت في الخطاب الرئاسي الإيراني، الذي لم يفرّق بين جمهور إيراني متحمّس وجمهور دولي مشدوه بما يسمع، خصوصاً في فقرته الأخيرة التي بشّرت بأن هناك من هو قادم ليملأ الدنيا عدلاً بعدما ملئت جوراً!

الخليج وإيران عودة إلى الأصول

رغم أن الكتابات مبكرة في الدعوة للنظر إلى الموضوع العراقي والإيراني من المنظور الخليجي وبالجدية التي يتطلبها الموقف المنسجم مع المصالح، فضّل بعض متخذي القرار في الخليج أن يُسوّفوا الموضوع، كالعادة، لعل الزمن يقوم بحل ما لا حل له، إما خوفاً من تنبيه فتنة متخيّلة، أو رجاءً بأن الموضوع سيتلاشى بحاله من دون تدخل أو تحريك.

اليوم فرض موضوع إيران على الأجندة الخليجية موقفاً مقلقاً، بسبب تدخلها أو عدم تدخلها في العراق، وخصوصاً في جنوبه، وانتبه البعض أخيراً إلى أن دوراً ما إيجابياً ونشطاً على دول الخليج العربي أن تقوم به في العراق، لا بسبب الموقف الطائفي، نصرة أو دفعاً لضرر، بل بسبب الحرارة السياسية التي تفرزها الأزمة العراقية المطولة على دول الخليج، وما يمكن أن تؤدي إليه من توتير لبعض المواقع في النسيج الاجتماعي الخليجي نفسه.

والأسئلة كثيرة، على رأسها هل تتدخل إيران بنشاط في العراق؟ سؤال ينفيه الجانب الإيراني، من الطبيعي أن ينفيه، إذ إن التداخل العراقي الإيراني، بسبب طول لقاء بين المعارضة العراقية السابقة والطرف الإيراني، والذي تكوّن على امتداد عشرات السنوات، هذا التداخل جزء من المصالح المشتركة بين القوى الجديدة والطامحة للحكم في العراق وبين قوى إيرانية، كما أن من السذاجة السياسية في ضوء الواقع الراهن، أن لا تتدخل إيران في العراق، وقد اتسم الوضع السياسي العراقي بسيولة سياسية وعدم يقين يجعلان من عدم تدخل إيران غفلة، ويمكن أن تتهم إيران باتهامات كثيرة، ولكن ليس من بينها الغفلة!

المعروف اليوم أن بعض المحافظات العراقية المحاذية لإيران قد وقّعت اتفاقات إخاء مع المحافظات الإيرانية القريبة، تحت سمع «الدولة» العراقية الغائبة وبصرها، كما أصبح الاقتصادان العراقي الجنوبي على الأقل، والإيراني، متشابكين إلى حد الاندماج.

حقيقة التواصل الإنساني والثقافي بين جنوب إيران وجنوب العراق واقع لا يمكن نكرانه، ومع الفراغ في الحيّز السياسي والإداري العراقي، الذي يقارب ثلاث سنوات أو أكثر، أصبح من المؤكد أن التقارير التي تصدر من جنوب العراق قريبة إلى الصحة بأن إيران حاضرة بقوة. المختلف عليه هو حجم وطريقة هذا الحضور، لا وجوده بالفعل.

إيران دولة كبيرة وأيضاً دولة شبه محاصرة، كلما شعرت بالحصار استخدمت الأدوات المتاحة لتخفيف هذا الحصار. الحصار الأكبر موجّه إلى البرنامج النووي الإيراني للتضييق على إيران في هذا الخصوص، وما بادرت به بريطانيا أخيراً من اقتراحات في المؤسسة الدولية للطاقة النووية، الذي اعتبرته طهران تحريضاً بريطانياً، كان أثره ونتيجته واضحين في جنوب العراق، حيث يمكن إيران أن تمسك الأسد البريطاني من يده التي توجعه، فأصبح عدد القتلى والجرحى من الجيش البريطاني في الجنوب أكثر قليلاً مما كان، ويمكن أن يزيد...

لقد صرفت القوة البريطانية النظر في الجنوب العراقي عن توسّع المؤسسات ذات المنحى الإيراني، وذلك كان لاستخلاص ثمن واحد، هو قلة عدد الضحايا من الجنود البريطانيين الذين يسقطون في جنوب العراق، حفاظاً على السلم الأهلي الداخلي في بريطانيا، الذي ضاق معظمه ذرعاً بسياسة حكومته هناك. كان هذا التساكن المزدوج مريحاً للجانبين، خفض عدد الضحايا من العسكر البريطانيين في مقابل إطلاق يد المؤسسات الإيرانية، أو صرف النظر عنها. كان تساكناً مريحاً للجانبين إلى درجة أنه أصبح حالة من «الفوضى المنظمة المسكوت عنها» في جنوب العراق. حتى جاءت تفجيرات لندن في السابع من تموز (يوليو) الماضي، واستثير الجمهور البريطاني، لأن تلك التفجيرات جلبت المشكلة إلى قلب لندن، ولم يعد التساكن في جنوب العراق مقدوراً عليه. بعدها رفع الأسد البريطاني وتيرة الردع النشط على قاعدة «إن تركناهم فلن يتركونا». هذا يفسّر الموقف البريطاني من إيران أخيراً في وكالة الطاقة الدولية، الذي أخرج مخزون العداء التاريخي بين الأسد البريطاني والجمهور الإيراني إلى السطح، وهو جمهور يسهُل تذكيره بالمواقف البريطانية التاريخية التي كانت، ويمكن أن تكون من جديد، تجاه الدولة الإيرانية.

بالطبع، الموقف الإيراني من الولايات المتحدة قديم وواضح، وهو تخوّف تكنّه القيادة الإيرانية، وله ما يبرّره أيضاً في ضوء التجارب التاريخية المعروفة. أمام مثل هذه المعطيات فإن إيران الدولة إن لم تستفد من الفرص المتاحة فهي ستفوّت على نفسها ما لا تكرّره الأحداث كل مرة. إلا أن ما فات الإدارة الإيرانية، أن الوجود الإيراني المكثف في جنوب العراق، يُسمع في الخليج بنحو سلبي، فتضييق الخناق على الحليفين يعني سقوط ثمرة العراق في يد إيران، أو على الأقل جنوبه.

التدخل الإيراني في الجنوب العراقي هو تدخل نابع من مصالح، وجرى بتكتيكات عدة حتى أصبح له موطئ قدم «عراقية» بدليل بعض الأصوات العراقية الرسمية الزاعقة التي أخذت على عاتقها الدفاع ضد اتهام إيران بالتدخل!

الآن ربما فات الوقت لتدخل خليجي نشط ومضاد، لعدد من الأسباب، منها أن «السنة» العراقيين، إن أريد أن يكون التدخل المضاد من خلالهم، ليسوا موحّدين ولا زعامة واضحة لهم، كما ليس لدى معظمهم أجندة سياسية واضحة المعالم، كما أن مخاطرة أي تدخل من هذا المنظور «الطائفي» قد تسبّب شرخاً في النسيج العراقي الذي يكاد أن يتشظى. التدخل النشط (السني) يمكن أن يقطف ثماره الطرف (السني) المتعصّب، إما بقايا النظام السابق، وإما جماعة «الزرقاوي» على اختلاف طيف هذا الشبح. ثم إن أي تدخل نشط في هذا الوقت يحتاج إلى مال وفير لا يبدو أن أي طرف خليجي مستعد الآن لتحمّل تبعاته!

في الوقت نفسه لن تتنازل إيران عن مكتسباتها اللوجستية في العراق، غير أن تقدم – شكلاً – خطاباً مُسكناً لأهل الخليج، بأنها لا تتدخل، ليس غير.

الحقائق المتاحة على الأرض تقول بأن أوراق إيران هي القادرة على الكسب محلياً، وقد تكون معرّضة للخسارة دولياً، إلا أن المنطق الصحيح يقودنا إلى القول إن الوصول مع إيران إلى توافق سياسي، هو الأكثر حكمة والأقل تكلفة.

كتب كاتب هذه السطور منذ زمن، أن مجلس التعاون الخليجي عليه أن يتبنّى سياسة نشطة بين محاورها التوسّط الحسن بين إيران والولايات المتحدة، والاقتناع التام بأن التدخل الإيراني في الشأن العربي له حساسية فائقة، لأن القضايا المطروحة لا تهم إيران أو العراق أو الغرب فقط، بل هي في صلب المصالح الحيوية لأهل الخليج، المغيّبين أو غير المعتنى بمصالحهم... وقتها لم يستمع أحد، ولا أظن أن أحداً يريد اليوم أن يسمع.

إيران والعودة إلى المستقبل!

كيف تكون العودة إلى المستقبل؟ أليس ذلك تعبيراً متخالفاً في المعنى؟ هو كذلك، كما هي مسيرة الثورة الإيرانية. لعل أهم ما يميّز هذه الثورة الإيرانية منذ أن قامت حتى حينه هو التغيير المفاجئ وغير المتوقع. لم يكن أحد يتوقع أن ينفرط حكم الشاه محمد رضا بهلوي بهذه السرعة وبهذا التوجه. لقد قال عنه الرئيس الأميركي جيمي كارتر، فقط قبل شهور من سقوطه، إنه واحة «الاستقرار في

الشرق الأوسط». ومع ذلك لم تمر شهور حتى كان الرجل العجوز قائد ائتلاف لم يأتلف من قبل، من الإسلاميين والليبراليين واليساريين، في سدة الحكم والسلطة. ومقارنة مع كل الثورات السابقة فقد شارك في الثورة الإيرانية ما يقارب عشرة في المئة من الإيرانيين. إذا قارنّا هذا العدد بمن شارك في الثورة الأميركية عام 1776 والفرنسية عام 1789 والروسية 1918 فإن جميع هذه الثورات لم يشارك فيها أكثر من واحد في المئة من المواطنين. فهي إذاً أكبر ثورة شعبية في القرن العشرين وما قبله. أما إذا قارناها «بالثورات» التي شارك فيها أقل من واحد من عشرة في المئة من العسكر... فلا مقارنة!

لم تكن كل دوافع الثورة الإيرانية خالية من تشجيع خارجي، فكارتر نفسه انتخب على أرضية «حقوق الإنسان» أساساً لحملته الانتخابية. شاه إيران سمع ذلك النداء الآتي من الحليف الأول والسند القوي، فسمح لبعض القوى السياسية بأن تنظم مسيرات محكومة لطرح بعض المطالب، على أنه مظهر من مظاهر مسايرة واشنطن، حتى إن التظاهرة التي نظمها الإيرانيون والمتعاطفون معهم في واشنطن لدى زيارة الشاه لها في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 كانت صاخبة إلى درجة اضطرّت الحرّاس الأميركان إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع في تخفيف وطأتها أمام باب البيت الأبيض، حتى قيل إن الشاه نفسه وكارتر لم تسلم عيونهما من جريان الدمع بسبب دخان القنابل!

لم يكن الشاه رجلاً غائباً عن البصيرة، إلا أن السلطة المطلقة غيّبته حتى أصبح بعيداً عن كل ما يجري في إيران، وأصبح التغريب الذي سار في ركابه سُبّة في جبين كل سياساته، ويبدو أن الغياب عن الشارع يكرّر نفسه بشكل آخر بعد أربعة عقود تقريباً من إرهاصات الثورة الكبرى.

لقد تسبّبت الثورة الإيرانية بتغيير جذري وضخم في البناء الاجتماعي لإيران، محوّلة التوجه الغربي الذي ساد منذ تسلم رضا شاه السلطة في منتصف العشرينيات من القرن الماضي إلى عكسه، وأرسلت الثورة قشعريرة عالمية، وخصوصاً في الشرق الأوسط «المسلم»، بأهمية شعارات الدين في الانقلاب على الواقع المتردي أو الذي يمكن رسمه لدى كثيرين بأنه متردٍّ، إلا أن هذه المسيرة «العكسية» لم تقف على أرض سياسية صلبة، أو تصوّر مغاير للاقتصاد أو تغيير في سياسة «الجوار» رغم بعض المحاولات منذ رفسنجاني حتى خاتمي.

فترة السيد خاتمي في «السنوات الثماني التي بدأت كأنها سمان» انتهت على أسوأ مما بدأت به، في الموضوع الاقتصادي أولاً ومن ثم في بقية مجالات التنمية. لقد تسلم خاتمي رئاسة الجمهورية، لكنه لم يتسلم السلطة. بقيت السلطة في يد المرشد ومن بقربه، فغياب المؤسسة هنا يذكرنا بغيابها لدى الشاه المركزي، رغم المفاجأة التي استبشر بها كثيرون عند الانتخاب الأول لخاتمي الذي حمل

عشرين مليون صوت من أصوات الإيرانيين، ضد أحد أعمدة الحكم التقليدي وقتها ناطق نوري. وعلى رغم هذا التصويت العارم كان المقربون من خاتمي يعرفون أن إبحارهم في اليم الإصلاحي لن يطول ولن يصل إلى ضفاف، وقد كان لخاتمي خطاب مشهور قال فيه إن حكومته تواجه «أزمة ما» كل تسعة أيام! وعلى طريقة الثورة الإيرانية كانت انتخابات عام 2005 مفاجأة جديدة، فقد كان كل الرهان إما على رفسنجاني وإما على محمد باقر قاليباف (النسّاج)، ليصبح رئيساً سادساً للجمهورية، فكان أن اخترق ذلك ابن الحداد البسيط في ممارسة الحياة وممارسة السياسة ليصبح رئيساً سادساً للثورة الإيرانية، وكان تيّاره (البنائيّون) نتاج الحريات التي أتاحها عهد خاتمي. فترة خاتمي تركت آثاراً ثلاثة إيجابية، الأول أنها راكمت احتياطياً مالياً، وصرفت على البنية التحتية، وأرادت أن تحقق حريات واسعة في الانتخابات، خلفت نقيضها.

المفاجآت هي مسار متوقع، إذ فقد الناس في إيران رهانهم على «الإصلاح» وقرروا ربما أن يعوّضوه بـ«نظافة اليد». لقد توفي الخميني ولم يترك شيئاً خلفه من حطام الدنيا، وما لبث كثير ممن خلفوه في الحكم حتى اغتنوا إلى قمة رأسهم، فأصبح الفساد والفشل الاقتصادي هما السمة السائدة في الحياة السياسية، تلاها بالطبع القمع، لذا التفت رجل الشارع إلى الأكثر نظافة، يذكّره بالمؤسس، لكنه ربما «الأقل قدرة على الإدارة» وهي معادلة صعبة، بل تشكل معضلة في الحكم في عالم ثالث ينوء تحت تخلف طويل.

من هنا فإن المعركة الدائرة اليوم حول «امتلاك إيران للقدرة النووية» تبدو في جزء كبير منها صرف نظر عن الاستحقاقات الاقتصادية والسياسية المطلوبة، شعار خاتمي في «الحريات والحقوق المدنية، والحوار بين السياسة والدين» اختفى، ورغبة رفسنجاني في تنشيط الاقتصاد تلاشت، بقي الصراع مع الغرب على قاعدة معركة «كسب المعرفة النووية» و«الوقوف في وجه الشيطان الأكبر»!

لا وثائق تجعل المراقب يقرر قاطعاً بين ادعاء إيران أنها تسعى إلى امتلاك قدرة نووية سلمية وبين ادعاء آخرين أنها تسعى إلى امتلاك قدرة إنتاج «سلاح نووي»، إلا أن المؤكد أن المعركة هذه ليست جديدة. فقد قدمت الولايات المتحدة، وقت الصفاء مع الشاه، برنامجاً نووياً تعليمياً لإيران، لكنها سرعان ما سحبته وتراجعت عن المساعدة لسببين: الأول توجّه لمسته لدى الشاه بالتطوير «الخطر» لهذه المقدرة، والثاني خوف تأكدت صحته بعدئذ، من أن مثل هذا السلاح، إذا تم إنتاجه، يمكن أن يقع في أيدٍ «معادية»! حتى الموقع الجغرافي «بوشهر» كان موقعاً اختارته إدارة الشاه ولم يُخترع في أيام الجمهورية.

السلاح الذي جرّبته إيران أخيراً في مياه الخليج يدل إلى سلبية إرادتها رغم أن المعلن أنها تريد أن تكون إيجابية، فليس هناك «عالم ثالث» استطاع حتى اليوم اختراع سلاح باهر، خصوصاً إذا تذكرنا أسلحة حاول آخرون في المنطقة أن يتفاخروا بها وجاءت وبالاً عليهم، إذ لم تكن كما قيل عنها، واستخدمها الغرب ذريعة لإقناع الرأي العام عنده بـ«خطورة» تطوير أسلحة هجومية، وهذا ما يحدث اليوم تجاه سلاح إيران الذي يضخم الغرب المخاوف منه!

إذا أضفنا إلى ذلك أن تخصيب اليورانيوم في روسيا، وهو الاقتراح المقدّم على الطاولة، أرخص في الكلفة وأقل قدرة على التحول إلى سلاح، وضعت أمامه عقبات إيرانية زادت الشكوك، فإن الجهد المبذول اليوم من جانب إيران قد يفسّر بأنه صرف الأنظار عن الاستحقاقات الداخلية المتعاظمة.

والاستحقاقات كثيرة، إذا عرفنا أن أكثر من نصف الشعب الإيراني، البالغ سبعين مليوناً تقريباً، هم إما ولدوا بعد وصول السيد الخميني إلى طهران (1979) أو نضجوا بعد ذلك، وفهمهم للحياة قبل الثورة يعتمد أكثر على التخيّل المريح منه على الخبرة المباشرة. نسوا الفساد والفوارق في الدخل، ويتذكرون التواصل مع العالم والاستفادة من منجزات العلم الحديث. وإذا نظروا إلى واقعهم الذي تحاصره البطالة تزداد الأزمة تعقيداً، فالتوقعات ترى أن 23% من قوة العمل الإيرانية ستعاني البطالة بعد أربع سنوات فقط.

الإحباط السياسي والاقتصادي يفرز مشكلات اجتماعية عميقة منها تعاطي المخدرات وتشغيل النساء في ما حرّمته الشرائع، فربيع الثورة لم يحل، وشتاؤها قد طال. إنجازات الثورة تأتي بأكلها بنحو ضاغط على الإدارة الإيرانية الحالية، فالنجاح في التعليم، خصوصاً تعليم المرأة، زاد الطلب على العمل، وفرض رؤيةً للانفتاح الاجتماعي.

وكما حدث وقت الشاه، حيث لم تستطع أجهزته القمعية مسايرة نسخ «الكاسيت» التي كانت تؤجّج ثورة الفقراء، لا تستطيع الأجهزة الجمهورية، على صرامتها، أن توقف التقنية الحديثة. فالانترنت رغم حجب مئات المواقع، يجري التحايل للدخول إليها، ومعظمها سياسي، ويقدّر أن هناك مئتي ألف «ويب لوغ» بجانب عشرات آلاف المواقع التي يدخلها ملايين الزوار على الانترنت.

لذا فمن الأفضل طرح فكرة العودة إلى المستقبل، وتعني التفكير في تصور بديل لما يحدث، المواجهة مع العالم تعرّض إيران لخسارة فادحة قد تغيّر اتجاه الثورة الإيرانية مرة أخرى في الوقت الذي يبدو فيه أن المطلوب والملح هو التنمية الاقتصادية الحثيثة لإطعام وإيواء ملايين الإيرانيين. خيار الزج بالإيرانيين في أتون معركة لا يعرف أحد ما هي نتائجها، هو خيار «يوم القيامة»،

والصراع في إيران هو بين التشدد المطلق، والمرونة المعقولة. وأخشى ما يخشاه العقلاء في إيران هو حصار اقتصادي طويل ينهك القوى الداخلية حتى تضعف، وفي غياب تحالف قوى العقل في إيران يبدو أن السيناريو المتاح هو ذاك.

منذ الشاه حتى اليوم لا يزال الإيراني البسيط يحلم بتنمية تغذيه وتعلّم أولاده وبفرص عمل بعيدة عن الفساد والقمع، إلا أنه لا يزال يحلم!

«ذيل الأسد» واللعبة الإيرانية

النخبة الإيرانية تتداول هذه الأيام قصة لتوصيف العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، تقول القصة إن شخصاً اتُهم بأنه دائماً يدوس على ذيل الأسد متعمّداً، فلما قيل له إن الأسد مؤذٍ ويمكن أن تكون لعواقب دوسك ذيله أضرارٌ كبيرة قد تفتك بك، رد الرجل ماذا أفعل كلما وضعت رجلي في مكان أجد ذيل الأسد!

تلك هي العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران. إيران تريد من كل هذه الضجة التي تدور اليوم حول القوة النووية وقوّتها الإقليمية، أن تدفع بالولايات المتحدة والغرب عموماً في نهاية المطاف إلى أن الاعتراف بالنظام القائم في إيران، على أنه النظام الدائم والنهائي والتاريخي للشعوب الإيرانية، وأن من حق الشعوب الإيرانية، كما من حق غيرها، أن تختار النظام الذي تريد، ومن حق هذا النظام أن يدعو إلى طريقته في الحكم شعوباً أخرى، ويستخدم التكتيكات المناسبة المتاحة لذلك. ذلك هو الهدف النهائي لمجمل المناورة الإيرانية، وهي مناورة ذكية استخدمت فيها الكرامة الوطنية (الحصول على القوة النووية) لحشد كل قوى شعوب إيران خلفها، والتقليل إلى الحد الأدنى، أو انحسار المقاومة لهذه السياسة.

من جهة أخرى فإن ذلك يعني أن الخوف الإيراني الذي تتحسّب له طهران ليس خوفاً من توسّع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، بل خوف يصل إلى التطيّر من جانب إيران بأنها المكان الثالث المستهدف بعد أفغانستان وبعد العراق.

كي تدفع بذلك الاحتمال بعيداً، لكونها الهدف الثالث، فإنها تدوس على ذيل الأسد في أماكن كثيرة بعيدة عن أرضها، منها الخليج ومنها العراق بالطبع، ومنها لبنان، وربما أماكن أخرى في المستقبل.

ليس في نيّة إيران أو بمقدرتها شنّ حرب نووية في المستقبل المتوسط أو حتى البعيد، بل ربما لا تستطيع حتى وإن أرادت أن تساعد حلفاءها العرب تجاه حشد عسكري سياسي ضد إسرائيل. هاجس

النظام الإيراني الحقيقي هو البقاء، والباقي تفاصيل على الصورة الرئيسية.

هذا الهاجس يجعلها تدوس على ذيل الأسد، تختبر قدراته في أماكن أخرى، وشوقاً مكتوماً لأن يقرر الأسد أن كفاية هي كفاية، ويأتي إلى طاولة المفاوضات قابلاً بالجمهورية الإيرانية كما هي، لا كما يجب أن تكون، وأيضاً راضياً ببعض نفوذها في المنطقة. حدود ذلك النفوذ وقوته يمكن التفاوض عليهما في ما بعد، حسب ما تقتضيه اللعبة. غير ذلك سيستمر الصراع، إما صراعاً متخيّلاً أو حقيقياً. تعتقد النخبة الإيرانية أن «نظام طهران» غير مقبول من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة سوف تعمل بشكل أو بآخر من أجل خلخلة النظام بطريقة ما، إما عن طريق تشجيع معارضة فاعلة وحقيقية في الداخل، أو تشجيع قوة إيرانية في الخارج لشن حملة طويلة ضد النظام تؤلب عليه في نهاية المطاف العديد من الشرائح الإيرانية الداخلية التي تزداد تذمّراً. ويستبعد الإيرانيون في هذا الظرف أن تشن الولايات المتحدة الأميركية حرباً وقائية ضد طهران، لأنها لا تملك التفويض الدولي أولاً ولأنها ثانياً غير قادرة بعد كل التصدّع الذي أصاب سياستها في العراق أن تقوم بمغامرة أخرى في الجوار.

أوراق إيران ليست ضعيفة أو متخيّلة، فهي أوراق حقيقية وبعضها قوي، واستطاعت أن تلعبها بنجاح حتى الآن لإبعاد نفسها عن خط النار. فهي أولاً تقوم بتحالف نشط مع القوى الشرق أوسطية (العربية) المعارضة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، منها سوريا وأيضاً «حزب الله» في لبنان و«حماس» الفلسطينية، كما أن لديها عدداً لا بأس به من المتعاطفين سياسياً أو مذهبياً مع سياساتها المعلنة.

وتستفيد إيران بقوة من مأساة «القنبلة الإسلامية الثانية» (القدس) في حشد التأييد المعنوي لها في أجواء العرب المسلمين على وجه الخصوص الذين يتجاوزون حتى الحاجز المذهبي، وبهذا خلقت تعاطفاً واسعاً لقضيتها، وثانياً استخدام ورقة العراق بنجاح كبير، إلى درجة عرض الولايات المتحدة العلني أن تدخل مع طهران في حوار حول العراق، وهي المنطقة الساخنة والمقلقة للإدارة الأميركية الحالية.

تعتقد طهران أيضاً أن النافذة التي تمتلكها واشنطن للضغط على طهران هي نافذة زمنية تضيق باتجاه الاستحقاقات القادمة في الخريف لانتخابات النصف الثاني للكونغرس التي تهدّد الإدارة بفقد أغلبيتها في مجلس الشيوخ، وهو أمر ينذر بسلبية أيضاً في استحقاق رئاسة الجمهورية الأميركية في انتخابات الخريف عام 2008 التي بقي على التسخين الفعلي لها فقط قليل من الوقت، أي أكثر قليلاً من عام.

الجانب الأميركي يرى في التوقيت أيضاً شيئاً هاماً. إذا لم يُتخذ قرار بحرمان طهران من «السلاح النووي» المتوقع فإن الزمن يجعلها أقرب وأقرب إلى امتلاك ذلك السلاح وزيادة أوراق قوتها قوة، فالتأخر عن ردعها يجعل دوران عجلة القوة الإيرانية يتصاعد ويزداد نفوذاً، وقد يؤهّلها للدوس على ذيل الأسد مرات أكثر وفي أماكن أكثر، أقلها السيطرة المعنوية على منبع الطاقة في الخليج، وأبعدها التأثير على مجريات الأمور في الشرق الأوسط الكبير.

إذاً الزمن هنا حاسم في نظر الطرفين، الإيراني والأميركي على السواء، وإذا قُطع الزمن القادم في لعبة القط والفأر بتكتيكات مختلفة، فإن إيران هي التي سوف تفوز في نهاية الأمر، وتجعل من وجودها واقعاً لا مفر منه، وقاعدة لما يمكن أن يماثلها في الجوار القريب أو البعيد.

وضع إيران مع الولايات المتحدة اليوم يشابه إلى حد كبير، مع الفارق التاريخي، وضع كوبا في بداية الستينيات، مع اختلاف في التفاصيل، وتوافق في الكليات. وقتها قررت كوبا أن تتحدى الولايات المتحدة بالتسلح بأسلحة ثقيلة، ليس من أجل الأسلحة، بل من أجل جر الولايات المتحدة إما إلى شن حرب مباشرة وتكون دولية، أو بالاعتراف بوجود كوبا بشكلها الأيديولوجي المعروف، وبقية القصة معروفة، فقد حبس العالم أنفاسه بسبب تقابل الجبّارين وقتها (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، ووصل صراعهما إلى حافة الهاوية، إلى أن وصل الأمر إلى حل وسط، لا سلاح طويل المدى لكوبا، ولا تدخل لها في الجوار، ومن جانب آخر لا تهديد لكوبا ونظامها من جانب الولايات المتحدة.

يبدو أن إيران اليوم تميل إلى مثل هذا السيناريو، في نهاية الأمر لا سلاح ذرياً لها، ورقابة دولية على طموحها النووي ربما، وفي الوقت نفسه اعتراف كامل بالنظام الإيراني وحقه في أن يبقى ويحصل على نفوذ إقليمي.

في لعبة ذيل الأسد هناك متضرر واحد يتابع هذه اللعبة بقلق شديد هو الخليج، الذي سيتضرر في كلتا الحالتين، إن قامت حرب وقائية ضد إيران فهو متضرر، وإن حققت إيران أهدافها فهو متضرر أيضاً، إلا أن لعبة ذيل الأسد ما زالت مستمرة.

العيش في منطقة الدخان

تصريح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في زيارته للهند حيث نقل عنه قوله «قلقون مع نيودلهي من النووي الإيراني» كما نشرت الصحف في الكويت، وقبلها كان الأمير سعود الفيصل

وزير الخارجية السعودي في طهران نقل إلى المرشد الأعلى للجمهورية «قلق» السعودية على أعلى مستوى في المملكة، وكذلك تصريحات الوزير اللاحقة، تظهر توافقاً في تصريحات أمير الكويت والوزير السعودي. الحدثان يعبّران عن حقيقة واحدة وهي أن الخليج الذي يحتضن أكبر احتياطي للطاقة في العالم يعيش في «منطقة الدخان» وربما التعبير الغربي أكثر دلالة للمعنى بالقول إنها تعيش في الـ«smoking zone».

الأخبار الأخيرة الواردة من طهران تبعث على الأمل المشوب بالحذر، خصوصاً في قولها إن هناك بعض الإيجابيات في الاقتراحات المقدمة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائداً ألمانيا، أي «مجموعة الحوافز» التي قد تهيّئ للوصول إلى حل تفاوضي للمشكلة العالقة.

إيران في الداخل ليست خالية من المشكلات الكبرى، التي إن تركت من دون حل لفترة غير قصيرة، فستتراكم لتؤثر في النهاية في الكثير من القضايا في الشرق الأوسط، وفي قلبه منطقة الطاقة العالمية، الخليج.

الإرهاب قضية عالمية، والحرب القائمة ضده هي حرب عالمية رابعة بعد الثالثة «الباردة» لكنه يتغذى من تمويل مصادر كثيرة، منها ما يسمّى الطريق الثاني للتمويل، وهو المليونا مدمن على الأفيون في إيران، الذين يصبّ معظم إنفاقهم لاستهلاك المادة السامة لتمويل دهاقنة الإرهاب، تجار الأفيون. تلك واحدة من القضايا الساخنة، وكلما ازداد الفقر في إيران ازداد الإدمان أيضاً.

الموقف بين الغرب وإيران حول «القوة النووية» ظاهر للعيان لا يحتاج إلى تفسير كثير. ما هو خفي أن طريقة حل هذه المعضلة ستؤثر في المنطقة برمّتها، إن كانت سلماً وبنحو إيجابي، أو كانت حرباً وبنحو سلبي. الإصلاح الاقتصادي لإيران هو الذي ينقذ سمعة الثورة الإيرانية ويجعلها مثلاً يحتذى، ولا مجال لهذا الإصلاح في حالة فرض حصار اقتصادي عالمي شامل لفترة طويلة على الاقتصاد الإيراني. تلك حقيقة تعرفها النخبة الإيرانية قبل غيرها، الدولة الإيرانية تحتكر تحت يدها معظم مراكز الاقتصاد الإيراني، وهذا ما شكّل بيئة طبيعية قابلة للإفساد والفساد الذي قلل على مر الزمن من السيولة النقدية المتوفرة، وخوّف المستثمرين وأبعدهم عن السوق الإيرانية، كما زاد من سرعة التضخم، موسّعاً قاعدة البطالة، إنها دائرة تقود في النهاية إلى قسمة المجتمع الإيراني إلى أغنياء قليلين بفحش وفقراء مدقعين بغالبية ساحقة.

مشكلة إيران الاقتصادية ضخامة الأموال المطلوبة للاستثمار، وهناك فقط ثلاث أسواق كبرى تستطيع أن تقدّم العون لإيران، هي أسواق الولايات المتحدة والسوق الأوروبية واليابان، على عكس ما يعتقد بعض الغلاة الإيرانيين بأن العون قد يأتيهم من الهند أو روسيا أو الصين، وهي بلاد إما

زارها رئيس الجمهورية الإيرانية في الفترة السابقة أو أرسل مبعوثين لزيارتها بحثاً عن تلك الاستثمارات الضخمة لإنقاذ الاقتصاد الإيراني من عثرته. وحتى لو توفرت لهذه البلدان خارج النطاق الغربي الشركات العملاقة فإن التقنية الغربية تنقصها أو أنها تعتمد عليها في نهاية المطاف، وهي غير قادرة على تحويلها لإيران في ظل المقاطعة الجزئية اليوم أو الحصار الشامل الذي يمكن أن تتطور إليه الأمور.

حتى ارتفاع أسعار النفط، الذي يمكن أن يسمح بفترة سماح لإيران، لم يُستخدَم الاستخدام الذي يوصلها للناس بسبب انتشار نسبة الفساد في الدوائر البيروقراطية. الفساد هو أحد أسباب سقوط حكم الشاه، فبعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وكان الشاه أحد مهندسي ذلك الارتفاع، تدفقت على إيران عائدات ضخمة، ذهب جلها في مسار الفساد، فأصبح احتقان الشارع الإيراني يتضاعف حتى قاد إلى ما نعرفه في بداية عام 1978. ربما تحتاج إيران إلى إصلاح اقتصادي واستثمارات خارجية أكثر بكثير من احتياجها إلى التصنيع النووي، فهو لن يضيف إلى الاقتصاد الإيراني الكثير، غير كونه يضيف إلى الكرامة الإيرانية والفخر الوطني، إلا أن الاثنين في النهاية لا يوفران قوتاً ووظائف لشعب يتزايد حجمه الديموغرافي. ويزيد من الصعوبات الإيرانية السياسية امتداد طهران في الجوار، إما عن حقيقة أو كتدعيم معنوي. فسياستها الأخيرة المتمثلة بـ«اتفاق عسكري مع سوريا» أو بدعم لحزب الله اللبناني أو حتى بمد يد العون إلى حماس، كلها مشروعات تثقل على إيران ولا تقدّم لها ميزة تنافسية لا في الداخل الإيراني الذي تقف نخبته متشككة في الجوار العربي، ولا على الصعيد العالمي الذي يشير إلى مثل هذه العلاقات، وإن كانت تكتيكية، على أنها مشروع إيراني لاحتواء الجوار، خصوصاً حوض الذهب الأسود! كل ذلك يضيف أعباءً على الاقتصاد الإيراني. ويقول بعض التقارير إن مئتي مليار من الدولارات قد هربت من إيران منذ أن وصل السيد أحمدي نجاد إلى الحكم.

قد يكون من الخطأ اعتبار أن الحكم في إيران هو حكم مركزي موحد، أقرب إلى الحكم «المشكالي» مجازاً، متعدّد الأطياف والألوان والاجتهادات، تستجيب كل مجموعة فيه للأحداث بنحو مختلف وفي أوقات مختلفة. من هنا فإن الموضوع النووي للحكم الإيراني الحالي هو منطقة تجمّع «وطنية» تزايد فيها جماعات على جماعات أخرى باتجاه التشدد، وهنا تكمن خطورة هذا الملف، وإذا جمعناه مع الملف الاقتصادي تصبح القنبلة السياسية الإيرانية أكثر تفجراً من القنبلة «النووية» الموعودة، وأكثر ضرراً.

نقطة التوافق للأطياف السياسية الإيرانية على الملف النووي تشكل كل قوة إيران السياسية الحالية، كما تشكل في الوقت نفسه كل نقطة ضعف إيران الدولية والإقليمية. هي تجمع المتناقضين وتلهي الفقراء وتبعد أفكار الإصلاح أو تؤخرها، لكنها في الوقت نفسه تصبح موضع مزايدة للقوى السياسية «المشكالية» والمتنافسة، وتزيد من تدهور الاقتصاد الإيراني. ولعل المتابع يرى بعض الإغراء في الإعلام الغربي لإيران، كما كان الإغراء لنظام صدام حسين في السابق كي يندفع في التهوّر، إذ دأب الإعلام الغربي أخيراً على تضخيم «القدرة العسكرية والعلمية» الإيرانية بطريقة تذكّر المتابع بالحديث الذي عرف أنه كاذب عن قوة الجيش العراقي وأنه القوة الرابعة دولياً. اليوم يتحدّث بعض المصادر عن قوة إيران وتفوّقها في الصناعات العسكرية المختلفة، إلا أن هذا الحديث تضخيم يُراد به في الغالب أن تصدّقه القوى الإيرانية للاستمرار في تعنّت مرغوب من بعض الدوائر التي ترى أن الوقت حان لتصفية ملف كامل ومؤثر في منطقة حساسة.

لقد نودي على أهل الخليج من أجل تقديم مشروع مستقل تجاه الجارة الكبرى المتحفزة، وجاءت الاستجابة متردّدة وناقصة، وأخيراً أخذت شكل الدبلوماسية السريعة والقائمة على محاولة الإقناع بالحسنى، وليس هناك طريق غيرها. بل اتجه بعض دول الخليج إلى احتساب الأسوأ عن طريق الاستعداد للاحتماء من القذف النووي وتجهيز معدات الوقاية. والأجدر بالطبع النظر في الموضوع الاقتصادي الإيراني بجدية كافية، وبناء جسر تواصل مع القوى المراهنة على حل في الغرب بعيداً عن جهنم الموعودة. تلك الخطوات تقدّم «التفهم» قبل التفاهم، والتفهم هو معرفة معضلة الموضوع الاقتصادي الإيراني البالغ الخطورة، الذي لن تجد إيران مخرجاً له من دون الاستعانة بمسار مزدوج هو زيادة الشفافية في الاقتصاد الإيراني وتنقيته من الفساد، وزيادة الاستثمار الأجنبي فيه وحوله بقبول انفتاح معقول على قوى السوق. إلا أن المعادلة ليست سهلة أو يسيرة لتجنّب الضرر الأكبر، لا من الجانب الإيراني ولا من منطقة الدخان الأبيض. والسؤال الملح في الخليج اليوم هو أن أي اشتباك أميركي – إيراني ستكون نتائجه الأكثر فداحة واقعة لا ريب في الخليج وعلى أهله، ليس خليج المكسيك بل خليج التعاون.

ماذا تريد إيران من حرب لبنان؟

ليس سراً أن مرجعية «حزب الله» اللبناني هي إيرانية، ذلك مكتوب في أدبياته ومنشور في خطب زعمائه، فمن إيران المناصرة ومنها التمويل، وهنا يصبح ما يريده «حزب الله» من إيران معروفاً

وعلنياً، أما السؤال الأهم فهو ماذا تريد إيران من «حزب الله»؟ سواء في لبنان أو لضرب أمثولة للآخرين العرب في أماكن أخرى؟

إيران اليوم في حرب مع الولايات المتحدة التي لم تعترف الأخيرة بنظامها منذ قيام الثورة في مطلع عام 1979 على الرغم من عودة الأعلام الأوروبية والعالمية أيضاً إلى طهران، لم ترتفع أعلام أميركية على المبنى الذي تهالك، والذي كان اسمه السفارة الأميركية في طهران، والذي أدار منه روزفلت عام 1953 الانقلاب على مصدق!

يحمل الإيرانيون ثقلاً نفسياً وتاريخياً ضخماً وسلبياً بسبب «التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم» ويعتقد جيل كامل أن ما وصلوا إليه من وضع سيّئ كان بسبب الأميركيين مباشرة، على رغم اختلاف معسكراتهم بين إصلاحيين ومحافظين. فالإصلاحيون يعتقدون أن الثورة بقيادة رجال الدين كانت، مع ما تركته من تأثير سلبي (في نظرهم)، نتيجة تدخل أرعن من الأميركيين في مناصرة سياسات الشاه الخرقاء، بدءاً من إجهاض ثورتهم البيضاء بقيادة محمد مصدق، وحتى التضييق على حرياتهم. ويعتقد المحافظون، من وجهة نظر مضادة، أن اضطهادهم السابق وتخلفهم الدائم جاءا نتيجة مباشرة لدعم غبي للشاه من الأميركيين. فالموقف الإيراني من أميركا يكاد يكون جامعاً، إذا أضفنا إليه مساحة الحرية الضيقة في الرأي المخالف، يولّد شعوراً وطنياً جارفاً بأحقية امتلاك القدرة العلمية النووية، تصبح منازلة «الشيطان الأكبر» واجبة الخوض.

في بداية التسعينيات نشر أحد الصحافيين الإيرانيين، وهو يوسف مازندي، كتاباً بعنوان «إيران القوة العظمى للقرن». ويرى الكاتب أنه بسبب سقوط عدد من الرؤساء الأميركيين نتيجة صراعهم مع إيران، فإن إيران هي القوة العظمى، وليست الولايات المتحدة. على رغم أن بعض ما ذهب إليه الكاتب يدخل ضمن الفكاهة إلا أن الحقيقة أن العلاقات الأميركية – الإيرانية منذ الثورة لم تتكيّف بنحو طبيعي، ولم تفهم الولايات المتحدة ماذا جرى أو يجري في إيران، ولم تتقبل النخب الإيرانية، على حبها لطريقة الحياة الأميركية، الموقف الأميركي المضاد لها في كل خطوة تخطوها.

منذ فترة قريبة تحدّث كاتب السطور هنا عن نظرية «ذيل الأسد» السائدة في طهران، وأن القدم الإيرانية لا تريد أن تدوس على ذيل الأسد، إلا أن المشكلة أنه ما وضعت قدمها في مكان إلا كان هناك ذيل الأسد! وجزء مما يحدث في لبنان هو استمرار لهذا الدوس على ذيل الأسد!

التفوّق المتصوّر لإيران من الناحية الشكلية صحيح، فقد أسقط احتجاز الرهائن الأميركيين في طهران في نهاية السبعينيات الرئيس جيمي كارتر الذي لم ينعم إلا بولاية رئاسية واحدة، وعند قدوم رونالد ريغان إلى الرئاسة، طاردته فضيحة «إيران غيت» التي باعت أميركا بمقتضاها أسلحة

لإيران ثم اشترت بأموال الصفقة أسلحة لمصلحة ثوار «الكونترا» في نيكاراغوا. ولاحقت الفضيحة ذاتها الرئيس بوش الأب. وبعد عودة الديموقراطيين إلى الحكم عام 1993 اختار بيل كلينتون أن يتجاهل الموضوع الإيراني، حتى اضطر بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي أن يعود إليه لعل شيئاً إيجابياً ينشأ من الاتصال. وفي خطوة استثنائية أدلت وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت بتصريحات تشبه الاعتذار إلى الإيرانيين عما سبّبته لهم السياسة الأميركية في السابق، إلا أن الإدارة الديموقراطية ضربت صفحاً عن الموضوع الإيراني عندما لم تحقق مبادرتها نتيجة إيجابية تذكر. أما الرئيس بوش الابن فقصته بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 مع الإرهاب والعالم الذي يعتقد أنه مناصر للإرهاب معروفة جيداً. ومع دخول الملف النووي الإيراني على خط التعامل، دخلت إيران والولايات المتحدة في معركة كسر عظم، فقد بنيت السياسة الخارجية الأميركية على تخوفين من الراديكالية الدينية، ومن أسلحة الدمار الشامل، وكانت إيران ماثلة في الحالتين.

عودة إلى القوة العظمى الإيرانية، فإيران هي الدولة الثانية في العالم من حيث حجم احتياطيها النفطي، بعد المملكة العربية السعودية. وتحتفظ إيران بثاني مخزون غاز طبيعي في العالم، ولديها ثروة من المعادن بما فيها اليورانيوم، إلى جانب القوة البشرية والعلمية التي يمكن أن تحتضن تقدماً صناعياً كبيراً.

إلا أن إيران متنبهة أيضاً إلى قوتها المعنوية والثقافية التي تتيح لها حالاً من التعاطف الكبير مع أقليات عربية منتشرة في البلاد العربية وغير العربية، وهي أيضاً تقبض، رسمياً على الأقل، على وتر حساس هو مساندة الفلسطينيين ومعاداة إسرائيل إلى درجة التصريح العلني بإزاحتها من الخريطة، هذه الأوراق المقبولة في الشارع العربي تدفع إيران إلى اختيار الهجوم من أرض الغير، بدلاً من الدفاع على أرضها.

السؤال الذي يواجه الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني ليس السؤال القديم الذي واجه الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقتها كان السؤال: كيف يمكن المحافظة على هذه البلاد المهمة جغرافياً وحضارياً واقتصادياً، تحت الجناح الإمبريالي البريطاني؟ اليوم السؤال هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع الطموح الإيراني لتكوين قوة عظمى إن لم تكن عالمية فعلى الأقل إقليمية؟

اختارت الولايات المتحدة أن تتجاهل إيران أو تتجاوزها. فوّتت فرصة ربما ذهبية أيام حكم محمد خاتمي من دون بذل جهد حقيقي للاحتواء والتفهم، ولا بد من القول إنها وجدت مساعدة من المتشددين داخل إيران أيضاً. معظم التسعينيات كان الملف الإيراني موضوعاً على الرف في وزارة

الخارجية الأميركية في انتظار أوقات أفضل. بعد أيلول 2001 تحولت سياسة الانتظار إلى سياسة التسرع. لم تعد إيران جزءاً من المشكلة فقط، بل أصبحت المشكلة كلها، ثم صعدت لتصبح واحدة من دول «محور الشر»، الذي يقابله في المنظور الإيراني «الشيطان الأكبر». أصبح يشار إلى إيران على أنها ليست مموّلة للإرهاب، بل كما أكد أحد الأكاديميين هي «البنك المركزي» لتمويل الإرهاب.

تأكد في النظرة الإيرانية أن أميركا هي العدو اللدود الذي يريد كل الشر لإيران ولها وكيل في المنطقة هو إسرائيل. بكل قوة وبكل تصميم يجب أن يُضرب هذا العميل أنّى وجد.

من المنظور الإيراني ربما يكون كل ذلك صحيحاً، وربما هو تكتيك من أجل اعتراف أميركي بالقوة العظمى الإقليمية وبكل طموحاتها، إلا أنه من المنظور اللبناني كارثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

فليس مهماً تحرير كل تراب لبنان من المغتصب الإسرائيلي، وإطلاق سراح المخطوفين والسجناء، وليس مهماً تراب شبعا وما بعد بعد شبعا، وليست مهمة الوعود التي قد تأتي وقد لا تأتي بـ«مال نظيف» لإعمار لبنان بعد خرابه. المهم أن المقاومة بالنسبة إلى «حزب الله» أصبحت حاجة إقليمية، وليست وسيلة لتحرير التراب اللبناني فقط.

وهي وسيلة إلى أن تصل طهران وواشنطن إلى وفاق من نوع ما، فمنازلة التنين في لبنان، في نظر أيّ عاقل حصيف، محكومة بنتائجها المتوقعة، وهي خراب لبنان كله. هذا ليس مهماً كثيراً، فالبشر سيموتون عاجلاً أو آجلاً!

هذا الواقع الذي يريد البعض أن يتجاهله هو في نظر كثيرين الذي أوجد الغصة في حلق الرجل الخلوق والمهذب، فؤاد السنيورة، فهو يعرف أنه ليس أمامه رُوم، بل خلفه رُوم أيضاً. يستطيع أن يناضل سياسياً ضد الروم أمامه، ولكن ما الحيلة إذا قرر الروم خلفه خلق أعذار واستنهاض شعارات تكبّل دولته، حتى بعد وقف إطلاق النار إلى أجلٍ تتقرر فيه طبيعة العلاقة بين القوة العظمى التي تطمح أن يكون لها موقع قدم إقليمي والقوة العظمى التي تتمتع بلحظة القطب الواحد التاريخية! ذلك ما يشكل الغصة لا في حلق السنيورة فقط بل في حلوق كل محبي لبنان وأهله. «حزب الله» أمامه خيار إن قرر أن يحافظ على بناء الدولة ويتعامل سياسياً مع النصر السياسي ويقرر القفول (على رأي المتنبي) ويندمج في الدولة اللبنانية القوية، أو أن يخلق تحالفاً واسعاً مضاداً إن هو قرّر أن يكون دولة خارج الدولة. إذا كان لي أن أقرأ ما قام به بعد عام ألفين، فإن الاحتمال أن تسود الحكمة على أية أجندة أخرى، ولننتظر لنرى.

(استخدم الكاتب في ثنايا المقال بيتين من الشعر للمتنبي يقولان:
أنت طول الحياة للروم غاز/ فمتى الوعد أن يكون القفول
وسوى الروم خلف ظهرك رومٌ/ فعلى أيّ جانبيك تميل)

خيار الفرس أم تفاح أوروبا؟

المسألة الفارسية تفرض نفسها على العالم، لا الشرق الأوسط فقط، فما يحدث في إيران اليوم يذكّر الجميع بالمراحل المضطربة التي مر بها تاريخ إيران الحديث، والتاريخ لا يتكرر ولكن يستطيع أن ينبئنا بالمستقبل على وجه التقريب.

في شوارع طهران اليوم تلاحق الشرطة النسائية من تسوّل لها نفسها من نساء إيران إظهار ولو قصة صغيرة من شعرها خارج غطاء الرأس الرسمي، وتنقل لنا الأخبار الصحافية صور عمّال إيرانيين يفككون الصحون الهوائية للإرسال التلفزيوني الدولي، لحرمان المشاهدين من متابعة الأحداث العالمية، ويقبضون على حسين موسويان المفاوض الإيراني السابق بتهمة تسريب معلومات حيوية للغرب من جملة حملة من الاعتقالات.

وفي قطاعات أخرى يُعتقل الناشطون السياسيون ويُضيَّق على الاتحادات العمالية، كل ذلك دليل على أن الوضع الداخلي الإيراني متأزم، نتيجة السياسات المتبعة في الجوار وتجاه العالم.

إيران دولة لا يرغب أحد من جيرانها، وخاصة في الخليج، في أن تضطرب داخلياً، حيث إن ذلك يشكل تهديداً إقليمياً بالغ الخطورة، إلا أن اضطراب إيران عادة ما يكون منبعه داخلياً لا خارجياً. في القرن الماضي مرّت إيران بعدد من الاضطرابات الداخلية، بعضها كتب في التاريخ على أنه ثورة. ثورة المشروطية في بداية القرن الماضي 1906 كان سببها لجوء حاكم طهران لمعاقبة اثنين من تجار السكر بالفلق لأنهما لم يقبلا بخفض الأسعار، وهي عقوبة مستهجنة، خاصة إذا كان ثمن السكر في السوق الدولي مرتفعاً! تلك الحادثة التي تبدو بسيطة من المنظور العام هي التي قادت في نهاية الأمر إلى ما عرف بثورة عام 1906 الدستورية. في عام 1978 قاد مقال كتبه وزير الإعلام آنذاك ضد الإمام الخميني، قاد في النهاية إلى ثورة عرفت بالثورة الإسلامية التي يُحكم باسمها اليوم في إيران. قد يبدو فلق التاجرين أو مقال في صحيفة سبباً غير معقول لنشوء ثورة عارمة تغيّر من شكل الحكم، وهذا منطق صحيح في الظروف العادية، إلا أن التاريخ علمنا أن النار من مستصغر

الشرر، وهي نار تكون عادة تحت الرماد وتحتاج فقط إلى شرارة الإيقاد، وقد تأتي هذه الشرارة من حيث لا يتوقع أحد.

اليوم إيران الداخلية تضطرم بعدد من الاجتهادات المتضاربة، وما لجوء السلطة إلى القضايا التفصيلية والصغيرة كحجاب النساء أو الصحون الهوائية إلا مظهر لأزمة أعمق، فليست ملابس النساء ولا هوائيات البث التلفزيوني الدولي، ولا حتى مطاردة المعارضين تكفي لإخراج إيران من الحلقة الضيقة التي هي فيها. فمن الظاهر أن هناك صراعاً سياسياً في الداخل يظهر إلى الخارج في شكل ارتباكات سياسية تؤثر على الجوار والعالم.

لم يستطع الشاه رضا بهلوي ومن ثم ابنه محمد رضا أن يبقيا الشعوب الإيرانية طيّعة، حتى بعد مذبحة عام 1935 التي قتلت بأوامر من رضا شاه وقتها مئات من المتظاهرين ضد حكمه، قادهم رجال الدين، تأخر الأمر ولكنه انفجر بعد حين. ولا يخفى على الإيرانيين ما آلت إليه ثورة عام 1906 التي كان من المفترض أن تقيم حكماً مبنياً على الشورى بشكلها الحديث، إلا أن تلك الثورة دخلت في فوضى بعد سنوات من نشوبها لم تتعدّ العقدين، ومهدت تلك الفوضى لقدوم حكم ديكتاتوري دام نصف قرن تقريباً. والدرس المستفاد، أن القمع والعنف يولدان قمعاً مضاداً أيضاً.

صلب الحدث العام في إيران كما في غيرها من الدول، أن ضمور النمو الاقتصادي يفاقم التوترات الداخلية، ولما سقطت أسعار النفط إلى درجات متواضعة في عقد السبعينيات لجأ شاه إيران وقتها إلى الجوار ومنتجي النفط في العالم كي ينقذ الاقتصاد الإيراني. حدث ذلك مرة أخرى في أواسط التسعينيات في عهد الرئيس السابق خاتمي، فالنمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى تعاون دولي، يزيل الكثير من التوترات في المجتمع. وإيران تعتمد في مسيرتها التاريخية على عالمين: «البازار» والمسجد. وإذا كان البازار راضياً ومنسجماً في نمو اقتصادي معقول يبقى الوضع السياسي مسالماً، وفي حال العكس فإن البازار عادة ما يكون صلب التوتر الذي يقود إلى التغيير.

الحصار الاقتصادي القائم ضد إيران يجعل الوقت في غير مصلحة السياسة القائمة، وكلما مر الوقت ظهر الارتباك أكثر على مجمل السياسات الإيرانية وأصبحت أكثر عصبية، كما تتفاقم حركة المعارضة الداخلية، وعادة تبدأ بالبازار وقبله الطلاب. وقد شاهد العالم منذ أسابيع مجموعة من الطلاب الإيرانيين ينتقدون رئيس الجمهورية بحضوره. الطلاب الإيرانيون يعتبرون تاريخياً أن التظاهرات ضد الحكومة هي طقس لازم، وجزء لا يتجزأ من عبورهم بين المراهقة والنضج.

خيارات السياسة الإيرانية محدودة، وأهم صعوباتها الاقتصاد الذي إن استمرّ كما هو مسبّباً كل هذا الضنك والارتفاع في الأسعار وهبوط مستوى المعيشة فسيقود من دون شك كبير إلى اضطراب

من نوع ما، وتاريخ إيران الحديث يشير إلى ذلك.

فاكهة الإيرانيين هي الخيار، وهو تعبير لافت إذ إن الخيار باللغة العربية له علاقة بالاختيار، ويبدو أن الاختيار القادم والمتاح لإيران هو قبول التفاحة الأوروبية، التي هي على شكل اقتراحات حل وسط أوروبي تقبل به إيران ولا تعارضه الولايات المتحدة، وهو أمر إن حدث فقد ينقذ المنطقة من شرور ضخمة. أما استمرار السياسة الإيرانية كما هي اليوم، والتي يبدو أنها خارجة عن سياق التأنّي والحكمة الإيرانية المعروفة، فإنه لا شك سوف يثير القطاعات التقليدية في إيران، البازار والطلاب وأخيراً قطاع من رجال الدين، بدأوا بالفعل بإسماع تذمّرهم من تلك السياسات.

الفصل الثالث: عاشوراء في الأشرفية

أسبوع الآلام في الشام

أن تقضي أيام العيد بين أقرب مدينتين في بلاد الشام التاريخية، بيروت ودمشق، كمثل ما فعلتُ، فأنت أقرب إلى الأحداث العربية السياسية. في أسبوع العيد استطاع حزب الله اللبناني أن يحقق حدثاً غير مسبوق في تبادل الأسرى من اللبنانيين والعرب، بين لبنان وإسرائيل، وهو بذلك يضع خطاً واضحاً لحدود قوة إسرائيل العسكرية في مقابل العمل السياسي المستنير.

صحيح أن الأرقام في التبادل تميل لمصلحة تقدير المجتمع الإسرائيلي للأفراد، ففي مقابل عدد قليل من القتلى وواحد حيّ من الإسرائيليين، يعود من سجون إسرائيل عدد كبير من العرب أحياءً وشهداء، وهو درس لقيمة الإنسان الذي لا بد من الاعتراف بأن حزب الله قد ثمّن قيمته من دون تجاهل، ولكن تبقى المعادلة مُحيّرة.

وفي الأسبوع نفسه تطلق دمشق من سجونها مجموعة من المعتقلين السياسيين الذي صار لبعضهم ربع قرن أو أكثر في السجون.

لا يزال هناك أسرى في سجون إسرائيل، ولا يزال هناك معتقلون في سجون دمشق وبعض العواصم العربية الأخرى، وهؤلاء الأسرى في الخارج كأولئك المعتقلين في الداخل هم من علامات عصرنا المضطرب الذي نعيش.

فأسرى إسرائيل من العرب هم مناضلون من أجل هدف وطني. أصابهم الأسر من أجل قضية قد لا تكون كل عناصرها متاحةً للأهل من العرب أو يمكن التحكم بها، أما المعتقلون السياسيون فإن عناصر الحوار معهم متاحة محلياً، ومن الخطأ الكبير والتاريخي، في مثل زماننا، أن يبقى بعض أهل الرأي، مهما كان هذا الرأي، خلف القضبان، فقط لأن بعضنا يختلف معهم في الاجتهاد.

في سوريا تجد مظاهر التغيير والتطوير إذا كنت محايداً بما فيه الكفاية، فهناك تفعيل لأحزاب كانت مشاركة صورياً في الحكم، وأصبحت لها قدرة أفضل على الحركة، من حرية إصدار الصحف إلى فتح المكاتب. وهناك أيضاً إصلاحات اقتصادية واضحة المعالم، وهناك تفعيل للحزب الحاكم الذي بُنيت على أطرافه لفترة طويلة من الزمن أشباح انتهازية ومستفيدة من السلطة، والأكثر من هذا أن في سوريا اليوم مجتمعاً مدنياً يتفاعل سلباً وإيجاباً مع المستجدات.

حقيقة الأمر أن في سوريا بناءً اجتماعياً وثقافياً بالغ الثراء ومتنوّعاً، ومن الخطأ التاريخي التفريط بهذا البناء الثقافي عن طريق التجاهل بذريعة التمهل والدرس، أو ترك الأمر إلى خيار خارجي قد لا يكون بالضرورة أفضل مما هو قائم.

بالتأكيد فإن الزمن هو أحد أهم عناصر الإصلاح الفاعلة في سوريا اليوم. فالخطوات المتخذة في تفعيل الأحزاب والحوار مع أحزاب المعارضة وتفعيل قوى الحزب الحاكم وإصلاح الاقتصاد لا يتصوّر عاقل أنها قد تؤتي بثمارها في العاجل من السنين، بل تحتاج إلى وقت. المهم في الأمر أن يرى الجميع أن عجلة الإصلاح قد بدأت، وأن يرى الجميع أيضاً صرامة تطبيق التخلص من العناصر الفاسدة مهما علت رؤوسها لفترة في الحكم والدولة.

تبقى قضيتان عاجلتان في إطار السياسة السورية القائمة، أولاهما داخلية وهي خطوط الديموقراطية المرتجاة في نهاية الأمر وفي ظل الظروف المتغيّرة عالمياً وإقليمياً، هي تداول السلطة وحكم القانون وإطلاق الحريات العامة، والناس متشوّقون لمعرفة خريطة طريق لكل ذلك.

أما القضية الثانية والملحة فهي لبنان، بعدما تم تركيب مؤسسات لبنانية قادرة على تحمّل مسؤوليتها الكاملة واتخاذ القرارات التي تتحمّل تبعاتها.

في هاتين القضيتين لا تزال سوريا الرسمية غير محدّدة التوجّه، على الأقل في العلن، أما أصحاب الرأي أو قل بعضهم، فإن القضيتين مطروحتان لنقاش واسع في الدوائر المهتمة.

ليس من العقل الطلب من سوريا الرسمية القفز بخطوات واسعة وكبيرة في هاتين القضيتين الآن وفوراً، إلا أن من العدل القول إن الحلول المتاحة والمريحة اليوم، إن اتخذت فإنها تغني الجميع عن شرور قابعة في مكان ما من المستقبل، وهي شرور، إن أجلنا البصر حولنا، تتمثل في ما يحدث في الجوار، وما يحدث يُخيف الحكيم وينبّه العاقل. فالحليف التقليدي لسوريا في العقود الثلاثة الماضية هو إيران، التي تعاني اليوم مشكلات حقيقية، في توزيع السلطة، وتطوّر الدولة، لا يستطيع المراقب أن يتجاهلها، ورغم أن التحالف بين طهران ودمشق تم على أرضية سياسية لا أيديولوجية، فإن دمشق سمحت أو تغاضت عن ممارسات أيديولوجية متعارضة من حيث الخطوط العامة لما تنادي به دمشق من فصل الدين والمذهب عن الدولة وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وهو أمر ارتضته سوريا الشعب تحت أي حكم كانت.

التغيير في إيران، حتى من منطلق تقليص نشاط طهران في الخارج، يفقد دمشق تحالفاً سياسياً، كما يفقدها المبادرة على النطاق الإقليمي، أما استمرار طهران في التدخل النشط في دول الجوار، فقد يؤدّي بها إلى صدام حقيقي مع القوى الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة.

وما يحدث في العراق، وهو لا يزال غامض المعالم، يؤثر في سوريا بقوة، فلم تعد سوريا جارة شرقية لإسرائيل، بل جارة غربية للولايات المتحدة أيضاً، وأصبح المجهر الأميركي مسلطاً، ومُظهراً للعَورات، على أنها كبيرة ولو صغرت!

الجوار السوري، في أي حال، لم يعد مريحاً كما كان.

ومن جهة أخرى فإن أكبر نشاط «معارض» ومنظم خارج سوريا وربما له امتدادات داخلية، هو نشاط سلفي، يحمل برنامجاً لا يتوافق مع العصر، كل إمكاناته أنه «ضد» وليس «مع».

وكلما طال الزمن على حبس القوى الحيّة في داخل المجتمع السوري تهيّأت الأرضية لرواج مقولات ذلك التيار المحافظ، على حساب القوى المعطلة والحديثة في البلاد.

قد تستفيد تلك القوى أولاً من المزايدة في الشأن الوطني، وقد تستفيد من الأخطاء الحادثة في التطبيق، وقد تُسخّر من قوى خارجية، إلا أن البديل العقلاني والممكن لكل ذلك هو إطلاق حر وصحّي وشجاع ومبادر لقوى التحديث السياسي والاقتصادي في المجتمع السوري، وهي قوى موجودة اليوم وقادرة على النماء.

تلك قصة المدينتين في العيد وما بعده، لعل بيت المتنبّي الشعري الذي يقول متشائماً، «بأية حال عدت يا عيد»، يتغيّر في العيد القادم، وتكون الحال أفضل مما هو مشاهد.

عاشوراء في الأشرفية

يصل من يتابع الشأن اللبناني إلى محصلة مفادها أن الثقافة العربية المعاصرة، بعامة – وإن شئتَ «الثقافة اللبنانية» – لا تقبل الديموقراطية بمعناها الحديث؛ والتفاصيل كثيرة، بعيداً عن صغائر الأمور، وأهمها أن أحد أسس الديموقراطية القبول بنتائج الانتخابات التي خيضت أو تُخاض في المجتمع، وترك الغالبية النيابية تحدّد مسار البلاد، فتأخذ الأقلية موقع المعارضة.

في لبنان جرت انتخابات هُلِّل لها كثيراً، ولو أن البعض اعترض على تقسيم الدوائر الانتخابية. إلا أن أيّ فريق سياسي ذي شأن كبير لم يُقاطع، فأصبح من المعقول أن تُحترَم نتيجة الانتخابات، وأن يُدار البلد بين «حكومة» و«معارضة».

في لبنان شيء مختلف عمّا هو قائم في سائر أنحاء الدنيا؛ ففي لبنان، يمكن أن تشارك قوى سياسية في الحكومة، وأن تقوم بالمعارضة في الشارع في آن معاً. والمثال الساطع على ذلك هو التحالف الشيعي السياسي، «أمل» و«حزب الله»، فعلى رغم وجودهما في الحكومة، حدث «تغيّبٌ»

من دون استقالة لوزرائهما طوال خمسين يوماً، سرعان ما تجاوز الشكل إلى المضمون، ليصل بعد ذلك إلى الدعوة للعودة لتبديل الغالبية في البرلمان إلى الغالبية في الشارع! وهذا إجراءٌ ليس متّبَعاً في كل الديموقراطيات المعروفة.

موضوع «اعتكاف» وزراء الشيعة غير مسبوق في أية ديموقراطية على وجه الأرض. وهو اعتكاف عجيب: عدم حضور مجلس الوزراء من ناحية، وتسيير أعمال الوزارة المختصّة في الوقت نفسه! وبدائل الاعتكاف معروفة في الديموقراطيات الحديثة، وهي متعددة الخطوات، منها: الاستقالة أو الدعوة إلى انتخابات جديدة، أو قبل ذلك، تغيير قانون الانتخابات ديموقراطياً... إلا أن كل هذه الأدوات ضُرِب بها عرض الحائط، واستُعيض عنها برغبة قوية في ديموقراطية بديلة، هي «ديموقراطية الأنا، وليذهب الآخرون إلى الجحيم»!

تبدّل التحالفات السريع في العمل السياسي اللبناني، إنما يدلّ إلى عدم هضم الديموقراطية في عالمنا العربي (ولبنان مثال حيٌّ على ذلك). ولو قُدِّر لراصد أن يرصد تبدّل التحالفات، فقط منذ اغتيال المرحوم رفيق الحريري، قبل عام تقريباً، حتى يومنا هذا، لهاله ما يرى. حتى إن الاصـــطفافات التي تُسمّى بأسماء الشهور التي وقعت فيها الأحداث، مثل «14 شباط» و«8 آذار» و«14 آذار»، ثم من جديد «6 شباط» وغيـرها، تحتاج إلى منجّم من غير اللبنانيين المتمرّسين، ليفكّ شيفرتها. وهي، توضيحاً، تمثّل على التوالي: مقـتل الحريري، تظاهــرة «حـزب الله» لوداع السوريين، ثم تظاهــرة القوى اللبنانية المختــلفة، بما فيها التيار العــوني «البرتقالي»، التي سُميت «انتفاضة الحرية»، ثم اتفـــاق «البرتقالي» (العوني) مع «الأصفر» («حزب الله»)، عدا «تجمّع بريستول» و«قـــرنة شهوان»، مما يشكّل عبئاً هائلاً على دارس الحركة السياسية اللبنانية في المستقبل، ويشكّل مصيدةً ليس لها باب للخروج منها إلى لبنان الوطن.

ليس أفضل لقراءة جذور الحركة اللبنانية السياسية، من كتاب الصديق رغيد الصلح الذي صدر أخيراً، عن «مركز البابطين للترجمة» بالتعاون مع «دار الساقي»؛ «العروبة والقومية اللبنانية» فهو كتاب يؤسّس لهذا الاختلاف العشائري الذي يصرّ بعض اللبنانيين على وصفه بالديموقراطي، على أنه إن سُمّي تحت هذه الصفة، فلا بدّ أن تُضاف إليها صفة العشائرية.

ليس التعقيد الوحيد ما ذكرتُ آنفاً، فالتناقض يصل إلى حدّ لا يُفهم عقلاً؛ فقوى مثل «حزب الله» و«أمل» ترفع شعارين يكادان أن يكونا متناقضين، وهما: «مع التحقيق الدولي إلى نهايته لمعرفة من قتل رفيق الحريري»، وفي الوقت نفسه «الدفاع عن سوريا لما تواجه من حملات دولية». ويسأل المراقب: كيف يكون ذلك؟ فأن تكون هناك أطراف سورية متهمة دولياً بأن لها ضلعاً في

القتل، فهذا ليس سراً من أسرار الآلهة، والاتهامات الموجهة إليها هي صلب مصدر الضغوط، ومسيرة معرفة الحقيقة تحتاج إلى اشتداد الضغوط الدولية. هذا التناقض ليس محلّ تفكير علني وصريح من القوى التي تقول به.

ميشال عون (البرتقالي) هو أحد أهم أطراف الضغط على سوريا، وليس ببعيد عن الذاكرة موقفه في الكونغرس الأميركي، بل إنه يفاخر بكونه أحد عوامل تمرير «قانون محاسبة سوريا». وبتحالفه أخيراً مع «الأصفر» («حزب الله») الذي له موقف واضح من الدفاع عن سوريا، لا بل إنه أحد أهم وأكبر حلفائها في الساحة اللبنانية. هنا تختلط الصورة اختلاطاً يمنع المُشاهد من تبيّن حقيقتها، وتُفقِده القدرة على التمييز بين التكتيكات والثوابت، إلى حدّ أنها تجعله يوقن بأن ليست هناك ثوابت بمقدار ما هناك مصالح آنية، يعرف الجميع أنها يمكن أن تتغيّر.

على رغم أن اللبنانيين محظوظون بالمصادفات التاريخية، فقد أمدّتهم هذه بمصادفة وقوع الاحتفال بعاشوراء يومَ عيد مار مارون بالذات، وجعلت عطلة الدولة مبرّرَةً لأكبر طائفتين، واحتفلت الطائفة الشيعية والطائفة المارونية بالمناسبة، فحضر في بعضها ممثلون عن كل الطوائف، مع ما في ذلك من دلالة واضحة على «العيش المشترَك». إلا أن المصادفات لا تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فعندما شاهدتُ – وأنا ألبّي دعوةَ صديق، في الرابع من شباط/فبراير، وهو اليوم السابع والخمسون بعد الثلاثمئة على مقتل رفيق الحريري (تاريخ لبنان الجديد) – مجموعةً غاضبة على أطراف الأشرفية، وجدْتُ أن هذا الجمع الغاضب مسلّحٌ بأشكال مختلفة من الأعلام لا تتبيّن مرجعيتها، ولم يُسمَح لي بالمرور بطبيعة الحال، فقررت أن أعود أدراجي، طلباً للسلامة. ثم أصبح يوم الخامس من شباط يوماً آخر، يُضاف إلى أجندة تواريخ لبنان الحديث، لم تُحرَق فيه القنصلية الدنماركية فقط، بل حرقت وكسرت فيه ممتلكات لمواطنين ودور عبادة.

بيت القصيد، أن هناك مهلاً زمنية واستحقاقات سياسية في لبنان ضخمة وأساسية وحسّاسة، كان من المفترَض أن تواجهها ديموقراطية تقوم بحلّ الكثير منها؛ إلا أن اللاعبين الأساسيين يريدون اللعب خارج ساحة الملعب نفسها، فيتركون اللعبة للاعبين ثانويين يشجّعونهم على الرعونة والمزايدة. وحتى الآن، لا يزال الجميع يعتقدون أن اللعبة ممسوكة، وهم جميعاً على خطأ بيّن في ذلك؛ فهذا الشحن ضدّ الديموقراطية المنضبطة ووجود الدولة، سيقلب الأمور في نهاية اللعبة إلى خسارة فادحة، ولن يربح أي من هذه القوى. وربّما تصبح الأشرفية كربلاء، وكلّ يوم في لبنان هو عاشوراء.

أجندة «حزب الله» وصبر السنيورة!

في النصف الثاني من التسعينيات أقام المرحوم الرئيس رفيق الحريري مأدبة عشاء على شرف وفد ثقافي كويتي كان يزور العاصمة اللبنانية بيروت، في فندق البريستول. جمعتني الصدفة على طاولة واحدة، مع الرجل الرقيق والحيي فؤاد السنيورة، والحديث ذو شجون. من ضمن ما قاله وقتها تعليقاً على عودة بيروت إلى الحياة، أنه قبل سنوات قلائل كنا نناقش في مجلس الوزراء اللبناني، أنه لو لا قدر الله تعطلت طائرة جامبو في سماء بيروت بعطل قاهر، واضطرت للهبوط في المطار لما وجدنا لركابها غرفاً فندقية تكفي لمبيتهم! كان التعليق يدور حول تصميم حكومة لبنان على البناء، بعدما خرب البلد عن بكرة أبيه في حرب الإخوة الأعداء. لا ماء نقياً يُشرب ولا كهرباء تضيء. خرجنا من دعوة العشاء في تلك الليلة البيروتية الماطرة، ونصف بيروت تقريباً غاطس في الظلام. لقد بُذل جهد إنساني ضخم لعودة لبنان إلى الحياة.

في صيف عام 2004 تبارت الصحف اللبنانية في تعداد لوحات السيارات القادمة من الخارج إلى لبنان، وكان مجملها، المؤجرة محلياً والقادمة من الخارج، تفوق في العدد سيارات سكان بيروت. وقتها جاء إلى لبنان تقريباً مليون سائح، وكان موسماً اقتصادياً ناجحاً.

واليوم يهدّد لبنان من جديد بالعودة إلى الظلام، والملوم الأوحد هم سياسيو لبنان، ليس جميعهم ولكن بعض المتعنتين منهم، الذين يرغبون في أخذ كل شيء وإلا فسيخربونها على الرؤوس!

قراءتي لأحداث لبنان أن البلد ذاهب إلى حرب أهلية كبرى، يكون الرابح فيها هو الخاسر الأكبر.

كان الشعار المرفوع لكل حركات «المقاومة» العربية، هو تحرير القدس، وتحوّل في لبنان أخيراً إلى شعار أبسط وأكثر وضوحاً، هو تحرير السرايا الحكومية من الرجل الحييّ والإنساني الذي اسمه فؤاد السنيورة.

لم يستطع أي حزب عربي منذ سنوات الثمانينيات من القرن الماضي حتى السنوات الخمس الأولى من هذا القرن، أن يجمع حوله المناصرين، كما فعل «حزب الله» في لبنان. لم تكن سيرة الحزب كلها كامرأة القيصر، كان قد وقع في أخطاء إبان حرب الإخوة، ولكنها مقارنة بما حدث من غيره تبقى هينة. إلا أن الحزب جمع في مسيرته أعداءً حقيقيين، وأشارت إلى هذه الحقيقة بعض الدول الكبرى، على أن الحزب «منظمة إرهابية». استطاع رجل في قامة رفيق الحريري أن يأتي بشبه المعجزة السياسية، وأن يخلص «حزب الله» من تهمة الإرهاب لدى بعض الدول العالمية

المهمة، ويفرق إجماع الدول الغربية عن ذلك، وفي الوقت نفسه يحفظ لـ«حزب الله» سلاحه، على أساس أن يصار في وقت لاحق إلى الوصول إلى حل سياسي في البلد الصغير.

كانت قامة الرجل قادرة على أن تحقق معادلة «لا ضرر ولا ضرار». وبجهد طويل، دولي ومحلي، تحرّر لبنان عام 2000 من معظم الوجود الإسرائيلي على أرضه.

معضلة «حزب الله» أنه يعرف ما لا يريد اليوم، ولكن من الصعب أن يعرف من هم خارج نطاق قيادته الضيقة ما يريد على وجه التحديد.

– التحالف مع البرتقالي ميشال عون هو تحالف «زواج متعة»، فعون يرغب بكل قوة في الكرسي الأول في لبنان، وهو أمر يرجح أنه بسببه دخل في تحالفات تكتيكية، هو و«حزب الله» يعرفان أنها تحالفات «موقتة».

– حقيقة الأمر أن تحالف الرابع عشر من آذار (وخاصة تيار المستقبل) هو أقرب في الأهداف الكلية البعيدة لـ«حزب الله» من عون وتيّاره الانعزالي. بقية الفئات الصغيرة المتحالفة مع «حزب الله» حالياً هي قوى صغيرة وثأرية، صنعت سياسياً في أوقات هيمنة القوة الأمنية السورية على لبنان، وكثير منها لا يملك أي تعبير على الأرض يمكن الأخذ بجديته.

المعادلة التي توفرت في الانتخابات اللبنانية الأخيرة أي (التحالف الرباعي)، وهي «حزب الله» و«أمل» وتيار «المستقبل» و«الاشتراكي»، مع حلفاء أقوياء في الجانب المسيحي («القوات» و«الكتائب») هذه المعادلة، كأي معادلة سياسية تتغيّر عندما يشعر طرف أو أطراف من المشاركين فيها بأنه قادر على تغيير التركيبة السياسية لمصلحته دون أضرار كبيرة.

لقد كان التحالف ردة فعل على الطريقة الفجة للتخلص من رفيق الحريري، وأيضاً للضبابية التي سادت الجو السياسي اللبناني وما يمكن أن ينتج عن ذلك الاغتيال السياسي البشع محلياً ودولياً في ما بعد.

المعادلة الجديدة التي يدفع بها «حزب الله» مع جميع القوى المتضررة من الانسحاب السوري هي معادلة ليست لها قواعد معقولة أو واضحة. فخيار إطاحة حكومة السنيورة يعني في نهاية الأمر أن يكون «حزب الله» في المقدمة، أي في الحكم، وإن توارى خلف حلفاء ضعفاء، فلن يقتنع أحد بالقشرة الرقيقة التي يمكن أن يحشدها الحزب من «جماعة المتضرّرين». وقتها سيكتشف الحزب ما اكتشفته كل القوى العربية الحاكمة في الدول المحيطة بإسرائيل، وهي أنها لا يمكن أن تجمع بين الحكم في العاصمة، وبين المشاغبة على الحدود التي تفصلها عن إسرائيل. لقد اكتشفت ذلك مصر أولاً ثم الأردن، والدرس واضح في الجولان. فلا تستطيع دمشق مثلاً أن تحتفظ بالحكم مع تسخين

الجبهة! إما هذه وإما تلك. ومن المستحيل الثاني أن تكون هناك حكومة لها جيش رسمي وفي الوقت نفسه «ميليشيا» خاصة بها!

في الحالة اللبنانية يمكن القول بالشواهد إن الحالة ستصبح أصعب بكثير. فالحزب إن حكم تحت غطاء المتضررين، وهو غطاء رقيق، سيكون مباشرة أمام المجتمع الدولي، وستكون له معارضة قوية في الشارع اللبناني (سنة لبنان ومعظم الشارع المسيحي) ولا يستطيع شعب وقد وصل إلى تخوم الحرية أن يتراجع عنها. سيكون المجتمع الدولي أكثر حرية في التضييق على حكم كهذا، ويكون الحزب قد خسر الحسنيين، رفاه اللبنانيين والمقاومة على الحدود... سيكون على حكومته أن تقبل بوضوح مفاعيل قرار مجلس الأمن 1701 وأي قرارات سابقة دولية ولاحقة.

قلت إن ذلك هو الظاهر في أجندة «حزب الله» في المعركة الدائرة في لبنان اليوم، وهو يستطيع أن يخوضها باسم الطائفة لأن لديه المال والسلاح، فلا أحد من تلك الطائفة، غير نفر قليل، يمكن أن يخرج عما يريده الحزب بسبب ما يتوفر له من مال وسلاح.

أما إذا أخذنا علماً بما كتبه باتريك سيل في هذه الصحيفة نهار الجمعة الماضي (12 كانون الثاني) إذ أشار إلى أن جوهر الأزمة اللبنانية «هو في كون الطائفة الشيعية قد حرمت من حقها المشروع في المشاركة في السلطة، وهي اليوم تطالب باسترداد حقوقها» إذا كان هذا هو ما تريده قيادة الحزب، فإن الملف جميعه يتحوّل إلى منحى آخر تماماً، هو «انقلابي» بحق، وكل ما عداه ذرائع. المشكلة هي هل الأفضل أن تحصل الطائفة «على الحقوق» في دولة صحية مقبولة من العالم أفضل، أم أن تحصل على تلك الحقوق في دولة مقسّمة وعليلة وفقيرة ومعزولة؟

أقوى أسلحة فؤاد السنيورة ورفاقه اليوم، التخلي عن الحكم، وتفضلوا احكموا وسيّروا البلد، ما دمتم قد رفضتم قواعد اللعبة الديموقراطية، التي لا تعترف بطوائف، بل تعترف بأكثرية تحكم وأقلية تعارض، ويتقرر ذلك من خلال الانتخابات كما يقرر منطق الأمور!

مشوار ذلك الحكم طويل، فلا سوريا ولا غيرها تستطيع أن تُرجع عقارب الساعة إلى الخلف، والارتباك العاجل سيصل إلى معسكر «تحالف المتضررين» وبسرعة شديدة لينفك «زواج المتعة» سريعاً، وقد يلجأ البعض إلى إخضاع الحلفاء لبيت الطاعة من أجل تقاسم المغانم على حساب رفاهية اللبناني وتطوير البلد. والسؤال: أيّ أجندة هي المراد تحقيقها، المعلنة أم الخفية؟

إلى خالد مشعل – دمشق

قبل أسبوعين وفي هذا المكان نشر كاتب هذه السطور مقالاً يتصف بالأسى على واقع لا يحتاج كثيراً إلى تأكيد، وكان عنوان المقال «الاستقلال العربي المفقود»، طفت فيه بأوضاع العرب في أكثر من مكان وعاصمة، التي بدا لي أن كثيراً منها يتصف بصفة متقاربة، وهي فقدان القرار العربي في القضايا المصيرية لهذه العاصمة أو تلك. من بين الإشارات التي اتخذتها للتدليل، جاء ذكر «رجل حماس في دمشق»، وكان المقصود بالتأكيد السيد خالد مشعل.

بعد أقل من أربع وعشرين ساعة وصلتني مكالمة هاتفية من دمشق ومن الأخ خالد مشعل، وزبدة الحديث الذي اتصف بالكثير من التحضر، ما قاله خالد مشعل من أن «حماس» وقيادتها «مستقلة كل الاستقلال ولا تخضع إلا للمصالح العليا التي تراها للشعب الفلسطيني». استأذنت السيد خالد في مشاركة القراء بهذا التصريح وهو كلام يفرح كثيرين من أمثالي الذين لا يهمّهم كثيراً ما إذا كان الفلسطيني يضع ربطة العنق أو يظهر من دونها، وما إذا كان يعتمر كوفية سوداء أو حمراء، ما هو أهم هو أن تحقن دماء الفلسطينيين بعدما عانوا الأمرّين من أصدقائهم وأعدائهم على السواء على مدى ثلاثة أرباع قرن أو تزيد، مما لم يعانِه شعب تعرّض للاضطهاد إلى هذا الحد وإلى ذلك الوضع الإنساني المهين. من هذا المنطلق فإني على استعداد على رؤوس الأشهاد لأن أصدق السيد خالد من دون تحفظ. ورأيي على كل حال كما رأي غيري ليس مهماً كثيراً ولا يقدّم إلى الجائع الفلسطيني ولا الأرملة ولا الأم الثكلى أية سلوى. الأكثر أهمية من كل ذلك هو لمّ شتات الفلسطينيين، سواء كانوا حليقي اللحية أو مطلقيها، من أجل أن تحقن دماؤهم من جهة ويستمروا في حشد الدعم الدولي لقضيتهم من جهة أخرى.

ليس مطلوباً – ولا يمكن – أن يكون الفلسطينيون ملائكة، ولكن الأهم من ذلك أن يحافظوا على جذوة باقية لدى العرب بأهمية نصرة قضيتهم، ولن ينتصر لهم أحد إذا لم ينتصروا لأنفسهم، سواء كان هذا الأحد قريباً أو حليفاً، وذلك عن طريق تحكيم العقل لا العاطفة.

قضية الفلسطيني أكثر من معقدة وأكثر من صراع على سلطة، وحتى أعمق من حرب أهلية، فقد احترب اللبنانيون لفترة طويلة أكثر من مرة، إلا أن لبنان بقي على حاله، كما احترب السودانيون وبقي السودان في نهاية المطاف، واحترب أبناء شمال ايرلندا حتى العظم، وبقيت شمال ايرلندا كما هي، بل إن العراقيين يحتربون اليوم في ما بينهم، ولكن العراق سوف يبقى.

فلسطين مختلفة عن كل ذلك، فكلما احترب الفلسطينيون في ما بينهم خسر الجميع أرضاً، وخسر الجميع تعاطفاً، وخسر الجميع تأييداً، ثم يجري قضم الأرض التي لا يستطيع أهلها أن يكوّنوا سلطة

في ما بينهم. هذا ما بحّت به أصوات كثير من الكتّاب العرب وأصدقائهم، وكاتب هذه السطور منهم، فالخسارة أعظم بكثير حتى من الأرواح المزهقة.

فلسطين لن تخلصها «حماس» من وهدتها ولن تخلصها المنظمة، تحتاج إلى عاملين: الأول وحدة الفلسطينيين والثاني حكمتهم.

وعندما يتحدث البعض عن وحدة الفلسطينيين يجب أن لا يذهب التفكير إلى وضع ساذج وعفا عليه الزمن، بأن يكون الجميع واحداً، لا بالتأكيد، فهذا أمر غير ممكن ولا حتى إنساني، المعنى المراد أن يكون هناك ناظم للتعددية الفلسطينية، وهو ما تفتقت عنه فكرة منظمة التحرير الفلسطينية التي تتفاعل في داخلها كل الفصائل.

وليس ممكناً أيضاً أن يبقى شعب من دون أشخاص (فاسدين) بالمعنى العام للكلمة، وهم قد يكونون في أي طرف، لا عصمة هنا لأحد أو فصيل. إلا أن هناك آليات يجب وضعها واحترامها على كل الأصعدة لبيان الفاسد. لقد تفشّت في النطاق الفلسطيني في السنوات الأخيرة مجموعة من المظاهر أوصلت أطرافاً فلسطينية إلى أن تُكوّن عصابات مسلحة، تقتل بالشبهة، وتوزع العقوبات على من تريد من دون وازع من ضمير أو سند أخلاقي ولا مرجعية قانونية متعارف عليها.

إذا لم يكن أحد يعرف فقد عرف من تقارير عالمية أن الفاقة ضربت عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية في غزة. لقد حطم الاحتلال والفقر حياة الآلاف المؤلفة من الفلسطينيين في كل مكان، سواء في غزة أو في الضفة أو في المخيّمات خارج فلسطين. ومن منا لا ينفطر قلبه على لوعة شيخ أو عجوز فلسطينية في نهر البارد ربما يهجر أو تهجر من مسكنها البالغ الرثاثة للمرة العاشرة. وكم منا يعلم أن الفطور الذي تناوله السيد إسماعيل هنية مع صحافي هيئة الإذاعة البريطانية الذي كان محتجزاً، بعد إطلاقه، والذي شاهده كثيرون على شاشات التلفزيون، لا يتوفر لآلاف الأطفال في مدن فلسطين. والجميع يعلم أن معظم الطعام وكل الطاقة تأتي من إسرائيل إلى مناطق فلسطينية مختلفة.

الشطارة كما يبدو هي في تبادل الاتهامات والشتائم ثم المقاطعة والتصفية، ثم الانحدار نحو جهنّم، وهي هنا فقدان الأمل لآلاف مؤلفة من شعب غاضب وفاقد للصراط، وهو أسوأ ما يمكن أن يحصل لشعب.

إذا قدّر لهذه الكلمات أن تصل للسيد خالد مشعل أو السيد محمود عباس، أو من يشير عليهم، فإن المخرج الحقيقي لمثل هذا المأزق غير المسبوق هو الاتفاق على وحدة ضمن التعدد، وأيضاً اللوذ بالحكمة، وإخال أن هذه أساسية، فإن فقدت فلا خير في الوحدة.

ماذا أعني بالحكمة؟ لعل بعض العناوين تكفي. فالقضية الفلسطينية هي قضية سياسية وليست قضية دينية، كما أن القضية هي قضية عقل قبل أن تكون عاطفة. وبهذا المعنى الشامل فالعمل السياسي استطراداً هو إسقاط حجج الأعداء أمام العالم، ووضع الحجج المضادة، ليس بالعاطفة بل بالفعل.

لقد فازت «حماس» في شباط/ فبراير 2006 بأغلبية مريحة، إلا أنها أفسدت مع الأسف هذا النصر، حيث جيّرته أولاً لنفسها لا للشعب الفلسطيني، وسلبت منه ثانياً المكوّن السياسي، الذي يتمحور حول توقع تكتيكات الأعداء وإفشالها قبل أن تتبلور. لقد تشتت اتخاذ القرار كما يبدو بين الداخل والخارج، وتكالب المتحدثون على التلفزيون بتصريحات لا مرجعية لها، حتى فقدت المبادرة الديموقراطية زخمها.

لا يستطيع عاقل اليوم أن يسير وراء الحديث عن أن إسرائيل «تقدّم تنازلات لحركة فتح أو المنظمة» نكاية بـ«حماس»، كما لم يكن هناك عاقل يرى أن «حماس» قد أنشئت في الزمن الغابر على يد إسرائيل، فهي رهينة لها. الأعداء – في أي صراع – يستفيدون من النواقص والنواقض، والبكاء على الماضي جهالة ما بعدها جهالة. لذا يا أخي الكريم خالد مشعل، كتبت ما كتبت في السابق، وكتب غيري ملايين الكلمات وكلها تصب في المجرى نفسه. قضيتكم أهم بكثير من استرضاء المصالح المؤقتة للبعض، كما أنها أكبر بكثير من بندقية. إن أهم ما تملكونه هو العقل فاستخدموه، وقبله اقرأوا تاريخ شتاتكم ففيه العبرة!

الفصل الرابع: العرب والمستقبل

جار الله عمر وهاشم آغاجاري

على رغم البعد الجغرافي بين طهران وصنعاء، فإن اغتيال جار الله عمر في صنعاء، ومأساة هاشم آغاجاري في طهران، يربطهما رباط واضح من التعصب. فظاهرة التعصب تسري بين العواصم العربية والإسلامية (التي تحتفظ بأكبر عدد من السكان) سريان النار في الهشيم، والجميع يعتقد أن النار سوف تلتهم بيت جاره، وربما لن يصيب بيته شيء منها، وهو وهم أثبتت الأحداث والوقائع في السنوات الأخيرة عدم صحته، وأصبح المثل الفرنسي قريباً إلى التحقق في عالمنا، الذي يقول «نظف عتبة بيتك، قبل أن تنتقد ما هو عند عتبة دار جارك»، إذ غدا الشرق الأوسط يعج بالمشكلات.

لا تستطيع الجماهير الغفيرة التي سارت وراء جنازة الصديق المرحوم جار الله عمر في صنعاء، أن تقف أمام هذا التعصّب الجامح الذي يأخذ بأرواح الأبرياء لأنها معزولة عن التأثير، كما لا تستطيع التظاهرات الكثيفة التي سارت في شوارع طهران أن تزيل فكرة التعصّب للسبب ذاته.

المسألة أن هذه الأفكار المتعصّبة زرعت لفترة طويلة في عقل الكثيرين في المدارس والمنتديات على أنها الطريق الأفضل للحفاظ على الوضع القائم، فيما التعصب ذاته هو الحاجز الكبير الذي يقف بين طموحات الأمة وبين الولوج إلى العصر الحديث ومواجهة تحدياته في الوقت الذي ينقض فيه هذا التعصّب الأعمى الأمر القائم.

وفي الوقت الذي يبحث فيه العقلاء من أمثال جار الله عمر وهاشم آغاجاري عن طريق أو طرق لمواجهة التحدي الاقتصادي والثقافي الذي يواجه المجتمعات الإسلامية والعربية في الوقت الحالي، ويساعدها لمواكبة العصر الحديث باستخدام أدواته، يصر البعض على أن يربط المنطقة بأسرها بسلاسل القرون الوسطى، والتعلق بأوهام خارجة عن العصر وتكاد تكون خارجة عن العقل.

وهناك اقتناع كامل اليوم بأن الإسلام ليس هو الداء، كما يظن البعض أو يحاول أن يفسّر أو يرغمنا على القبول، بل الداء هو في ما فعله بعض المسلمين بالإسلام، لقد حوّلوا النصوص إلى مجرد صيغ عامة، وحاولوا جاهدين أن يسحبوا منها الروح والحياة.

قبل أن ينتهي القرن الماضي بثلاث سنوات زارت مجموعة من الإخوة الكويتيين صنعاء، واستضاف هذه المجموعة الشيخ عبد الله الأحمر في منزله، وبعد الغداء تقدّم شاب في العشرينات،

منتقداً بعض ما كتبت. أردت الممازحة، فقلت لقد كتبت ما كتبت في الكويت، فمن أخبرك بمحتواه وأنت هنا في صنعاء، فنظر إليّ الشاب متعجباً وقال ألا تعرف أننا سوف نقيم الخلافة الإسلامية في كل العالم الإسلامي! كما أننا نقرأ الانترنت!

لا أشك في أن ذلك الشاب كان واقعاً تحت ظرف تثقيفي وإعلامي عميق الجذور، يقوده إلى التفكير في مثل هذا الأمر الخارج عن السياق التاريخي، ويستخدم في الوقت نفسه وسائل حديثة، ولا يشعر بالتناقض، ولأن أحد أسباب التعصّب المعروفة علمياً هو إبقاء الشعوب متعلقة بالأوهام، فلا تُبصّر بالواقع، ولا تُحثّ على درسه من أجل تغييره إلى الأفضل، بالطرق الممكنة، فإنني لم أعجب كثيراً من تعليق ذلك الشاب اليافع، فذلك هو المخدّر الفكري الذي يفوق في تأثيره أي مخدر!

إبقاء الشعوب متعلقة بالأوهام هو الذي ناضل المرحوم جار الله عمر طوال حياته لفكه، وللفصل بين الوهم وبين الحقيقة، هذه الأوهام هي التي تُبقي قطاعات شعبية خارج التاريخ وتجعلها طيعة للانقياد.

يكمن الفرق بين ما ذهب إليه جار الله عمر أو آغاجاري لفك الالتباس بين الأوهام التي تقود إلى التعصب، وبين الخطط العقلية والعلمية التي تقود إلى الخروج من الأزمات المتلاحقة التي تحيق بقطاعات واسعة من الشعب في الجهد المبذول لتبصير الناس. وهو أمر حاول آغاجاري في إيران أن يقوم به حين قدّم محاضرته عن أعمال المفكر الإيراني علي شريعتي، الذي مزج في نظريته بين الفكر التقدّمي العالم ثالثي، وبين فكر التجديد الديني الإيراني، وكان الأخير في هذا السياق مفكراً اجتماعياً ملتزماً ومجدداً، كتب أجمل كتبه عن التوحيد، ورحلة الحج الصوفية الطهورية. ومن اللافت أن علي شريعتي تأثر في صباه بكتاب كتبه المرحوم عبد الحميد جودة السحار عن الصحابي أبي ذر الغفاري وفكره، وقد حاول آغاجاري أن يطلّ على المستقبل ويبصّر الناس بالممكن.

بسبب تلك المحاضرة حكم على هاشم آغاجاري بالموت، وبسبب تصريحات جار الله عمر عن التعصّب وعلاقته بفكر «القاعدة»، نفذ فيه حكم الموت في صنعاء، وأمام الجمهور العريض الذي حضر مؤتمر حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي دعي جار الله لمخاطبته.

عام 1998 قدّم جار الله عمر مسوّدة دستور للحزب الاشتراكي إلى كاتب هذا السطور للاستئناس بالرأي، وفي مجرى الحديث وصل النقاش حول الاستشهادات التي استعارها جار الله عمر في هذه المسوّدة من التراث الإسلامي، فقال مازحاً أنت تعلم أنني خرّيج معهد إسلامي في عدن، وكنت مرشحاً للدراسة في الأزهر، ولم يكن جار الله عمر غير إنسان يمني عربي مسلم، ينشد الصالح لوطنه وأهله، ولم يكن يوماً خارجاً عن الملة التي قتل بسبب ما اعتقد قاتله أنه خارج منها، أو بسبب

من لقن القاتل تلك الفرية، فقد مزج ما يعتقده من الفكر الاشتراكي بمقولات السلف، وممارستهم الاجتماعية الإيجابية، وهي كثيرة وكثيفة في تاريخنا.

قابلت جار الله عمر آخر مرة في الأول من أيلول/سبتمبر 2001 في رحاب جامعة أكسفورد، في إطار ندوة عن معوقات الديموقراطية في الوطن العربي، بالضبط قبل عشرة أيام من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان هاجس جار الله عمر وهاجس صحبه كيف يمكن تحقيق ديموقراطية تعددية حقيقية في بلداننا، وكان كعادته دائماً مفعماً بالتفاؤل، على عكس ما كان كثير من الإخوة الحاضرين يعتقدونه.

في فحص الأسباب التي جعلت قاتل جار الله عمر يقدم على ما أقدم عليه، لا بد أن يكون السبب هو أن من درّب هذا الشخص وأهّله قد أنطق النص وفقاً لأفقه الضيق وتفسيراته الخاصة (بالتكفير)، فاعتبر جار الله عمر خارجاً عن الملة، وهو فقط مناضل في صفوف الشعب اليمني لا يملك من السلطة والسلطان شيئاً، كل ما يملكه هو اقتناعه الذي لم يهتزّ بأن يقارب الشعب اليمني في يوم من الأيام آفاق التطور الذي يستحقه.

ما بين قاتل جار الله عمر وحاكم آغاجاري خيط واضح من محاولة تعطيل التفكير بادعاءات لا توجد إلا في مخيّلة من يطلقها، وتعطيل التفكير ليس سمة إسلامية، بل إنها تتنافى مع صحيح الإسلام. ليست سمة لأنها لو كانت كذلك لما أصبح لدينا من مدارس الاجتهاد الإسلامي عدد وافر من المختلف حوله، وليست سمة لأنها لو كانت كذلك لما كتب ابن رشد قبل ألف عام تقريباً كتابه الأشهر فصل المقال، الذي ظلت أوروبا إلى القرون الوسطى تعود إليه وتناقشه وتسترشد به. ولو كانت كذلك لما كتب طه حسين في العصر الحديث كتابه في الشعر الجاهلي، أو مصطفى عبد الرازق كتابه في الخلافة، وغيرهم كثيرون.

في الوقت الذي يحاول فيه العقلاء أن يواجهوا التحدي الاقتصادي والثقافي الماثل أمام العرب والمسلمين باستخدام أدوات العصر، يغذي البعض عقول شبابنا بمقولات سلبية تحملهم على قتل أبناء وطنهم. وفي الوقت الذي يعتقد فيه البعض عن حق بأن التخلف الذي نعيشه هو سبب للهيمنة الخارجية التي تتحكم فينا، يعكس البعض الآخر هذه المقولة ويضع العربة أمام الحصان ويغذي الفكرة القائلة بأن التخلف هو فقط بسبب الهيمنة الخارجية، أو الأفكار الحديثة، فيبحث عن مشجب يعلق عليه أخطاءه أو عجزه. وفي الوقت الذي يطالب فيه بعضنا بتجديد الفكر الديني، يصر البعض الآخر على أن يجترّ الماضي بكل سلبياته.

هذا النوع من التثقيف يمهّد السبيل للتعصّب الذي يقود بدوره إلى العنف، فأنت لا تحتاج إلى كثير من الإقناع إن هيّأت متعصباً تشير بيدك إلى الشمس فلا يرى أكثر من إصبع، فقط أعطِ هذا المتعصب سلاحاً نارياً ليبدأ بإطلاق الرصاص.

القتل المتعمّد للمرحوم جار الله عمر يجب أن لا يحاكم عليه شخص، على عظم فعله، عندها سوف نتجنّب الصدام بجبل الثلج المختفي حين تختفي قمته فقط، بل إن المحاكمة يجب أن تطال الفكر المتعصّب الذي يسري بين ظهرانينا، ومعالجته يجب أن تكون بالتبصير لا بالقمع.

قديم العرب وجديدهم

أعرف أن العنوان والموضوع الذي أرغب في أن أعرضه هنا، وهو الفرق بين العرب الجدد والعرب القدامى، يفرض إشكالية فكرية ليست هينة. فأنا أريد أن أستخدم للمقارنة ما قاله دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي، إبان اشتداد الخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الحملة العسكرية على العراق، بأن هناك «أوروبا قديمة» وبالتالي «أوروبا جديدة»، ولكل منهما مواصفات محددة، فهل هناك عرب «جدد» وربما عرب «قدم العهد بهم»!

أحسب أن الأمر شائك وعصيّ على التحليل السريع، ويحتاج التحرك إليه إلى دقة في المفاهيم وانتقاء للمفردات، إذ إن الإجابة تتجاوز نعم أو لا الجاهزتين.

والافتراض الذي أنطلق منه هو أن العرب يحتاجون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى النظر بجدية إلى واقع الحال الذي يعيشونه متعثراً في نصف القرن الأخير بين حداثة لم تكتمل، ومؤسسات لم تنضج واستحقاقات مؤجلة لا تجد حلولاً لها بعد.

ومن الصعب أن نتحدث عن عرب «جدد» بشكل قطعي، ربما كان بعضهم يدخل مرحلة التجديد التي تسمّى أحياناً الإصلاح الدستوري والسياسي مستفيداً من الوقت الضائع لترتيب الأمور ووضع التمر القديم في أوانٍ حديثة، عن طريق عمليات تجميل خارجية، وبعضهم يراهن على بقاء الحال كما هي، لعل الأنظار تنصرف عنه بعد حين، وتجري الأمور كما كانت، وبعضهم يقاوم ما استطاع مواجهة مطالب للتحديث في خطوات جلها ردة فعل مرتبكة لا تخفى على العيان. إلا أن التوجهات الثلاثة لا تفي بالغرض، ولا تتناسب وعمق التطورات العالمية.

أمن الغرب واقتصاده

حقيقة الأمر أن النظام العالمي يتغيّر، ومحور تغيّره هذه المرة هو الشرق الأوسط، والعرب في قلب هذا التغيّر. يريد الغرب بأطرافه المختلفة، من الولايات المتحدة حتى اليابان، أن يحقق هدفين رئيسيين، الأول أن يتدفق النفط من غير عائق إلى أسواقه الاستهلاكية، وبالأسعار التجارية التي يحدّدها السوق، لأن هذا النفط هو محور الاقتصاد العالمي. ويريد الغرب هدفاً ثانياً وأساسياً هو تحقيق واستتباب أمنه.

اكتشف الغرب أن أمنه لا يتحقق بوضع العراقيل ورفع الحواجز أمام «الشرق أوسطيين، العرب المسلمين» فمهما ارتفعت الأسوار فإن هجرة متدفقة وكثيفة تتجه إلى الغرب على شكل موجات بشرية طفح كيلها من الواقع المزري الذي تعيشه، حاملة كل المنغصات إلى تلك المجتمعات الحاضنة، ومهدّدة في وقت متوسّط بتغيير الهيكل السكاني والثقافي لتلك البلدان وبالتالي السياسي، عدا ما يصاحبها من تفشٍّ للبطالة المحلية والأفكار المتعصبة التي تستشري بين المهاجرين وتقود إلى ما سُمّي لاحقاً «الإرهاب».

أتراك مسلمون في وسط أوروبا، وعرب مسلمون مغاربة في جنوبها، وتدفقات بشرية منها إلى العالم الجديد، وفي العاصمة البريطانية وحدها سيتحول اللون الأبيض الغالب اليوم، خلال عشر سنوات قادمة إلى لون أسمر فاتح وغامق أيضاً!

تدفق الهجرة الغامر وارتفاع وتيرة الإرهاب اللذان يعكران استمتاع العولمة بثمارها التقنية والحياتية، يهزان بشكل مخيف قواعد المجتمع الدولي الذي يراد له أن يسود، بعد زوال التعددية القطبية. أحد أكبر دوافع الهجرة الطاردة من الأوطان العربية هو فقدان «الرشادة» السياسية في عالم العرب، الذي يضج بصفات النظام القديم، ومنها حرمان الغالبية المواطنة من الحاجة الرابعة من حاجات الإنسان، وهي حاجة «المشاركة» إذ يقوّض فقدانها الحاجات الثلاث الأخرى، التي عدّدها ابراهام ماسلو في «هرم الحاجات» الملبس والمسكن والغذاء. فقدان المشاركة الحقيقية لدى العرب تحت مسمّيات مختلفة، يفرز من بين أمور أخرى، تعليماً متدنياً، وبطالة مرتفعة، وفساداً مستشرياً، ويدفع بعضهم من جراء الإحباط، إلى الإخلال بالأمن الغربي، الذي يعتبره البعض مسؤولاً عن معظم ما يعانيه، لذا فإن الغرب مفوّض (كما يرى) للقيام بعدد من الخطوات لإصلاح المعادلة، وفرض «الرشادة» السياسية.

«الرشادة» السياسية

سقوط بغداد وإصرار الإدارة الأميركية على ترديد مقولات مثل «إقامة مثال عراقي للديموقراطية» في الشرق الأوسط، أو «إقامة منطقة اقتصادية حرة» يعني فرض هذه «الرشادة» سياسياً واقتصادياً، ويجب أن تؤخذ هذه التصريحات مأخذ الجد لا المزاح. فالولايات المتحدة ترفع شعار تغيير درامي في النظام السياسي العالمي والإقليمي الذي عرفناه. وهذا التغيير يختلف في الدرجة حسب الظروف والمعطيات لبلاد عربية وأخرى، لكنه لا يختلف في النوع.

العرب، وهم يتجاهلون واقع الحال في بلادهم، قفزوا من «إصلاح البلد» الذي يعيشون فيه، إلى إصلاح مستحيل لـ«الإقليم»، وتحوّل «الوطن» في بعض أدبياتهم إما إلى «قطر» أو «إقليم» وكان عليهم أن يجتمعوا في إطار «الجامعة العتيدة» ويوقعوا على بيانات حامية اللهجة، ثم يخرجوا لنقد العاملين في تلك المؤسسة وتحميلها «جل عجزهم عن المصارحة». يتركون لجنون بعض الحكام الشهواني أبواب القهر السياسي مفتوحة، ويهبّون للدفاع عنه كلامياً. واللافت أن أكثر المناصرين لحكم بغداد نادوا بصوت عال في الفترة الأخيرة: أين قرارات القمم العربية، وأين مواثيق الدفاع الجماعي... رفعوا صوتهم بلا مجيب، وكل من يرفع صوته في المستقبل في هذا الأمر لن يجد المجيب ففاقد الشيء لا يعطيه! أنها أعراض مرض «النظام القديم»، الكل يعرف المرض، ولا أحد يريد أن يتحمّل مسؤولية وصف الدواء أو تجرّع مراراته!

حارب الإنكليز مع الأميركان في العراق أخيراً لأن لديهم «قيماً» مشتركة، و«مصالح» دائمة، وحاربوا في أفغانستان وفي البلقان، واختلاف الغرب هو اختلاف في التفاصيل. فهناك قيم عامة يشتركون فيها، اقتصادية وسياسية، ولا يشترك العرب منذ الاستقلال قبل أكثر من نصف قرن وحتى يومنا هذا في أي قيم مشتركة، أو في حد أدنى من القواعد، لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الثقافة المدنية. فبين اشتراكية ورأسمالية انقسم العرب، وبين موالين للغرب ومعادين للشرق انقسم العرب، وبين عرب الصلح وعرب الحرب انقسم العرب، وبين تمكين الاحتلال وتبرير الاجتياح وبين إدانته، انقسم العرب، وكل ذلك والعامل «الخارجي» موجود وفاعل، خفي وظاهر، عسكري ومدني، سياسي أو اقتصادي، والكل في البيانات العامة يشجب ويستنكر!

اختلاف مراحل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية حقيقة أخرى ماثلة على الأرض، ففي ما بينها بون شاسع في الدرجة وفي النوع. وأحد أسباب الخلاف الرئيسة أن العرب لا ينظرون من زاوية واحدة إلى المشكلات التي تواجههم، ما يقود إلى اختلاف التصوّرات المطروحة لحل المشكلات التي يعتقد العرب أنها تواجههم. وحتى فهم العرب للغرب فيه تفاوت واختلاف أيضاً، ولعل المثل الواضح أمامنا هو موقف النظام العراقي من قادة الغرب، فقد ظل يمطرنا بمقولة

أن صدام حسين باقٍ في الوقت الذي ذهبت فيه السيدة مارغريت ثاتشر وجورج بوش الأب إلى التقاعد، وفي النهاية أصبح صدام ملاحقاً ومتخفياً ينتظر حتفه الأكيد، ولا يزال الاثنان، السيدة ثاتشر وبوش الأب، احدهما يتناول فنجان القهوة في الصباح من دون خوف، والآخر يصطاد السمك في منتجعه ويقدّم الاستشارات.

معرفة العرب بالغرب في عمومه تقاس بمسطرة ذاتية، غير موضوعية. العرب يتوقعون من الغرب، صاحب المؤسسات، أن يستجيب للقضايا العالقة كما يستجيب أفراد في الحكم في شرقنا، يحبون ويكرهون، يبدلون العاطفة محل المصلحة، والعلاقات الشخصية محل المؤسسية، والرأي الشخصي محل الرأي المقنن والمدروس.

صفات النظام العربي القديم معروفة ومشخصة، وهي صفات تؤثر في النظام العربي الجديد والمؤمل به. فهذا النظام تقاومه المصالح وتعطله الامتيازات والعادات والمجاملات، بل تحبطه ثقافة سياسية امتهنت التسويف، وتخشى النخبة فيها التصريح بما هو حقيقي مسايرة للجمهور الذي يحب أن يسمع الكلام المعسول والأماني الوردية و«هزيمة العدو شر هزيمة»، وتسكره أحلام اليقظة وبشائر الوهم.

أما صفات النظام المؤمَّل فهي مبنية على قاعدتين، الأولى هي ترابط الحكومات والمجتمعات ترابطاً منطقياً وحديثاً، قائماً على التفاعل الحي والمرن، وعلى مؤسسات قابلة للتطور. ومن هذا التوافق المحلي ينبثق نظام إقليمي قادر على الاستيعاب والصد له مرجعية واضحة.

تلك آمال مبتغاة، وقد تتحقق في المستقبل، ودونها الكثير من الصعاب. لذا فإن العرب الجدد في حال تشكل، ولم يتشكلوا بعد.

الخسارة والفائدة من إرهاب «القاعدة»

جُلّ أيام الأسبوع الماضي استهلكته الفضائيات والصحافة العربية في الحديث عن أعمال «القاعدة». وظهر بن لادن والظواهري كنجمين للحدث، ونوقش على نطاق واسع ما فعلته «القاعدة» وما لم تفعله في هذا الشأن أو ذاك.

واستهل الاحتفال بإذاعة شريط لـ«الإمامين» بن لادن والظواهري، وهما يتنزّهان على أحد منحدرات جبال أفغانستان الوعرة، معتمدين على عكازين، في حالة استعراض لقائدين يملكان قدرات خارقة.

إنها الذكرى الثانية لـ«غزوة» منهاتن، ولا بد من الاحتفال بها بطريقة تليق بالمناسبة، عن طريق استيلاد التاريخ واستعادة الأوهام، وبث الشرائط القديمة الجديدة.

بعد عامين من الحدث الجلل، تحتاج ظاهرة «القاعدة» لقراءة تتيح موضوعياً استخلاص الحقائق من الخرافات، وتعيد ربما إلى العقل توازنه. لقد أعقب انفجارات منهاتن دويّ انفجارات أخرى في العالم، ولا تزال تتوالى، هي انفجار النقاش على أوسع نطاق، يبحث في من ولماذا، وفي خلفيات آثار تلك «الغزوة».

بداية هناك خلط يكاد يكون خرافياً، بين أفعال العنف التي ارتكبتها «القاعدة»، وبين الدوافع لتلك الأعمال. وهناك تفسيرات عديدة الداخل فيها لا يسبح في بركة صغيرة، ولكنه يغوص في بحر متلاطم.

فهناك شريحة من العرب لا تزال مؤمنة بأن ما حصل قبل سنتين في نيويورك وواشنطن هو من أعمال الاستخبارات الأميركية، أو الإسرائيلية، وهذه المدرسة التي انتشرت أفكارها وانضمّ إليها الكثيرون من خارج الإطار العربي كل لأسبابه الخاصة، دوافعها مختلفة، فبعضها يقول إن «العقل العربي» غير قادر على هذا النوع من التخطيط والتنفيذ. والبعض الآخر يرى أن «القوى الاستخبارية» قد ألصقت هذا الفعل بالعرب والمسلمين لغرض في نفسها، حققته بعد ذلك باحتلال أفغانستان وبعدها العراق، والحبل على الجرار.

هذه المدرسة «الخرافية» تذهب إلى البحث في التفاصيل، وتضع أسئلة تبدو للوهلة الأولى منطقية، فأين بن لادن والظواهري، وأين صدام حسين والملا عمر؟ ألا تستطيع الولايات المتحدة بكل قوتها واستخباراتها ووسائل الاتصال الحديثة لديها أن تصل إلى مكامن هؤلاء، أم هي أنبتتهم في الأرض العربية والإسلامية ليقوموا بما قاموا به، وبعد ذلك تركتهم أحراراً يسرحون في أرض الله الواسعة؟

مثل هذه التصوّرات تجد لها آذاناً صاغية لدى كثيرين، لعدد من الأسباب، أولها الغوص في نظرية المؤامرة، التي تجد النفس العربية فيها راحة شديدة في لوم الآخر، واعتبار أن كل الشرور التي تنزل على رأس الإنسان العربي والمسلم قادمة من هناك، من الغرب. وتجد هذه النظرية في التاريخ القريب أو القديم من الأمثلة ما يؤكد لها ذلك، إن هي أخفقت في استخدام العقل.

ويرى عرب آخرون أن ما قامت به «القاعدة» هو حق، كان يجب أن تقوم به في حرب «المستكبر» لأنه قد ولغ في الدم في فلسطين من جهة، كما ساعد على انتشار الاستبداد ورعاه من جهة أخرى، فيما «القاعدة» نفسها غيّرت ذرائعها مع تطوّر المشهد السياسي، وبعدما بدأت

بالمطالبة بمقاومة الوجود الأميركي وبرحيل القوات الأميركية عن بلاد الحرمين، دخلت فلسطين على سكة الذرائع، ثم العراق أخيراً، أي إن الهدف تغيّر لملاقاة الطلب الجماهيري العربي علاجاً للإحباط.

لذا نجد أن الكثير من استطلاعات الرأي العربية (مع التحفظ عنها مهنياً) ترى أن بن لادن «بطل» وأن الظواهري «رجل ولا كل الرجال»، وقد عبّر أحدهم على فضائية عربية بقوله إنهم «رجال عندما عزّ الرجال»!

الإنسان العربي وربما المسلم أيضاً يجد نفسه في بداية القرن الواحد والعشرين محاصراً بقضيتين محبطتين، أولاهما هذا الدم المسفوح في فلسطين، الذي يتجاوز كل المقبول إنسانياً في معركة مواجهة لا يبدو أن لها مخرجاً، وهو ينظر إلى «القوى الكبرى» وخصوصاً الولايات المتحدة على أنها القوة التي تقدم لإسرائيل كل الدعم من اجل استمرار حمام الدم والتنكيل بهذا الشعب الأعزل.

أما القضية الثانية فهي الفشل الذريع للحكم العربي في أن يقدم «الخبز مع الكرامة لمواطنيه». وهنا تشتبك القضايا الاقتصادية بالسياسية كي توجز في كلمة هي: فشل التنمية. ويجد البعض أن السهل والميسور هو لوم القوى الكبرى «التي تشجع الحكام على الفساد وحرمان شعوبهم من الحرية والخبز في الآن نفسه»، لذا فإن «الثأر» من هذه القوى المساندة للحكم الظالم، كما فعلت «القاعدة»، هو فعل واجب وتوجيه النار إلى مستحقيها. وقد نبع من هذا الموقف لاحقاً أن أيّ نوع من أنواع «الثأر» مقبول ومرحّب به، بما في ذلك خطف الطائرات وضرب الأبراج.

جزء يسير من السياسة الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وعى إلى حد ما أهمية القضية الثانية (الاشتباك الاقتصادي السياسي) لذا فإن معظم الأدبيات الأميركية الرسمية تتحدث عن ضرورة «الإصلاح» الداخلي، وأهمية تشجيعه، بل وصل الأمر ببعض أطروحاتها إلى اعتبار أن العراق «مختبر» مهم للإصلاح في البلاد العربية وتحقيق التنمية، على أساس ضرب المثل الجيد الذي يمكن أن يحتذى منواله في المستقبل.

أما السياسة العربية فاتصفت بالممانعة التي ظهرت لدى بعض الأطراف العربية باتجاهين، واحد يقول بأن الإصلاح مطلوب لكنه يجب أن ينفذ بأيدٍ عربية لا خارجية، خصوصاً أميركية. واتجاه آخر من الممانعة يقول بأن «ليس في الإمكان أفضل مما هو قائم»، وتذهب هذه المدرسة الأخيرة إلى تأكيد أن المشكلة هي الأولى فقط (أي فلسطين) أما الإصلاح الداخلي فإن كل شيء على ما يرام.

إلا أن هناك ألواناً أخرى في هذه الصورة، وهي ألوان ليست جانبية بل أصلية. منها على سبيل المثال لا الحصر الأجندة التي تسعى «القاعدة» إلى تحقيقها، وهي أجندة في مضمونها التنموي رافضة للعصر تماماً، متوجّهة لاستلهام النصوص القديمة من التراث، مفسّرة تلك النصوص حسب أهوائها الضيقة، رافضة التعامل مع العصر.

وتجد في الأدبيات الخاصة بـ«القاعدة»، سواء كانت مباشرة أو من جماعات قريبة من خطها الفكري، هذا النكوص المبالغ فيه عن العصر، وربما الخطر، بادّعاء احتكار الصواب المطلق في الإطار الاجتماعي والسياسي، واحتقار الرأي الآخر الدنيوي. وهو مرض فكري ليس خاصاً بـ«القاعدة» وحدها، وإنما هو ظاهر في أدبيات قريبة منها أيضاً وفيها رفض مطلق لفكر الآخر وممارساته. هذه الأدبيات تخلط بين الحقيقة الحقة، والحقيقة المتخيّلة. ولا مكان في تلك الأدبيات لتفكير الإنسان وحرية المجتمع، مفاهيم مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والرشادة السياسية والتنمية، كلها مفردات ممقوتة ومنكرة، كما لا يفرّق هذا الفكر بين المبادئ العامة للتراث الإسلامي، والتجسيد التاريخي لها.

فكر «القاعدة» وما حولها فكر قريب إلى «العبثية» من المنظور التنموي. وليس فيه معمار منهجي لاستنباط أحكام تناسب العصر. وترى تلك الأدبيات إجمالاً أن التحديث نوع من «الطاعون الدملي».

إذاً، فنحن العرب أمام معضلة فكرية وسياسية كبرى، بين «أعمال إرهابية» يبدو أنها مرحّب بها على نطاق كبير في مجتمعات عربية – حيث يعتقد كثيرون أنها تخلصهم أو «تثأر» لهم مما يشكون منه، من عسف إقليمي وظلم داخلي، ولسان حالهم يقول «هم ارتكبوا الفعلة ونحن الذين أردناها» – وبين فكر لا يمكن أن يتحقق «العمل» إلا به! أي بضخ أفكار تراثية تشيع الراديكالية وتسهل التجنيد والحشد للمهمات «الانتحارية»، وتجعل الموت سلاحاً يتفوّق على الحياة، لكنه فكر يفتقر من جهة إلى المعاصرة، ومن جهة أخرى يستخدم لتنفيذ أغراضه كل أسلحة العولمة، من اعتماد على التقنية الحديثة واستخدام الطائرات، والاستفادة من الشبكات الإعلامية.

بل إننا أمام جزء من هذا الفكر «عشوائي وخرافي» كما حدث في ادعاء «القاعدة» أخيراً أنها خلف «تظليم» مدن عديدة في شرق الولايات المتحدة في الشهر الماضي، أو «تظليم» جزء من مدينة لندن! وتبيّن أن الحادثين حصلا بسبب خلل فني لا بفعل فاعل.

ذاك الإعلان يدعو المراقب للتنبيه إلى أن «القاعدة» ليست تنظيماً تسلسلياً بالغ التواصل الحلقي، بل هو «تساند فكري» يرفع علمه أقرب الناس للفعل الثأري في أي أرض هو فيها. لذا نجد أن

الانتماء لـ«القاعدة» هو انتماء لعنوان الرفض، تحت مظلة محاربة العدو، وهو رفض غير ممنهج، ولكن في غياب تعبيرات ممنهجة للصلاح والتغيير، وتحقيق الحد الأدنى من مطالب الناس الحياتية والإنسانية، يصبح هذا الفكر والعمل الذي يقوم به هو السائد.

وستنظم تحت راية «القاعدة» الهلامية والواسعة زرافات من تلك «الأقلية» المسفّهة والمهمّشة والمعزولة والمحرومة، إلى أن تجد الغالبية أن لها مصلحة في زجر هؤلاء والوقوف أمام انفلاتهم، بتقديم بديل خلاص معقول فكراً وعملاً.

مواجهة ذلك الفكر مسيرة وليست قراراً أمنياً أو سياسياً أو حتى اقتصادياً، بل هي مسيرة قد تستغرق من الوقت والجهد الكثير، إلا أن عدم البدء بها قد يحقق بعض ما تصبو إليه «القاعدة» ومروّجو فكرها على الفضائيات العربية.

لقد جاءت نتيجة عمل «القاعدة» بالضدّ لما أرادت أن تحققه، ولم يدر في خلد قيادتها الفكرة القائلة أن العمل السياسي «يقاس نجاحه بالنتائج، لا بالنيات». فالنتائج حتى الآن وخيمة ومضادة للأهداف.

فإن كانت «القاعدة» ترغب عن طريق «الإرهاب» في تغيير الأنظمة المحلية التي تتوجع من سياساتها، فذلك لم يحدث، بل أصبح الحرب على الإرهاب ذريعة لتركيز سلطة أكثر ووأد الأصوات المطالبة بالتغيير، فأصبحت الدول أكثر بوليسية من ذي قبل. وإن كانت ترمي إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، فقد أصبحت الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق وتقريباً في كل مكان، وزوّدت أعمال «القاعدة» الولايات المتحدة بنفوذ إقليمي ودولي قد يستمر لعشرات السنوات المقبلة، وعززت عالمياً من سياساتها. وإن كانت «القاعدة» تروم نصرة الفلسطينيين وإضعاف إسرائيل، فيكفي إلقاء نظرة على الوضع الفلسطيني لنصل إلى أن العكس تماماً قد تحقق.

إن مقاومة البؤس وفقر التنمية (إن كان ذلك هو الهدف) لا تحققها أفكار تريد منع الكهرباء من أجل إضاءة الشموع، كما أن فشل التنمية لا يتعلق بصدام الحضارات، ولا بصدام الأديان، إنه يتعدّى بكثير مقابلة «الإسلام» بـ«أميركا» التي تريد القاعدة وفكرها وممارساتها حصرها في تلك الثنائية، وإيهام العامة بذلك. إن البؤس نتيجة افتقار جهد تنموي واقتصادي واجتماعي لفترة طويلة من الزمن، وقتل النفس لن يحقق التنمية المنشودة، وإزالة القهر والفقر.

فعلى صفحة الأرباح والخسائر يرى كل عاقل أن الخسارة التي تحققت للجمهور العربي أفدح من الأرباح بكثير، إن وجدت أرباح، ذلك لأن بندقية «القاعدة» لم يكن خلفها فكر منطقي مستنير ينظر إلى المستقبل، بل كانت تُحمل على كتف فكر عبثي ينظر في مرآة عاكسة إلى الماضي بكل ظلامه وسوداويته.

ما يؤلم في الذكرى الثانية أن هذا الفكر هو المتاح لشعوب وصل بها الإحباط أسفل القاع، وليس أمامها طريق أمل.

والسؤال المطروح علينا جميعاً في أسبوع الذكرى والتذكر، كيف لنا كشعوب أن نتكيّف مع الشبكة العالمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم العالم العولمي اليوم، من الصين حتى جمهوريات أفريقيا، فهل كتب علينا أن نظل خارج ذلك العالم، وإلى متى؟

كيف تُسبب لنا «المُهرة» انتشار الإرهاب!

القصص التي خرجت من سجن أبو غريب في العراق من تعذيب للسجناء والمعتقلين العراقيين على أيدي الجنود الأميركان وضباطهم قصص يندى لها الجبين، وفاجعة لكل من قرأ التفاصيل أو حتى شاهد الصور التي خرجت من ذاك المعتقل أو من معتقلات أخرى في جنوب العراق وشماله، وهي مدانة بكل المقاييس، ولا يمكن قبول تبريرها بأي شكل ولا أي ذريعة.

لاقت تلك القصص ما تستحقه من إدانة من كتّاب وسياسيين عرب بادروا بالكتابة عنها واستنكارها بأقوى التعبيرات والمطالبة بإدانة الفاعلين، وخيراً فعلوا.

كل ذلك جيد ومرحّب به، إلا أن بعض الكتّاب العرب الذين دانوا تلك الأفعال البربرية كانوا قد برروا ما قام به النظام العراقي السابق، من قتل وتعذيب إلى درجة أن بعضهم استهجن القول إن المقابر الجماعية هي من صنع النظام السابق وتدبيره، بل قال بعكسها.

السمفونية العربية في إدانة التعذيب الأميركي في العراق، وهي محقة في ذلك كل الحق، لم تلتفت ولا لحظة إلى أشكال التعذيب في السجون العربية الممتدة على الساحة طولاً وعرضاً، وتاريخها معروف اليوم بتفاصيله، ولم تُكتب فيها المقالات فقط، بل والكتب التي أظهرت مدى القسوة والصلف والاستهتار بالآدميين وفي معاملة المسجونين، وخاصة السياسيين منهم.

لقد تبنّى كثيرون منا مقولة «الكيل بمكيالين» وكانت دائماً تقال في صدد موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية. وهي مقولة صحيحة وثابتة ومعبّرة عن واقع، إلا أن هذه المقولة نفسها تنطبق على إدانة «تعذيب المسجونين» على أيدي السلطة الأميركية القابضة على شؤون العراق، ولا تدين في الوقت نفسه، بالقوة نفسها، ما يحدث في بعض سجوننا العربية، لا في التاريخ الماضي الذي عرفنا جزءاً منه من خلال الكتابات اللاحقة، ولكن الممارس اليوم.

هناك العشرات من أهل الرأي العرب في السجون اليوم، بعضهم معروف بالاسم، وبعضهم قضى حتى الآن عشرات السنوات، لا نعرف عنهم شيئاً يذكر، كل ما نعرفه بين الفترة والأخرى انتقال بعض أسمائهم إلى الرفيق الأعلى.

هذه الثنائية تظهر في استنكار كل ما يقع من تعديات من سلطات خارجية، وفي التناسي أو التجاوز أو التغافل عما يقع من تعديات إنسانية تصدر عن سلطة محلية.

تلك إشكالية ثقافية عربية بالغة العمق والدلالة، وهي إشكالية إن لم نتخلص منها ونناقشها علناً، فسنظل على رغم كل لجان وجمعيات حقوق الإنسان العربية المنتشرة بيننا، أناساً نستسهل الاضطهاد ونوافق على نقص الحريات، بمسمّيات عدة، مع الأسف منها «الوطنية» ومنها ربما «محاربة الأجنبي».

صحيح أن ما ارتكب ضد المعتقلين العراقيين عمل وحشيّ يُهين كرامة الإنسان، وعمل مدان أيضاً. ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأعمال قد كشفتها مؤسسات غربية أميركية في الأساس، وتحدّث عنها المسؤولون الأميركيون بارتباك، وقدّم بعضهم الاعتذار الخجول والوعد بتعويض كل من تضرّر. بل وأصبحت سبّة في جبين بعض السياسيين مدانة ومرفوضة. وهنا المفارقة التي يجب أن نلفت النظر إليها، وهي أن المجتمعات القائمة على استقلالية المؤسسات وعلى مراقبة بعضها بعضاً، تكشف عيوبها في وقت ما، وهي عيوب ينفر منها الأغلب الأعم من الشعب، وتدان سواء إدانة رمزية ومعنوية، أو إدانة قضائية، يجب بعده قصاص القائمين عليها من دون أن يفلت من شبكة القصاص كبير أو صغير، منفّذ أو آمر. ولكن هذا الكشف يقلل من الآثار الضارة لاحقاً ويمنع أو يقلل من ارتكاب الجرائم نفسها.

المأساة أن لا يكشف مثل هذا الأمر غير الإنساني إلا بعد سقوط النظام في بلداننا حيث تُكمّ الأفواه، وتغيب المحاسبة، ويجري التسامح مع أشكال غير إنسانية في سجوننا العربية، من تعذيب مقزّز. مثل تلك الأفعال تفرخ في نهاية الأمر الإرهاب الأعمى الذي يشكو منه الجميع. وقصة المرحوم سيد قطب وتحوّله في السجن إلى داعية للتكفير، ورفض المجتمع، قد ردّدت أكثر من مرة في أدبياتنا العربية للتدليل على تلك المقولة.

إلا أن لديّ قصة أخرى، هي أقل من سابقتها انتشاراً لدى الرأي العام، وإن لم تكن أقل منها تعبيراً. فقد روى لي الصديق سعيد الكفراوي، وهو قاص مصري من جيل الوسط، أنه بعدما أصدر «المُهرة» عام 1969، وهي قصة طويلة تحكي حكاية شقيقين يملكان مهرة، يتحكم فيها الشقيق الأكبر ويستخدمها كما يشاء، ويحرم منها الشقيق الأصغر، على رغم عناية الأخير بها واهتمامه.

ويُتهم الكاتب بعد صدور الرواية، بتهمتين، إحداهما أنه شيوعي، وأخرى أنه «إخواني»! ويدخل السجن ويتعرّض للتعذيب، مثل غيره، لأن «المهرة» هي مصر والشقيق الأكبر هو عبد الناصر، كما قرّر سجّانوه!

تعذيب الكفراوي في السجن هو الإشارة الصغرى للمغزى. أما المغزى الأهم فقد كان يجاور زنزانته رجل ضرير، يعمل كفقيه متوسّط الحال ومتوسّط الثقافة في إحدى المدن الصغيرة، ومتّهم أيضاً بالإثارة وتأجيج الجماهير بعد عام النكسة! وكان هذا الضرير يؤخذ كل ليلة لحفلة التعذيب المتعدّد الأشكال، ثم يُترك ليجري في الممرات الضيقة في السجن يضربه جدار ويصده آخر. وحتى تختصر قصة طويلة مؤلمة، فإن هذا الضرير هو عمر عبد الرحمن، الذي أصبح في وقت لاحق «مفتي الجماعات الإسلامية» الجهادية، وانتقل من سجن في بلده إلى سجن في بلاد العم سام، لكنه ترك مرارة في نفوس شباب قاموا بعد ذلك بترويع الآمنين.

الحل الأمني لا يجدي، قد يحقّق بعض النتائج على المدى القصير، لكنه يترك آلاماً غير قابلة للاندمال يعود إليها التاريخ ليأخذ عبرة. لقد حوّل الاضطهاد والتعذيب في السجون العربية جماعات كثيرة من «مرجئة» إلى «جهادية» وهي الأكثر خطورة فكراً وعملاً.

جميل أن ندين ما قام به السجان الأميركي في أبو غريب وغيره من السجون من فعل وحشي لا يمكن تبريره أخلاقياً، بل إن واجب الإدانة محتم، والأجدى والأكثر شجاعة أن ننظر بين ظهرانينا، لنرى كم من بني جلدتنا استعذب التعذيب حتى أصبح خبز يومه، وترك لنا عشرات من الحاقدين، لأننا لم نترك لهم حرية القول، فتحولوا إلى خراب الأوطان.

لماذا لا يجري الحديث بصوت مسموع عن أسباب ما نحن فيه؟

الكتابات الكثيرة التي تدين الولايات المتحدة على أنها المسبّب الأصلي للإرهاب الذي تعيش فيه البلاد العربية من أقصاها إلى أقصاها، بعضه ناعم ومرن (إرهاب فكري) وبعضه خشن ومتوحّش (قتل الأبرياء وقطع رقابهم)، قد شبعنا منها، فاللعنات على أميركا لا تفيدنا بشيء البتة، غير تأخير اعترافنا بأسباب الإرهاب وبالتالي تأخير علاجه، وهو مرض عضال يسري في الجسم العربي لن توقفه لعناتنا لأميركا.

لنعترف بأن أميركا لها قسمة في ما يحدث (تناصر إسرائيل من دون النظر إلى اضطهاد الفلسطينيين، إخوتنا في اللغة والدين والأرض) ولكن القسم الأهم في ظاهرة الإرهاب المتفشي من

الجزائر إلى الخليج، له علاقة مباشرة بنا، من دون أي اعتذار أو تمويه.

هذا الإرهاب له درجات وتنوعات، لكنّ له جوهراً ثلاثي الأبعاد. فهو متولد من إحباط من جهة، ومن تثقيف خاطئ وطويل المدى من جهة أخرى، ومن نقص في السير بالمجتمع إلى شواطئ آمنة يحقق فيها المواطن العربي عيشه وكرامته، وينال حقوقه من دون تعثر أو منة.

فلنسمِّ تلك الأمور بأية أسماء نريدها (ديموقراطية، حريات، سماع صوت المواطن من خلال المؤسسات)، أي تسمية يمكن أن تسد الفراغ الذي وجدت الشعوب العربية نفسها فيه. إلا أن مضمون هذه التسميات غير موجود اليوم في فضائنا العربي إلا نسبياً.

سواء كان الإرهاب ناعماً أو خشناً، علينا أن نعترف بأنه سبق بن لادن، وقد يبقى بعده. فبن لادن لم يكن في مصر أو البوسنة أو حتى كشمير، الإرهاب له هدف، وهو أن تقوم الدولة بالتشديد على الجمهور في حركته ومعاشه ومضايقته في حركته وانتقاله، لا لأنها تريد التضييق على الناس، بل لأنها تريد أن تلاحق الإرهابيين، الأمر الذي يقع في صلب استراتيجية الإرهاب، ليس الذي نراه اليوم فقط، ولكن الإرهاب التاريخي منذ جماعات الإرهاب في روسيا القيصرية. فذاك التضييق تعتبر استراتيجية الإرهاب أنه يصب في مجراها، وتلتقط من ذاك التضييق والملاحقة كوادر جديدة تنظم لها وتتجنّد للسير خلفها.

الإحباط المتولد من عدد من الممارسات السلبية الطويلة المدى والغور يؤدي إلى الخروج على المجتمع، وهو خروج قد يأخذ شكلاً سياسياً يسارياً أو يمينياً أو قد يحتمي بالدين. إلا أن أدواته ونتائجه واحدة، بدليل أن المتطرفين يستخدمون المنتج الغربي في التبشير لأفعالهم (الانترنت وغيره).

في الإطار التثقيفي، الإسلام هو دين المسلمين جميعاً، وهم أكثر من مليار ومئتي مليون مسلم اليوم، يشكل العرب حوالى 15 في المئة منهم فقط. من هؤلاء الـ15 في المئة أقلية قليلة (ربما بالآلاف) يحملون الفكر الإرهابي. فالفكر السياسي المتطرف، يمثّل من المسلمين الهامش لا القلب، وأول خطأ استراتيجي في الحرب على الإرهاب المتفشي هو نعته بأنه «إسلامي» أو محاربته من داخل الخطاب الإسلامي، تلك خطيئة في التفكير تسبّب اتساع الظاهرة لا تقليصها. فكيف يتجاور الإسلام بالإرهاب، معظم المسلمين لا ناقة لهم ولا جمل فيه، أليس ربط الاثنين معاً نفاقاً أو جهلا ووقوعاً في المحظور؟

ولأن الإسلام دين هذه الملايين من البشر، فله تجلياته الحياتية المختلفة والمتعددة بالضرورة، هذه التجليات ليست من صنع الحاضر المعيش فقط، ولكنها تاريخية أيضاً. وليس هناك عاقل من

المسلمين اليوم أو في السابق، يرى أو رأى أن يكون المسلمون خاضعين لشكل واحد من الممارسة، خصوصاً في المعاملات، فلا تربطهم «جماعية وواحدية» في كل شيء. فقد تعددت الاجتهادات بتعدد المناطق والبيئات الثقافية على امتداد عصور التاريخ. واختلفت الممارسات، وبعضها يسمّى اليوم طوائف، أو فئات أو مذاهب أو مدارس، وتوافق الجميع على أن عبادة الله في الأرض لها اجتهادات مختلفة، وأن الإصرار على شكل واحد موحّد للإسلام في معاملات الدنيا، كما تعتقد أقلية من الناس، هو مجلبة للضرر العام، وابتعاد عن المنفعة الكلية. كما أن المعاملات تتغيّر حسب الأوضاع والظروف.

المكوّن الصلب والمكوّن المرن في ردع الإرهاب

الدولة الحديثة التي تتعامل مع هذا العالم المتقلص المسافات والمتجاوز للحدود والمتداخل الثقافات والذي ألقى الاختلاف في الزمن، لها قواعد هيكلية تصلح بها المجتمعات جميعها، وكلما قربنا من الاعتراف بالاجتهادات المختلفة، سحبنا البساط من تحت أقدام أولئك الذين اعتقدوا، بسبب التثقيف الخاطئ، أنهم «الفئة التي تملك كل الحقيقة عن الدين والدنيا» تنقض الآخر المختلف وتعاديه. مثل هذا التفكير يفسد جمالية التنوّع، فحكم الخالق في المعاملات فسّره المخلوق أكثر من تفسير، ما دام متمسكاً بالمقاصد، وكلها مقبولة.

الإرهاب لا يتحوّل من فردي إلى جماعي إلا إذا وجد في النسيج الاجتماعي ما يرفده بالدعم المالي أو المعنوي أو كليهما، كما أن النجاح الحقيقي لاقتلاع الإرهاب هو في اجتثاث مسبّباته ودوافعه، وتجفيف منابعه الفكرية والمالية وفتح قنوات التأويل والجدل الإيجابي في المجتمع. وهو عمل طويل المدى يحتاج إلى بداية، إلا أن له آليات لا يجوز لنا تجاوزها، حرب الإرهاب يجب أن تمزج بفاعلية وابتكار بين المكوّن الصلب (الردع الأمني) والمكوّن المرن (الأمل في التغيير والتثقيف الإيجابي) وإدارة الاثنين معاً ليرى المواطن إيجابيات الثاني، ولا تؤثر عليه سلبيات الأول.

الأمثلة حولنا واضحة، فالدولة المصرية لم تستطع أن تجتث الإرهاب كاملاً، فالاسترخاء الملاحظ في المجتمع المصري اليوم يعني أن الإرهاب (الخشن) قد تراجع إلى الخلف بسبب المكوّن الصلب، وبقي الإرهاب الناعم (الفكري) تتبعه بالطبع ملاحقات وسجون، وتنتج عنه تقلصات لا تستبعد عودة ما للإرهاب الخشن أيضاً بسبب تأخر الأمل في التغيير. وكذلك في الجزائر، فعلى رغم صدور وتفعيل (قانون الوئام الوطني) الذي جفف بعض مصادر الإرهاب الخشن، إلا أن عدم الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والسياسية قد سبّب ويسبّب التقلصات في المجتمع الجزائري المشاهد اليوم.

حقيقة الأمر أن أي دولة عربية، بسبب التمنع في اتخاذ خطوات أصبحت واجبة في الإصلاح واستخدام المكوّن المرن لتجفيف المنابع، ليست ذات مناعة كاملة ضد الإرهاب. الإرهاب في نظري يتصاعد طردياً مع الفساد المالي والسياسي، وهو يتصاعد طردياً مع قلة العدالة أو تحريفها، ويتصاعد طردياً مع القيمة الإيجابية التي يضعها الإعلام لممارسات الإرهاب في مناطق أخرى من البلاد العربية.

الإعلام السلبي يخلق بيئة صالحة للإرهاب

هنا مكمن المخاطر في توسيع دائرة الرضى عن الإرهاب، عندما يوصف بشكله وممارسته على أنه «مقاومة» حيث يقوم بعض الإعلام العربي باعتبار الإرهاب في العراق مثلاً أو في السعودية كمثال آخر أو في الجزائر، حرباً ذات قيمة أخلاقية عالية، وفي الوقت نفسه يدين الأشكال نفسها من الإرهاب في أماكن أخرى لا تناسبه؟

فبماذا نفسّر تلبيس إرهاب «الزرقاوي» مثلاً في الفلوجة العراقية لباساً بطولياً في بعض وسائل إعلامنا وهو يقوم بذبح الأبرياء. بل إن هذا الأعلام يتسابق في الحصول على مثيرات للإرهاب مثل بيانات الظواهري أو بن لادن. إن مثل هذا الإطراء أو التمكين في وسائل إعلامنا والتغافل عن نتائجه السلبية، يعني رفعاً للقيمة الأخلاقية لمثل هذا العمل أو الخطاب وتشجيعاً لآخرين أن يفعلوا ما فُعل في أرض أخرى.

ولعل من الغفلة تجاوز حقيقة التعاطف الكبير لدى جمهور عربي، قد يكون واسعاً، لمثل هذه الأعمال، ليس حباً في ما يجري ولكن إحباطاً من الواقع. وفي الوقت الذي يتجاهل فيه هذا الإعلام تبصير الجمهور بمستحقات الإصلاح وطرقه، وهو جمهور تقول لنا كثير من استطلاعات الرأي المحايدة إنه يبدي رغبة قوية في الحكومات المنتخبة والحريات الفردية والعامة والخيارات الاقتصادية ذات المنحى الخاص، والمساواة في الفرص، واحترام حقوق الإنسان.

لعل قراءة مسيرة الإرهاب في البلاد العربية تعطينا بعض الإشارات المهمة. نرى أن الإرهاب الخشن أقل في نوعين من بلاد العرب، النوع الأول يأخذ بالديموقراطية النسبية، أو بالتراضي الاجتماعي. والنوع الثاني عن طريق تقسيم أفضل وربما أعدل للثروة الوطنية، فيمتص الإحباط أو تقل درجته، وبلاد أخرى تأخذ بالقسوة والصلف إلى حد قلع عيون المتهمين بالإرهاب بشوك الطعام! على حد تعبير أحد المعلقين الذين كتبوا عن القمع في ربوعنا.

إلا أن العقل يميل إلى القول إن الأول الذي يميل إلى الأخذ بسياسة إعادة الامتصاص في النسيج الاجتماعي وبترجيح سياسات تقوم على الاستيعاب والمرونة وقبول التعددية وإقامة المؤسسات وإشاعة الأمل في المستقبل، له إمكانية البقاء أكبر بكثير من أنظمة اقتلاع العيون (الرمزية أو الحقيقية)، لأن مثل ذاك التوجّه قد يبقي عنق النظام خارج الماء ولكن لوقت قصير، والوقت هنا الذي لا يحسبه البعض يتحول ضده.

مستقبل العرب رهن بتنويرهم، واشتداد ضغط الواقع الداخلي والخارجي يشير إلى فشل الدولة العربية في مواجهة هذه الضغوط وفي رؤية المتغيّرات، ونجاحها فقط في صناعة الأصنام التي ليس لها آذان.

لماذا صناعة الكراهية؟

قبل أن أغادر بيروت متوجّهاً إلى المغرب بدعوة من الصديق محمد بن عيسى، ومقصدي مدينة أصيلة التي تحتضن بين شوارعها الضيقة وبقلب كبير مهرجاناً سنوياً حافلاً أصبح علماً في المهرجانات الثقافية، من أجل حضور ندوة فكرية عن العلاقات العربية الأميركية، وجدت في أحد الشوارع المتفرعة من شارع الحمرا في بيروت لافتة كبيرة تقول «قاطعوا البضائع الأميركية»، وعلى جانبي الطريق تئز السيارات الأميركية المملوكة إما للبنانيين عادوا من المهجر موقتاً، أو لزوّارهم الخليجيين الذين ملأوا هذا الصيف شوارع بيروت، كما أن الإعلانات عن سجائر مارلبورو، وهي بالمناسبة أميركية، هي الأكثر والأكبر حجماً وموقعاً في كل مكان تقريباً.

في أصيلة على شاطئ الأطلسي حمي النقاش بين زمرة عربية وأخرى أميركية. ومثل التناقض في شوارع بيروت، تجد التناقض في المواقف في مركز الحسن الثاني للملتقيات الفكرية.

الأميركان قادمون من بلد واحد متفرّقي الأفكار والتوجهات بالنسبة إلى سياسة بلدهم تجاه العرب، إلا أن مرجعيتهم واحدة، والعرب قادمون من بلدان عربية شتى، يريدون أن يظهروا بمظهر واحد في العلن، حيث الجمهور المكتظ في المدرج الكبير يراقب، بإسناد مرجعي سلبي تجاه الولايات المتحدة، إلا أن لهم عدداً وافراً من المرجعيات.

علاقة الولايات المتحدة بالعرب متغيّرة، وقد كانت إيجابية لزمن طويل، ربما طوال النصف الأول من القرن العشرين وما قبله، ولم تتغيّر جزئياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبما أنها تغيّرت

إلى الأسوأ، فقد تتغيّر إلى الأفضل، تلك قاعدة يجب أن لا نتجاوزها، فليس بين الدول والشعوب علاقات دائمة ومستمرة لا تتغير، أكانت سلبية أم إيجابية.

علاقات العرب مع الولايات المتحدة حديثة نسبياً، لم تشارك الولايات المتحدة الأميركية في وراثة أو تقاسم التركة العثمانية في البلاد العربية، حقيقة الأمر أن من أذاق العرب الأمرّين لفترة طويلة من الزمن، هما القوتان الغربيتان بريطانيا وفرنسا، وعلى الأقل أصبحت واحدة منهما (فرنسا) بعد ذلك قريبة إلى قلب العربي، وما حدث تجاه فرنسا يمكن نظرياً أن يحدث تجاه الولايات المتحدة.

ينقل لنا أحد المشاركين النشطاء في الثورة المصرية عام 1952، وهو السيد خالد محيي الدين في مذكراته المنشورة، شيئاً لافتاً للنظر، يقول إنه كان يكتب بعض منشورات الضباط الأحرار في مصر قبل الثورة، وكان يشير في بعضها للإمبريالية البريطانية والأميركية، فيشطب جمال عبد الناصر كلمة «الأميركية» ويبقي البريطانية.

نشاط الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وما قبله في بلاد العرب كان نشاطاً تبشيرياً، منطلقاً، كما نعرف، من تصوّر مسيحي مثالي لهداية الآخرين. وركز هذا النشاط أعماله على التطبيب والتعليم ثم التبشير، ولعل نصاً مهماً ذكره مسيحي عربي هو أمين الريحاني، في كتابه «ملوك العرب»، يبيّن لنا محدودية «الفهم» الأميركي للعرب والإسلام منذ ذلك الوقت، إذ لاحظ الريحاني نشاط المبشرين في دول الأطراف حول الجزيرة العربية، وهي الدول الخليجية التي زارها في العشرية الثانية من القرن العشرين، فكتب أنه نصح الإرساليات الأميركية هناك بأن تركز عملها على التعليم والتطبيب، لأن العرب لن يتركوا دينهم أبداً. ومن المفارقات التاريخية أن من تحوّل إلى الإسلام ممن احتك بالثقافة العربية بعد ذلك، كان من المسيحيين بعدد أكبر وأكثر مما استطاعت الإرساليات التبشيرية تحويل المسلمين إلى مسيحيين!

العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة بدأت بحصول بعض الشركات النفطية الأميركية على امتيازات للتنقيب وتصدير النفط العربي، والصناعة النفطية هي صناعة أميركية، فبمقدار ما تحتاج الولايات المتحدة إلى العرب يحتاج العرب إلى أميركا، وتصاعد حضور الولايات المتحدة بعد الخمسينيات من القرن الماضي بدءاً بالحضور الاقتصادي ومن ثم السياسي، في الوقت الذي انحسرت فيه القوتان البريطانية والفرنسية عن الساحة الدولية، وتحول الحضور الأميركي، من حضور هامشي إلى حضور قوي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط، من اليمن حتى العراق، ومن الخليج حتى المغرب.

ظهر في ندوة أصيلة أن هناك عدداً من الأساطير غير العقلانية العالقة بين العرب والأميركيين، وخلطاً غير منطقي بين الخرافة والمصلحة. وتبيّن بعد النقاش أن أي فريق لا يستطيع أن يقاطع الآخر! هناك من يؤمن من العرب بمثل الشعار الذي علق في بيروت، بمقاطعة أميركا، ولكن العرب جربوا ذلك عدداً كبيراً من المرات، وهناك من الأميركيين مثل المرشح جون كيري، من يعتقد بأن بمقدرته الاستغناء عن نفط العرب، والاثنان يتحدثان عن خرافة أو أسطورة، لا عن واقع سياسي معيش!

وهناك من العرب من أكد أن «الولايات المتحدة تقودها فئة صغيرة متطرفة، معظمها يهود» وهو تصوّر خرافي آخر، كما أكد الجانب الأميركي، فهناك تأثير، يختلف البعض على مدى عمقه، لأسباب سياسية واقتصادية أو إعلامية، ولكن بالتأكيد ليس هناك سيطرة، بالمعنى المطلق للمفهوم.

بعض العرب يرتاح إلى القناعة القائلة بـ«السيطرة الكاملة لإسرائيل على الولايات المتحدة»، وهو قول مريح يزيح المسؤولية عن النفس، إلا أن هذا القول يؤكد خرافة أخرى وهي أن هناك قدرة مطلقة للولايات المتحدة على كل تفاصيل السياسية الإسرائيلية وقيادتها بهذا الاتجاه أو ذاك. تلك ليست بحقيقة مطلقة على الأرض، هناك التزام أميركي بأمن إسرائيل، وهناك قدر من إمكان الضغط، هذا شيء، والقدرة المطلقة على تحديد السياسة الإسرائيلية في كل المجالات شيء آخر، وكلما استطاع العرب التفرقة بين هذا وذاك، استطاعوا أن يحددوا موقفاً عقلانياً.

في السنوات الأربع الأخيرة كانت هناك «هجمة» من المبادرات الأميركية تجاه إيجاد حل معقول لما يحدث في فلسطين، كانت قمتاها اجتماع كامب ديفيد عام 2000 الذي رعاه بيل كلينتون، والقمة الأخرى هي الوعد بإقامة دولة فلسطينية، ومن ثم اجتماع شرم الشيخ الذي رعاه بوش الابن، وحضره عدد من الرؤساء العرب (منهم أبو مازن) رئيس الحكومة الفلسطينية الذي لم يتمكَّن، بسبب مشكلات الداخل، من إتمام مهمته.

إلا أن هذه الهجمة من المبادرات لم يتسنَّ للفلسطينيين ولا العرب مقابلتها بالمثال من حيث القبول والمبادرة والمتابعة، وكانت ردة فعل السلطة الفلسطينية متردّدة وغير حاسمة.

في الموضوع العراقي كان تساؤل الأميركيين في الندوة، ماذا يمكن أن نفعل، قال لهم بعض المتخصصين، أخطاؤكم كثيرة منها حل التنظيمات الرسمية خصوصاً الجيش والشرطة، إلا أن كثيرين كانوا مسرورين من الفعل الأول والأساس، وهو تخليص العراق من دكتاتورية متسلطة.

ستبقى صناعة الكراهية ضد الأميركيين صناعة مزدهرة في العالم العربي، عن حق قليل وباطل كثير، المطلوب هو رؤية معكوسة تقدّم التساؤل الأهم، وهو إذا كانت الماكينة الإعلامية العربية

تضخ كل هذا الكم الكبير في رعاية كل الخرافات، فمن أين ستظهر الحقائق؟ والى أين سيقود الصراع؟

مع مغادرة مدينة أصيلة، توافق كثير من الحاضرين، على أن الاحتقان والتأزم إلى حد الانفجار لن يفيدا أياً من الأطراف العربية ولا الطرف الأميركي، فتحت الضغوط المتصاعدة والمستمرة للإصلاح وصل الجميع إلى اقتناع بأن الإصلاح له طريقان، صاعد وهابط، ومن دون آلية لتحويل الكلام إلى خطط صالحة للتنفيذ، سيبقى العرب يلعنون أميركا في العلن ويتعاملون معها في الوقت نفسه، وتبقى أميركا تطالب بالإصلاح في العلن وتسكت عن الكثير على الأرض، فكيف يمكن تحويل النزاع إلى شراكة؟

أولويات العرب... قراءة في المعكوس

معظم ما يكتب ويعلق عليه ويحوز اهتمام أكبر عدد من القراء لا يخرج في ديارنا العربية عن ثلاث في الدائرة السياسية: فلسطين، العراق، العلاقة مع الولايات المتحدة. وعلى رغم أن هذه القضايا لها علاقة بمعظم ما يواجهنا، إلا أنها أولويات مقلوبة على رأسها، وهروب من مواجهة الحقائق الماثلة، بالقفز عليها بعيداً عن المستحقات الآنية، التي إن وجد الحل لها، فقد يقود ذلك الحل في نهاية المطاف إلى مدخل مناسب لتجاوز بعض تلك القضايا التي يعتبرها كثيرون مركزية. فتدمير القدرة على الصمود أمام ما تمثّله القضايا العربية الكبرى من تحدّ، أو ضعف مواجهة التحديات التنموية الشاملة للعرب، لا يخرج سببه الرئيسي عن العطب من الداخل.

قليلاً ما نلحظ الحديث المكثف عن أسباب ومظاهر هذا العطب الداخلي العربي، وقليلاً ما نقرأ مثلاً عن التربية والتعليم، ومستوى خرّيجي الجامعات العربية، وحالة البحث العلمي في بلادنا. لكننا في سباق محموم لمناقشة من يلي الأمر، وكيف يجدّد له، ولا يستغنى عن عبقريته، التي فشلت سنة بعد أخرى، وعقداً بعد عقد، في الاهتمام بقضايا مركزية مثل التعليم والبحث العلمي، على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما اعتبرت تقارير اليونيسكو أنه أحد التحديات الأربعة التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين!

معظم مدارسنا وجامعاتنا يقوم بتأهيل طلابنا على نمط «الاستهلاك» لا القدرة على الإنتاج، وهذه المؤسسات تضخ كل عام آلاف الخريجين إلى ساحة البطالة، لا لأنهم عاجزون وغير راغبين في

العمل، بل لأن تأهيلهم لم يصل إلى حد تنمية قدراتهم الذاتية، وسوق العمل لا تتوفر فيها أية فرص، لذا فإنهم يخرجون إلى الشوارع جاهزين للاختطاف من جانب خطاب التطرف.

وعلى رغم أهمية ومركزية هذا الموضوع، التعليم والتدريب والبحث العلمي، فإنه متروك للتداول بين المتخصصين في أروقتهم المنعزلة، ومع ملفاتهم المتضخمة، بعيداً عن التناول العام والساخن المفروض أن يكون من أولويات الاهتمام العام.

نأتي إلى أولوية أخرى من أولوياتنا لنراها أيضاً مقلوبة رأساً على عقب، فالحديث يطول ويتشعب عن الحلال والحرام، مقتطفاً من اجتهادات تاريخية قال بها رجال عصر مضى، هدفها دخول جنة الرضوان في ما بعد الحياة الدنيا، وتتجاوز مثل هذه الأطروحات حقيقة مركزية هي أن الدين هو حياة الناس التي يعيشونها، وكل التعاليم الايجابية، في أي دين، هي تعاليم لها علاقة مباشرة بتحسين حياة البشر على الأرض، التي تقود، إن نجحت في الأرض، إلى حياة أفضل في السماء.

ما هو متاح للقراءة اليوم في الكثير من منتجنا الثقافي المقروء أو المرئي هو أفضلية الحياة الأخرى على الحياة الحالية، حتى لو كانت الحياة الحالية تئن من التخلف والفقر والحاجة والجهل والمرض والبطالة، وهو العكس تماماً لما دعت إليه الرسالات، وما بشّرت به، مباشرة أو بطريق غير مباشر.

وإذا كان الأمر هو الحديث عن الحياة، فإن تقرير الشفافية الدولي الذي نشر أخيراً يصنّف، من دون مواربة، موقع العرب المتدنّي (في متوسطهم) من سلّم العيش التنموي في هذا العالم المزدحم. فقد جاء موقع كثير من الدول العربية في آخر السلّم متأخراً عن كثير من الدول، وهو أمر يقود إلى الاستنتاج بأن الفساد متفشٍ ومعطل للتنمية، وهو جدار ضخم من بين عدد من الجدران، يحول بين العرب وبين التقدم، وعلى رغم ذلك فإن حاجز التعتيم، أو قل تجاهل سور الفساد، لم يتوفر له من حبر وجهد فكري في كتاباتنا العربية ربع ما توفر لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي، رغم أن الأول، في التحليل الأخير، يفوق ضرره ضرر الثاني، لأنه بارتفاع حاجز الفساد يظل جدار الفصل العنصري عالياً ومتمكناً!

يبدو أيضاً أن انقسام العرب في السابق بين معسكر اشتراكي وآخر رأسمالي أو تحت مسمّيات مختلفة، هو الذي يسود الآن، وإن كان تحت ظـــلال أخرى. فهناك من هو معـــلق بواشنـــطن بشـــكل أو بآخر، وهناك من يرى أن الارتباط بأوروبا الـــيوم أو بالصين في المستقبل المـــنظور هو أفضل الـــحلول المتاحة لإبقاء الرأس فوق الماء. ولا يتوفر نقد حقيقي في خطابنا العربي لمثل هذه الأطروحات الجزئية، وكل ما هو مطروح هو امتداد لما حصل في الماضي، وهو انقسام

العرب بين أطراف دولية مختلفة، كانت في الماضي معسكراً رأسمالياً ومعسكراً اشتراكياً، وهي اليوم معسكر أوروبي وأمـــيركي، أو صيني في المســتقبل. إلا أن الحــقـــيقة التي يعرفها الجميع أن هذا الانقسام هو تأكيد للشرذمة الضارة، التي يدفع الإنسان العربي ثمناً باهظاً لها، في الوقت الذي تتكوّن فيه التكتلات العالمية للدفاع عن مصالحها المشتركة.

أما الخيار المنطقي في هذا المقام، فهو إيجاد طريق عربي متقارب، يحمل الحد الأدنى المشترك بين مصالح العرب، كما فعل الأوربيون بينهم، أو كما تفعل دول شرق آسيا، أو أي تجمع عقلاني اقتصادي سياسي في هذا العصر، لكن يبدو ذلك بعيد المنال وليس له أولوية في النقاش، بل هناك إصرار من البعض، إما على هيمنة واتباع، أو على عدم تقديم تنازلات معقولة، مع استعداد الطرفين، من يريد الهيمنة والممتنع عن تنازل معقول، لتقديم كل التنازلات المطلوبة للأطراف الغربية.

الأمثلة كثيرة في هذا المقام، فهناك اتفاقات اقتصادية تُعقد اليوم بين بعض الدول العربية وبين – مثلاً – الولايات المتحدة، تقدم فيها تنازلات أكثر مما تقدم جارة عربية لجارة قريبة، بل يجري التشدد مع الجار، ويكثر التساهل مع البعيد.

ولعل المسكوت عنه في نقاشنا العام، ما أصبح معروفاً على نطاق واسع في العالم ولا تكاد مقالة تظهر عن حال العرب اليوم إلا تتناوله، وهو المعادلة التي تقول «إن الركود السياسي في بلادنا يؤدّي إلى عدم استقرار داخلي، تظهر آثاره في أعمال الإرهاب من جانب، أو الهجرة المتدفقة إلى الغرب من جانب آخر».

وعلى رغم بساطة هذه المعادلة ووضوحها، وعلى رغم حقيقتها الساطعة، وأخذها مأخذ الجد من الدول الكبرى، نجد أن أولويات النقاش العام في ما بيننا، التي يعتمدها كثيرون على صفحات صحفنا، هي طرح السؤال الساذج: «أيجب أن يجري التغيير من الداخل أم من الخارج؟»، وكأن الداخل أو الخارج سينتظر إلى أن تحل معضلة البيضة من الدجاجة أو العكس... مثل هذا النقاش ألا يذكّر بعضَنا بالاختلاف على جنس الملائكة! في الوقت الذي تفضح حالنا «كشوف العولمة» من تقارير حقوق الإنسان إلى تقرير الشفافية إلى مؤشرات التنمية.

رغم الزيادة في الوعي العربي وازدحام فضائنا بفضائيات عربية تكاد تبلغ، نسبة وتناسباً، محطة تلفزيونية واحدة لكل نصف مليون عاطل عربي عن العمل!، أو محطة تلفزيونية واحدة لكل ألف سجين سياسي!، مع ذلك ما زال البعض يعتقد أن الوعي العربي لا يزال مغيباً عما يجري في العالم، ولا يرى الإنسان العربي التقدم الاقتصادي والسياسي الذي يجرى حثيثاً في العالم من أدناه إلى

أقصاه، وأصبح كثيرون يعرفون من الخليج إلى المحيط، أن التنمية ليست فقط دخلاً مطّرداً عن طريق التشغيل الكامل لكل الراغبين في العمل، بل إن لها – إلى جانب ذاك البعد المادي الهام – بعداً غير مادي، وهو المساواة، وحكم القانون، وإطلاق طاقات البشر في بيئة سياسية صحية، تمكن المواطن من المشاركة في عملية إدارة الحكم.

على رغم ذلك لا يزال معظم النقاش دائراً وحاراً حول فلسطين، والعراق، والجدار العنصري، ومن يفوز في انتخابات الولايات المتحدة، ومن هو أفضل للعرب، كيري أم بوش! وهي ملفّات لن تحل شيئاً مهما طال نقاشها، إن لم نقلب معادلة النقاش لتقف على رجلها.

فكر السراديب

نستطع أن نلوم الآخر بسبب موجات الإرهاب المتكررة التي تضرب مدن العراق، كما نضع اللوم على آخرين مجهولين أو معلومين في العمليات الإرهابية التي تقفز بين فنية وأخرى إلى مانشيتات الصحف العربية في بعض عواصمنا من اليمن حتى المغرب، إلا أننا لا نناقش موقفين آن لهما أن يناقشا، الأول هو ما وراء فكر السراديب المتفشي تحت سطح كثير من مدننا العربية، والذي يحيط به فكر حافظ ومشجّع، والثاني الموقف الضاغط من العاصمة الأهم وهي واشنطن تجاه مدن الشرق الأوسط ومجتمعاته.

فكر السراديب لن يذهب بعيداً عنا ويختفي بمجرد التمنّي أو بإطلاق مسمّيات سلبية على معتنقيه، مهما كانت هذه السلبية اللفظية بشعة ومقززة، فهو أمر يريح بعضنا في إطلاقها، لكنه غير مؤثر في البيئة الفكرية لهم، لأن بيئتهم المادية لم تتغير.

حقيقة الأمر أن «الحرب» العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة قد أوقعت منطقتنا من المحيط إلى الخليج، في حيرة عميقة يبدو أن لا مخرج قريباً منها.

فواشنطن بسبب تخوّفها، وقد يكون إلى درجة مَرَضية، مما حدث في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001، حوّلت مخاوفها إلى فوبيا من أية مصادر (عربية، إسلامية...).

من مظاهر هذا التخوف، رغم كل النفي، هذا التشدد الغربي سواء الأوروبي أو الأميركي غير المنطقي، في السماح لأي عربي وطئ الأراضي الأميركية، خصوصاً إذا كان شاباً دون الخمسين من عمره. ويفسّرون الموقف، وهو القريب من العنصرية، على أنه حفظ للأمن، حتى بات الحصول على سمة دخول إلى هذه البلدان دونه العقبات الكؤود، والكثير من الأسئلة التفصيلية، وقد استقر في

يقين كثير من المتابعين العرب أن الأجهزة الغربية تعرف عن المواطن العربي ممن يطلب سمة دخول لزيارة أو علاج أو دراسة، أكثر مما يعرفه جاره الأقرب، بسبب هذه اللوائح الطويلة من الأسئلة. وكنا في الماضي نستهجن أسئلة السلطات القمعية العربية على الحدود، من ضرورة وضع اسم الأم إلى اسم الجار الأقرب وتحديد الانتماء الحزبي والعقائدي، حتى غدت اليوم مثل هذه الأسئلة مسلّمة من مسلّمات الواقع في قوائم الأسئلة الغربية لطلبات سمات الدخول.

لقد زاد ذلك إلى ابتزاز غير قابل للسكوت عنه، فعلى اثر إعلان السلطات الألمانية أخيراً السماح لمواطني بعض دول الخليج بالحصول على سمة الدخول الموحّدة للدول الأوروبية في وقت قصير، واستثناء مواطني الكويت من ذلك، جرت مباحثات مع السلطات الألمانية لتفسير ذلك الاستثناء، وتبيّن أن الأسباب تتداخل معها العلاقات الاقتصادية، وتتجاوز ادّعاء الخطر الأمني المهدّد!

أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدّت إلى ظهور نظرية متعاكسة لدى الغربيين والأميركيين على حد سواء، وهي التضييق على الحريات للمواطن العربي من جهة، والمطالبة بإطلاق الحريات في دول الشرق الأوسط من جهة أخرى.

هذه النظرية المتعاكسة هيّأت جواً لفكر السراديب ينتعش ويكبر ويزداد جمهوره اتساعاً.

بسبب الحرب على الإرهاب انتشرت المعتقلات في الحديقة الخلفية للعواصم العربية، على حد تعبير المرحوم الملك الحسن الثاني، الذي قال «لكل منا حديقته الخلفية»، لكن بعض الحدائق الخلفية أصبحت أكثر اتساعاً من سواها، وأصبح التضييق على الحريات قاعدة مقبولة ما دامت ممارسة لدى العواصم الغربية، كما أصبحت للتعذيب مرجعية معروفة هي «أبو غريب» وأمثاله من المعتقلات، التي مرّ على اكتشافها هذا الأسبوع عام كامل، من دون أن تثير ما تستحقه من إثارة، والتي تفنّن فيها أهل الحضارة، وقدّموا أمثلة غير معلنة في السابق، لجواز إهانة البشر باسم البحث عن الحرية، بل أصبحت المعلومات متداولة لجهة تسليم بعض العُصاة لبلدانهم الأساسية، على قاعدة أن لتلك البلدان طريقة ناجعة لاستخراج المعلومات من أفواه المتهمين، كملئها بالبترول القابل للاشتعال حتى تسارع بالنطق، بادعاء عدم توفر مثل هذه الممارسات في المجتمع المتحضر، على طريقة تطبيق مقترحات رافائيل بتاي في كتابه الأشهر، العقل العربي، وهو عقل لا يرضخ إلا تحت التهديد والقوة الصلفة، كما رأى.

وفي هذه المعتقلات يفرّخ الإرهاب إرهاباً جديداً، وأنواعاً أخرى، نعرف اليوم قمتها الظاهرة على السطح ولا نستطيع سبر غورها، وما قد تؤول إليه في المستقبل.

يستفاد من هذه الاستراتيجية المتناقضة للضغط على الفئة الأضعف في المجتمعات العربية، الفئة التي يختفي أبناؤها ولا يجدون من يتابع مسيرتهم من معتقل إلى آخر، وهناك تنتشر في ما بينهم كُتيبات وفتاوى تحمل عناوين مثل «الباحث في جواز قتل المباحث» أو «تحصين النفوس في جواز قص الرؤوس»!

أو تنتشر «ثقافة الأحلام»، وهي ثقافة تقدّس رؤى المنامات والأحلام، ويستطيع دعاتها أن يقنعوا العامة من الناس، ممن ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، بأن ما رأوه في المنام واجب التحقق، ومنه طبعاً التضحية بالنفس الفانية في سبيل واقع افتراضي أفضل في الآخرة. هذه الثقافة ذات البعد الواحد المعتمد على زهد الدنيا، التي لا تحقق الحد الأدنى من المعيشة العفة، تقود إلى جواز التضحية بالنفس، وقتل الآخر المتسبّب بهذا الوضع المزري، يعاضد هذه الثقافة ما يسمّى اليوم في الأدبيات العربية وعاظ التلفزيون، الذين يطلّون على الناس ليل نهار لزجّ أفكار يعتقد أهل السلطة أنها مُعينة على انبثاق النور، وهي في حقيقتها دافعة إلى الظلام الدامس.

لقد زادت «فوبيا» الخوف والسياسة النابعة منها والتي تحض عليها واشنطن لتجنّب أي «إرهاب قادم». زادت تلقائياً من انحباس في التطور السياسي في المنطقة لا انفراج معه، وأصبح من نافلة القول أن واشنطن تستخدم شعاراً أريد به حق (الحرية) لتثبيت باطل، فهو حق عندما تريد واشنطن الضغط على بلد ما، ويتجاهل هذا الحق جملة وتفصيلاً بل يبرِّر نقيضه، عندما تتحقق مصالح اقتصادية وسياسية لواشنطن هي أقرب لها من كل الشعارات.

في أي مجتمع إنساني هناك صراع، وهذا الصراع له طرق ووسائل للحل، ليس من بينها، كما خبرت البشرية على المدى الطويل، الغلبة بالصرعة وبالقوة، فهذه الغلبة وإن نجحت فإن زمانها قصير للغاية في حياة الشعوب. والخيار الأمثل هو أولاً الاعتراف بأن هناك صراعاً طبيعياً في المجتمع، ومن بعده التفكير الجدي لحل هذا الصراع بالوسائل السياسية الحديثة المتوافق عليها، وهي وسائل معروفة لا تحتاج إلى بيان.

حقيقة الأمر أن هناك ضجراً من الرسائل المزدوجة والمتناقضة القادمة من واشنطن، والتي تجعل معظم العرب على غير خط الاستماع، خصوصاً عندما تتغلب سياسة الحصول على الطاقة على سياسة الحفاظ على الطاقة الإنسانية، وعلى كرامة الناس، تلك تقابلها ثقافة أخرى تنتشر هي ثقافة السراديب، حيث الخروج من هذه السراديب يتطلب أن يتسق الشعار الأميركي مع الممارسة على الأرض، فليس أكثر مثالية من معرفة الواقع، وهو حتى الآن في ابتعاد يتزايد عن الفهم في واشنطن.

الحروب البديلة

تصاب الدول والمجتمعات أحياناً بما يصاب به الأفراد، إدمان العداء، من دون دراية بالأسباب الحقيقية لهذا العداء، والشعوب العربية ليست استثناءً من ذلك. وقد اكتشفت الأطراف المتخاصمة سياسياً أهمية حرب «الرموز» في منطقتنا العربية، فاستُخدم هذا الاكتشاف أسوأ استخدام من الخارج ومن الداخل على حد سواء.

فمن حرق الكنائس إلى تدمير المساجد، وأخيراً إلى تدمير مرقدي الإمام علي بن محمد الهادي والإمام الحسن بن علي العسكري في سامراء العراق، وردة الفعل (ربما العشوائية والمنتظرة) بالتدمير والاعتداء على مساجد السنة في بعض مناطق العراق، في ما عرف بتعبير جديد هو «حرب المساجد» بعد حرب المخيّمات وحرب الفنادق، وقبل ذلك «حرب الكاريكاتير» التي لم تنته ذيولها بعد. خلف ذلك التدمير الآثم هناك الرغبة الدفينة في إشعال حروب بديلة هي «حروب الرموز».

حرب الرموز هي حرب مُجهّلة، تستفيد من كمية الجهل المتفشي بين ظهرانينا كي تؤتي أُكلها في المجتمع، وتشكل الشرر في ثنايا حطب جاف قابل للاشتعال نتيجة غياب الوعي والعقل معاً.

ولعل التحليلات المصاحبة لما حدث أخيراً في العراق، يمكن أن تقودنا إلى بعض الفهم في حروب الرموز. فقد قال البعض إنها من فعل المتعصبين والمتشددين أصحاب الفكر التكفيري الدخلاء، وقال آخرون إنها من صنع وتخطيط بعض المتعصبين من أهل المذهب الشيعي نفسه لاستخدامها تبريراً لعزل أهل السنة أكثر وأكثر من الحياة السياسية، أما مدمنو كره أميركا فسارعوا ولم يرفّ لهم جفن إلى اتهام الولايات المتحدة بهذا الفعل الشنيع من أجل خلق فتنة طائفية. البعض لم يستثنِ إيران أيضاً بسبب حاجتها إلى صرف النظر، ولو موقتاً، عن قضية الحصول على القدرة التقنية النووية التي باتت شغل العالم وهاجس الناس في الأشهر والأسابيع الماضية.

لن يعرف أحد على وجه اليقين من فعل هذه الفعلة الشنعاء في سامراء ولأي غرض قام بها وما يريد أن يصل إليه؟ وأخذاً بالوضع الأمني العراقي القائم والمضطرب، لن تجد أية مؤسسة أو سلطة تحقيق أو إدارة خيطاً ولو رفيعاً يدل إلى الفاعل أو الفاعلين الحقيقيين، فهم كُثر أو قد يكونون كُثراً، ولكل منهم أهدافه الخاصة. إلا أن الفاعل أو الفعلة أرادوا أن يستثمروا وضعاً متفجراً في العراق، وأن يصدّروا هذا الوضع إلى الجيران أيضاً، مستفيدين من تراكم الجهل والاستثمار السياسي معاً.

الظاهرة لها تبعاتها التي يمكن ملاحظة بعض مظاهرها، فقد عمّت كثيراً من العواصم العربية تظاهرات احتجاج مستنكرة ما حدث، بما فيها سامراء المدينة المنكوبة وغيرها أيضاً من مدن العرب، إلا أن الملاحظ أن الأعلام التي رفعت في هذه الحشود، إذا تجاوزت الشعارات، لم تكن أعلاماً وطنية. الأعلام الوطنية اختفت، وظهرت الأعلام الحزبية بدلاً منها. وهي ملاحظة تقول لنا بتراجع الإحساس الوطني الموحد، إلى الإحساس الطائفي المُوجس خيفة من الآخر (المواطن) وعدم ثقة بالوطن وبمؤسساته، لا في العراق وحده، بل في عدد من عواصمنا.

يكفي مثل هذا الشعور لنرى أن هناك احتمالاً لحروب بديلة في منطقتنا، بدلاً من حروب قائمة، أو إضافة لها، خصوصاً إذا أضفنا إلى ظاهرة الأعلام، ظاهرة علنية بتراشق الاتهامات بين القوى الفئوية المختلفة كل يتهم الآخر، أو يجيّر الحدث باتجاه خصمه السياسي، بعدها نكون قد حصلنا على وصفة جاهزة للحروب البديلة الممزقة للنسيج الوطني.

لكن لماذا حروب بديلة؟ وبديلة من ماذا؟

هناك عدد من الأسباب، وأصل تلك الأسباب هو تفعيل القاعدة القائلة بأن «القضايا اليائسة تستدعي في بعض الأحيان علاجات يائسة»، وإذا نظرنا حولنا نرى أن عدداً من الدول والقوى يجد نفسه دولياً وإقليمياً في أوضاع يائسة. وهي دول محيطة بالعراق، ومن أجل أن ينشغل كلٌ بما لديه في الداخل، فإن انقسام الوطن الواحد إلى شظايا، فئوية وطائفية وربما قبلية وعرقية ومناطقية، يرى بعض هذه القوى اليائسة أنه توريط حقيقي للقوى الدولية خصوصاً الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا. وبعدما نشبت الحرب الأهلية في العراق لا تجد هذه الدول مفراً من صرف النظر عن الملفات الأخرى. ومن جهة أخرى هناك قوى يائسة ترى أن اشتعال فتيل الصراع الأهلي العربي لا تعود بعده نصرة «القضية» التي كان الإعلاميون والسياسيون العرب يدعونها القضية الأولى (فلسطين) ذات معنى، خصوصاً في ضوء انقسام الفلسطينيين أنفسهم انقساماً حاداً غير مفهوم وغير مبرّر. هنا نجد أن القوى اليائسة تفعل ما تعتقد أنه أسباب لإنقاذها من ورطة، ولكن الأهم هو تقبّل الشعوب لهذه الفخاخ والسير تجاهها.

ويأتي من ضمن الأسباب أن تدمير الأوطان يحدث عندما يشعر جميع الفرقاء بأن ليس لهم في هذا الوطن مصلحة أو احتمال معيشة شريفة منتجة، أو أنهم يعيشون فيه مهمشين تضيع حقوقهم كل يوم وتهان كراماتهم. ثم يلحق بذلك أن تدمير الأوطان يحتاج من بعده إلى إعادة بناء، مصدرها الأساس الدول والمجتمعات المنتجة والمستقرة، وثمنها استنزاف جديد غير محدود للثروات ومصادر الثروة المتاحة.

أحد العباقرة اكتشف أهمية «الرموز» في فضائنا المعاصر، فأصبح ينصح بالاستخدام السلبي لهذه الرموز من قبيل الإثارة، بديلاً من استخدام القنابل والمتفجرات، ولم يقصّر بعض القوى السياسية فأراد أن يستفيد من عواطف الناس الجياشة للتفاعل مع الرمز، ولتسجيل أهداف سياسية. حدث ذلك في الأحد الأسود، الرابع من شباط/فبراير الماضي في بيروت، عندما انطلقت تظاهرة احتجاجية على الرسوم الكاريكاتورية، ثم تحوّلت إلى الاعتداء على الكنائس المسيحية في محاولة مكشوفة لاستغلال الرمز وفتح ثغرة لحرب أهلية أخرى، وقد يكون هذا الدافع نفسه خلف الاعتداء على مرقد الإمامين. إنه فعل سياسي قبل أن يكون أي شيء آخر.

تدمير الأضرحة والمساجد ليس جديداً في تاريخنا الطويل، فتاريخنا مع الأسف مليء بصفحات من هذا النوع، وفي الذهن – وفقط أخيراً – على سبيل المثال ما فعله حسين كامل وعلي حسن المجيد نيابة عن صدام حسين في المراقد الشريفة في كل من كربلاء والنجف، حين أفلت الحرس الجمهوري ليقمع بوحشية الانتفاضة وقتذاك، فاعتقل الآلاف من رجال الدين وقتل العديد منهم، ورُبط الناس إلى الدبابات واستخدموا كدروع بشرية... لقد صوّر البعث فيلماً لكل هذه المجازر! الجديد هو إبدال مصالح الوطن الذي يضم كل الفئات والطوائف والأعراق والاجتهادات، بالتخندق وراء مصالح محدودة لاستقطابات سياسية تُظهر للعامة أنها مصالح خاصة بهم كمجموعة فئوية أو عرقية أو مذهبية. هنا تكمن الخطورة، وهو استغلال بشع لعواطف الناس.

البديل بعد ذلك هو خلق رأي عام قوي ومتفاعل يقوده الخيّرون والشجعان على قاعدة تحذير الناس من أن لا يقعوا فريسة لهذا التخدير الذي يستخدم «الرموز» لإشعال الفتن الوطنية، مهما كان خيارهم الروحي، فتحت وطأة التعصب الأعمى تختلط الألوان وتضيع الأوطان، يشجع المستفيدون من مثل هذه الأعمال استفزاز الآخر فتنطلق الشرارة. بردة فعل كهذه، عاقلة وبعيدة النظر، يمكن أن يفوّت على من تكون رغباتهم الشريرة ومواقفهم اليائسة قد أملت عليهم ذلك العمل المستهجن. أما الاستجابة بالتشنج، مهما كان مبرّرها، فإنها الحرب البديلة التي توجّه إلى الأحشاء الداخلية للوطن فتمزقه، لأن من جاءه المرض العضال من داخله فلا شفاء له.

بين الشرعي والقانوني

أقلق عندما أقرأ تلك الأخبار التي تتصدر بعض الصحف العربية هذه الأيام، المشيرة إلى أن تلك الجماعة «الإسلامية» أو هذه، قد قررت أن ذلك الأمر السياسي يجوز أو لا يجوز شرعاً! لقد أتحفتنا

بعض الصحف العربية في الآونة الأخيرة وعلى نطاق واسع باحتفالية استمرت عدة أيام، بأن تلك الجماعة (السياسية – الدينية) قد قررت أخيراً أن قتل السياح الأجانب لا «يجوز» شرعاً! لأنهم قد أُعطوا الأمان عندما منحت لهم سمة الدخول إلى البلد، أو عندما نقرأ أنه يجوز للملكة العربية أن تستعين بالقوات الأجنبية إبان احتلال العراق للكويت! هذه الاحتفالية بمثل هذه الفتاوى تقلل من وجود الدولة، كما تتجاهل آراء آخرين في المجتمع ربما شكلوا الأغلبية.

إحدى القضايا الفكرية التي سُكت عنها طويلاً في الفكر السياسي العربي، هي تحديد المرجعية، هل هي مرجعية من يقرر «يجوز أو لا يجوز» في العمل السياسي، وهل ما يفتى فيه هو اجتهاد سياسي يعلى إلى درجة التقديس، أم يصح فيه الصواب كما يصح الخطأ، أم هو أمر «شرعي» يتدخل فيه الهمّ العقيدي للإنسان أو المجتمع؟

لقد شغل هذا الأمر حيزاً من تطوّرنا الفكري والسياسي، إلى الدرجة التي لو فصل تاريخنا لعرفنا أنها معضلة لم يجر حلها حتى اليوم. والخروج المتعثر حتى الآن للعرب وبعض المسلمين من الشرعي إلى السياسي، هو ما يقود إلى كل هذه الفوضى السياسية التي تعصف بمجتمعاتنا اليوم، كما عصفت بها في تاريخنا السابق. وحتى الآن لم نتوافق على تحديد أن ما «يجوز أو لا يجوز» في العمل السياسي والوطني العام، هو تكيّف سياسي له مجال معروف هو السياسة، وليس مجاله بالقطع الدين، وذلك لعدد من الأسباب لا تخفى على العاقل الحصيف.

إلا أن تلك النتيجة هي أسهل أن تقال وأصعب أن تطبق في فضائنا العربي، والدليل على ذلك هو احتفاء الصحف ووسائل الإعلام بتلك الفتاوى الجديدة التي ذكرت آنفاً لما يمكن أن يسمّى فتاوى «الإسلام الجديد» الذي تخرج فيه الممارسة السياسية من نطاق النقاش إلى نطاق الحسم. هذا الاهتمام الإعلامي هو في جزء كبير منه اعتراف بأهمية ومركزية هذا التوجّه في القرار السياسي، أي تدخل فتوى الجماعات، التي انتشرت، في الشأن السياسي، عن غير الطريق المتعارف عليه في العمل السياسي، وهو الأحزاب والنقابات والمؤسسات الدستورية، إن وجدت.

بالطبع لا يجوز الحديث في هذا الأمر دون الإشارة إلى نقص فادح في تطور المؤسسات السياسية الدستورية والنقابية المؤسسية في بلادنا العربية، وهو نقص يفسر إلجاء البعض إلى تلك الفتاوى التي تخلط الديني بالسياسي والتسليم بها، وهي تخلط الدنيا بالآخرة كمرجعية نهائية في القضايا العامة.

احتفاء الإعلاميين بهذه الفتاوى على أنها إيجابية يوقعنا في المحظور، وهو أن يأتي يوم تصدر فيه فتاوى من نفس الجهات و/أو من يمثلها ويشابهها، تكون سلبية على المجتمع، فتفتح الباب لأي

شخص أو جهة للقطع في أمور الحياة العامة، مقنعاً كثيرين، بأن ما كان أوله صواباً فأيضاً آخره صواب!! وذلك مدخل للشرور.

وما مقتل الصحافي السوداني في الأسبوع الأخير إلا دليل على إمكانية تفعيل تلك الآلية، وانكفاء الفتاوى إلى أعمال إرهابية، تقود إما إلى قتل أشخاص أو تهديد مجتمعات.

الخطأ في الفهم هنا ليس أن بعض الجماعات قد تراجعت عن آرائها وممارساتها السابقة، بل إظهار ذلك التراجع وتموضعه على أنه صادر عن المراجعات في الصبغة الدينية، وتلك فكرة خطرة على المجتمع. فالكل يمكن أن يخطئ وأن يصيب، إلا أنه في وضع الخطأ أو الإصابة تحت مظلة دينية، يكمن الخطر، وهو ضعف كبير في الفكر العربي المعاصر.

الخطورة الثانية في الارتكان إلى تلك المرجعية، هي اضمحلال دور الدولة والمجتمع، وضعف الدولة في منطقتنا العربية، ما يسمح حتى اليوم بفسحة حقيقية لمثل جماعات التطرف أن تتسيّد على الفراغ التشريعي، وهي فسحة لا يخلقها عدم تطبيق القانون، بل عدم وجود دولة القانون بالمعنى الحديث، وهي الدولة التي تتيح الحريات في حدود ما يتفق عليه المجتمع، وتساير العصر الحديث، في إعلاء حقوق الإنسان وحرية القول والتجمّع وضمان العمل الشريف.

هي باختصار غياب التنمية بمعناها الشامل، السياسي والاقتصادي والثقافي. من هنا فإن بعض وسائل إعلامنا تركز عن قصد أو بدون قصد على الأمر الآني وكأنه انتصار على فكر متطرف في ما يجوز أو لا يجوز في العمل العام، بعيداً عن الحديث الأكثر جدية، وهو بناء التنمية الحقيقية، بما فيها إقامة المؤسسات الحديثة.

وعلى الرغم من النقد الذي واجهه تصريح الرئيس بوش الأخير حول ما سمّاه «الفاشية الإسلامية» فإن تلك التوصيفات صادرة من فكر مستند إلى مرجعية أصولية في المقابل. وقد نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية البالغة التأثير محوراً هاماً جديراً بأن ندرسه، بعنوان «الدين والسياسة الخارجية الأميركية». وتُظهر هذه الدراسة الهامة مدى تغلغل التفكير البروتستانتي المتشدد في رسم السياسة الخارجية الأميركية المعاصرة، فهذه السياسة تعتمد على تقسيم العالم إلى قلة مختارة، وأغلبية موعودة بجهنم، وتلك القلة عليها إقناع الأغلبية بخطأ طريقها. وهي أفكار تخللت الممارسة السياسية الأميركية في السنوات الأخيرة، وهي مصرة عن قناعة أيديولوجية على تحقيق أهدافها بكل تصميم.

الفرق في خلط السياسي بالديني في بلاد مثل الولايات المتحدة وبلادنا، أن عندهم من يتصدّى لهذه الممارسات ويضعها على طاولة التشريح السياسي والمناقشة العامة، كما يحمي من الشطط الكبير

وجود مؤسسات حديثة، وتنافس سياسي، حيث تخضع النتائج للعقل والمصلحة. وعلى عكس ذلك فإن خلط الشرعي بالسياسي عندنا، يقدّم للسياسي في بلادنا ستاراً كثيفاً من الحماية المقدسة، حتى لو بدا ما يقوله أو يدعو إليه فقيراً في المنطق وعاجزاً عن الإقناع العقلي، كما يلجم الآراء الأخرى عن التعبير، وهو أمر يسعى إليه الأحاديون في فضائنا العربي المسلم بكل جهد وتُصمّ لتكلمه الأفواه.

المرأة العربية في قمة العالم

لم يلتفت كثير من المعلقين العرب إلى افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والستين الحالية. لقد أصبحت رئيسة الجمعية العامة امرأة عربية من البحرين هي السفيرة هيا الخليفة، وهي ثالث امرأة في العالم تصبح رئيسة لهذا التجمع العالمي الغفير والمهم، وأول امرأة عربية. كيف يمكن مثل هذا الحدث أن لا يلفت نظر إعلامنا العربي. لا بد من البحث عن تفسير، هل لأنه إعلام يهتم بالكثير من السلبيات، أما الإيجابيات فهو يتجاهلها أو لا تشكل معنى رمزياً للعاملين في حقله، أم هو نقص بيّن في المهنية، حيث يستقبل هذا الإعلام ما يلفت نظر الغرب فينشره، ولا يرى بنفسه ظواهر عربية إيجابية.

المجلات النسائية العربية تركّز على زينة المرأة الخارجية وتسريحة شعرها وطريقة تقليم أظافرها، ومع الأهمية النسبية لكل ذلك، إلا أن التركيز هو أقل القليل على إنجازاتها العملية والعلمية. والحديث عن المرأة العربية في فضائنا الإعلامي والسياسي هو حديث السلبيات لا الإيجابيات، أما تدنّي دور المرأة العربية في مجتمعنا العربي فهو قصائد تنشر من الكثيرين، وعلى أرض الواقع فإنها مبعدة ودورها هو الدور التقليدي نفسه: ولادة، رضاعة، تابعة وقابعة في المنزل، رغم أن الولادة والرضاعة فعل إنساني عظيم، إلا أن الاقتصار على ذلك البعد البيولوجي، يعني رفض البعض أن تعيش المرأة حياتها الطبيعية خارج البيت كإنسانة، ويقيّدونها بقيود قروسطية ما أنزل الله بها من سلطان.

في العالم نرى أن الاحتفال بوجود المرأة في الشأن العام يدخل التاريخ، فالسيدة مارغريت ثاتشر لن تغادر تاريخ بريطانيا كأول رئيسة وزراء لها، والسيدة مادلين أولبرايت دخلت تاريخ الولايات المتحدة كأول وزيرة للخارجية، وربما تأتي بعد سنوات من الآن السيدة هيلاري كلينتون لتكون أول رئيسة لأعظم دولة في عالمنا المعاصر.

طبيبات ومحاميات ونساء أعمال وأمهات عظيمات حولنا، ونتحدث دائماً عن «عدم تمكين المرأة» في خطابنا السياسي لأن بعضنا يرفض أن يرى إنجازاتها أو لأن البعض منا قد عشّش في ثقافته فهم تقليدي لدور المرأة.

شاهدت هيا الخليفة على التلفزيون الأميركي وهو يستعد لنقل خطاب الرئيس بوش في الجمعية العامة المنعقدة حالياً، ووجدت أن امرأة عربية فخورة وراجحة العقل تجلس عالياً خلف منصة الرئيس، أي منصة الخطابة. هذا يعني الكثير، فلا بد أن الرئيس جورج بوش والرئيس جاك شيراك وغيرهما من الرؤساء الغربيين الذين حضروا هذه الدورة، سيعرفون أن هذا العالم العربي المتهم بالتحيّز ضد المرأة العربية والتعصب في الكثير من الأمور، هو ليس كل ما يعرفونه، وأن العالم العربي والإسلامي فيه غالبية ترفض العنف ضد المرأة وترفض أيضاً تهميشها، وأن ما يكتب إليهم في التقارير أن المسلمين الذين يرفضون حتى مصافحة الأنثى هم الأقلية وليسوا الأكثرية، لكن صوتهم عالٍ أكثر من الأصوات العاملة بصمت ولكن بتصميم نحو إقامة مجتمع متوازن وإنساني.

وإذا كانت هيا الخليفة من البحرين، يحق لذلك البلد الصغير في حجمه أن يفخر بهذا الإنجاز الذي تحقق. قبل ذلك تحقق مثله في تمكين المرأة في البحرين من أن تكون سفيرة ووزيرة، كما أن في المنطقة الخليجية اليوم عدداً من الوزيرات ومن تبوّأن الكثير من المناصب المهمة من السيدات في الإدارة العامة أو في مجال الأعمال الخاصة، لعل السيدة موزة حرم الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر، مثال لما حققته وتحققه المرأة في دول الخليج من إنجاز مشهود في استنهاض مجتمعها، كما أنها في كل من عمان والكويت وبلاد أخرى عربية، لم تعد مهمّشة من العمل العام ولم تعد معزولة.

الرسالة التي يرسلها العرب من خلال أعلى منبر عالمي أننا مثلكم تماماً، لدينا مجتمع فيه الكثير من الاجتهادات، وكلها لا تؤخر مجتمعاتنا عن الركب الإنساني، أما كل هذه الدعايات المسمومة حول «اضطهاد المرأة» و«كونها مواطنة من الدرجة الثانية» فليست صحيحةً على الإطلاق، وإن كان ممارَسة، فهناك قوى اجتماعية حية تناهض ذلك التوجّه وتضرب الأمثلة الواعية عليه. فها هي المرأة العربية أو ممثلتها تأتي من منطقة تقول كل دعايتكم إنها متخلفة، وترأس الجمعية العامة، على ما يمثّل العمل فيها من مشقة سياسية ودبلوماسية، وتنجح في إثارة الرأي العالم العالمي إلى درجة أن تخصّص مجلة فرنسية شهيرة للحدث ما يستحقه، لكن الناعين على منابر إعلامنا أو الكثير منها يبحثون عن سلبيات الظواهر لا إيجابياتها.

تحقق صورة المرأة العربية على أعلى قمة دولية دبلوماسية الإيمان بهذه المؤسسة الدولية، وتعضيد أعمالها. ولعل الاعتراف بوضع المرأة العربية لم يكن بعيداً عن تفكير هذه السيدة حيث

قالت في خطابها وأمام العالم ما نصه: «لا تكاد تفارق ذاكرتي الحالات التي اطلعت عليها، والتي تعكس ما تعاني منه المرأة في بعض مناطق العالم من اضطهاد وامتهان لكرامتها الإنسانية. ولعل تلك الحالات تحفزني للعمل معكم من أجل وضع حلول مناسبة لذلك، وفقاً للميثاق الذي كفل احترام الحقوق الأساسية للإنسان دون تمييز». هذا المقتطف من الخطاب يؤكد أن هيا الخليفة ومثيلاتها من الرائدات العربيات يستطعن أن يقدّمن صورة مختلفة للمرأة عما علق في الخيال الغربي.

بقرار جامع من جامعة الدول العربية يتوجّه العرب في هذه الدورة المنعقدة للجمعية العامة وإلى مجلس الأمن للبحث الجدي في استطلاع طريق سلام في الشرق الأوسط، وذلك يعني إيماناً بقيمة هذه المؤسسة الدولية ودورها الفاعل. ولقد اعتمد العرب في كثير من قضاياهم على تعاطف العالم في هذا المنبر العالمي الحاشد، ووجود امرأة عربية هناك هو أمر يكمل الجهد ويعضده. فهل يستطيع الإعلام والدبلوماسية العربيان أن يلتفتا إلى هذا الأمر؟ أرجو ذلك.

قرن عربي في التيه السياسي

قبل مئة عام تقريباً نشر فرح أنطون كتابه المعروف يقظة العرب، ونُشر في فرنسا حيث لم يتسنّ للكتاب أن ينشر عربياً، وقامت الدنيا ولم تقعد في الأوساط العربية وقتها، لأن فرح أنطون طالب في ذلك الكتاب بأن تستقل الدول العربية عن السلطة العثمانية وتشكّل دولة واحدة مستقلة! كيلت للكاتب صنوف من التهم أقلها أنه يعمل بوحي من الاستخبارات الفرنسية! واليوم بعد مئة عام تقريباً من نشر ذلك الكتاب، من الصعب على عاقل أن يتحدّث بصيغة المفرد عن البلدان العربية، بسبب تناقض مسيرتها تقريباً في كل شيء، والصيرورة التي أصبحت عليها. قبل قرن من الزمان فقط، كان الآباء يستهجنون حتى قيام دولة عربية موحدة، إلى أن أصبح الأمر شتاتاً، لا في كل دولة عربية حديثة فقط، ولكن أيضاً في قطاعات اجتماعية عرقية وطائفية ومناطقية ودينية في تلك الدولة. لقد كان فرح أنطون مفرطاً كثيراً في تفاؤله الذي لم يكن له محل.

أصبح الخلاف في لبنان مثلاً على من يتحكم بهذا الحيّ أو ذلك من المدينة، وأصبح الخلاف في المدن الفلسطينية على من يتحكم بهذا الشارع أو ذاك، أما الخلاف العراقي فقد أصبح على من يتحكم بهذا المنزل أو ذاك.

في قرن عربي واحد، شهدنا كل هذا التشرذم إلى درجة قد لا يستطيع معها أحد أن يتكلم عن الوحدة الوطنية في البلد الواحد نفسه، فما بالك إذا استمر الأمر على ما هو عليه، ترى كم دولة

عربية ستكون لدينا بعد مئة عام من الآن؟

علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، ذهب قبل سنوات إلى أميركا وظهر بزيّ صنعاني محلي فثار البعض في اليمن لأنه لم يظهر بزيّ جنوبي! السودان الذي تركه الإنكليز موحداً، وكانت حفلة التسلم والتسليم في ذلك اليوم القديم من كانون الثاني/يناير، يوم الاستقلال، على رأسها ثلاثة أشخاص، الحاكم البريطاني الذي يُعد للرحيل، ورئيس الحكومة السودانية، وثالثهم زعيم المعارضة، في احتفال مهيب، ظن البعض أن المعارضة جزء من التكوين القادم للدولة الوطنية! وانتهى السودان، لا إلى تأكيد انفصال الجنوب عن الشمال، كما أصبح مؤكداً اليوم، ولكن أيضاً في خضم حروب أهلية بين المتماثلين أنفسهم لأسباب اقتصادية وسياسية لا تخفى على أحد. أما الصومال فلا يستطيع مراقب أن يتابع بالوقع نفسه والسرعة اللذين تتغير بهما التحالفات والخصومات، كل ذلك جعل من استنزاف الثروة سواء السودانية أو الصومالية القاعدة الأساس في حروب الإخوة.

ليست الجزائر ببعيدة عن هذا التوجه الذي يؤدي إلى تفتيت الأوطان تحت شعارات شتى وإغراءات مختلفة، مناطقية وعرقية واقتصادية ولغوية. وحتى البلد الكبير مصر، انتقل من تعانق الصليب والهلال في عام 1919 إلى المطالبة بأحزاب دينية، وتكفير المخالف.

ما بشّر به فرح أنطون منذ قرن تقريباً، أصبح فسيفسائياً لا يقدر حتى أن يصدّ عن نفسه وطريقة حياته وثرواته طموح الطامحين. هذا كله اظهر ميلاً مرضياً للتشديد على الهويات الفرعية في ما كان يُعرف بالوطن الواحد الذي نتج عن تسويات الحرب العالمية الثانية في منطقتنا.

يتحدث البعض اليوم عن حرب أهلية في العراق، ويتمنّى بعض البسطاء والسذج في الفهم السياسي أن يعود العراق كما كان موحداً! وهو أمر لا يمكن أن يحدث. لقد تقرّر تقسيم العراق عندما صوّت العراقيون على الدستور القائم اليوم، فهذا الدستور المرعي حتى اليوم ولأجل قادم من الزمن يرسم الخطوط العريضة للتقسيم في العراق، ومن يقرأ نصوصه بتمعن يعرف على وجه اليقين أنه لا يهدف إلى فدرالية كما يعتقد البعض، بل في أفضل حالاته إلى كونفدرالية تكون مكوّناتها شبه مستقلة، وأصبح الحلم العراقي أن يحقق فدرالية تقوم السلطة المركزية فيها بالأعمال الحيوية للدولة، أمنيةً بعيدة التحقق.

الأمثلة التي سقتها تعبّر عن فشل الدولة العربية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، في أن تقوم بواجبات الدولة الحديثة. اتخذ البعض من الشعارات زاداً لاستمرار حكم القمع، فلا حافظوا على الدولة، ولا حققوا التنمية، ولا ساهموا في التحرير.

المأساة أن الفكر المسؤول عن تهيئة الشعوب لنتائج كهذه لا يزال سائداً، ويقوم أساساً على رفض المعروض الحالي في سبيل توقع حال أفضل، وينتهي الجميع بقبول أقل من الحد الأدنى المعروض.

والأمثلة كثيرة وصادمة. يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل إن الغرب عرض على جمال عبد الناصر كل المساعدات الممكنة، فقط إذا وصل إلى تسوية مع إسرائيل. الموضوع فيه تفاصيل كثيرة، ولكن إن قبلناه على علاته، فبعد أربع حروب وفقدان مساحة من الأرض العربية، أكبر من حجم إسرائيل التي كانت وقتها، توصّل خلفاء عبد الناصر إلى التسوية، بثمن أكبر وبعد أن صرفت طاقات أضخم. وكذلك تكرّر الأمر لدى «حماس» اليوم، فبعد رفض مبدئي للاعتراف بما وقّعته السلطة الفلسطينية من اتفاقات دولية، وبعد عشرات آلاف الضحايا من الفلسطينيين والحرب الأهلية التي بذرت بذرتها، تعود «حماس» من جديد لتقول إنها على استعداد لقبول كل ما اتفقت عليه المنظمة دولياً في الموضوع الفلسطيني. ويكاد الأمر يتكرر في أكثر من قضية عربية وأكثر من دولة. رفض المعروض الآن في مقابل قبوله بشروط أقسى في المستقبل!

يتكرّر الأمر في لبنان، فبعد تحرير للأرض تكاتف فيه السياسي مع المقاوم في عام 2000 واستقطب السيد حسن نصر الله عقول كثيرين وقلوبهم خارج حزبه وطائفته، انتهى إلى أن أصبح بعيداً عن التحرير، بوجود قوات كثيفة للأمم المتحدة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وكان يواجه قراراً دولياً واحداً، فأصبح يواجه قرارين، وكان يظهر بين قومه فاختفى، وعلّمنا التاريخ أنه عندما تختفي حركة سياسية تصبح أكثر راديكالية وأقرب إلى الرفض المطلق، ويتحوّل شباب لبنان إلى عاطلين بعد توقف دورة الاقتصاد، وينضم كل فريق إلى فريقه استعداداً لحرب أهلية تقسم لبنان على صغره، وتنزلق من سيئ، وهو حرب طائفية بين المسيحيين والمسلمين في السبعينيات، على سوئها، إلى الأسوأ وهو حرب مذهبية بين المسلمين أنفسهم!

القرن الذي مرّ بين نشر كتاب فرح أنطون وبين اليوم، شهد الهوية الوطنية الواحدة التي طالب بها، لكنها تتحول إلى هويات لبلدان مختلفة، ثم تحوّلت أو هي في سبيل التحول إلى هويات فرعية في داخل الجسم الوطني الواحد، تتقاذفها أيديولوجيا التبجيل وتسخير الدين للسياسة، وسياسيون معصومون من الخطأ، وجمهور غارق في الخرافات السياسية فيا له من قرن عربي!

يبكون أوطانهم في عمّان

على ضفاف البحر الميت عقدت الأسبوع الماضي ندوة منتدى التنمية العالمي بحضور حشد ضخم من المهتمين والسياسيين والاقتصاديين من زوايا العالم الأربع، وكان المأمول هو الحديث عن السلام إلى درجة أن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني تحدّث عن «سنة الفرص الممكنة» هذا العام لتحقيق السلام في المنطقة. ذلك كان المأمول، أما الواقع فهو شيء آخر، شيء ينذر بالحروب والدمار لأن الواقع المحيط كان يرسل رسائل، موجز قراءتها أن الصراع هو المتحقق على الأرض.

عمّان وهي تحتضن هذا اللقاء المهم والدولي، ذا الآمال العريضة، تحتضن أيضاً عدداً من العراقيين واللبنانيين والفلسطينيين، جمعيهم خرجوا من بلادهم من دون سابق تخطيط كي يستقر بهم المقام في الأردن وبالتحديد حول العاصمة وفي الضواحي المنتشرة حولها. فعمان هي اليوم عاصمة تقول للعالم ومن يريد أن يعرف كم هي مدمّرة تلك الحروب الممتدة في منطقتنا، ومدى عمق الشق الخلافي في بعض بلدان العرب المحيطة إلى درجة أنها تقذف مواطنيها من جوفها إلى الخارج، القادر منهم والفار، كلهم إلى خارج الحدود، كي يصبحوا بشكل ما «لاجئين».

ينقل لك البعض أن هناك حوالى مليون عراقي في الأردن، ربما هذا الرقم مبالغ فيه، إلا أن الحقيقة أن عمان تنحو تدريجاً إلى أن تصبح مدينة عراقية، وليس بجديد أن يكون العراقي مرحّباً به في الأردن، فالعلاقة تاريخية وطويلة، إلا أن الجديد هو كثرة العدد إلى درجة التخمة. ربما بعضهم لا يجد الكثير من الدخل ليغطي نفقاته ونفقات عياله، وبعضهم يعمل في مؤسسات خدمية تحتاج إلى خبرته، ولكن تسمع أيضاً من بعض المواطنين الأردنيين أن كثرة العراقيين أصبحت عبئاً على الاقتصاد الأردني.

أما الفلسطينيون فإقامتهم طويلة في الأردن، والعلاقة بالأردن أكثر من تاريخية. هي بلاد واحدة كانت ثم انفصلت كما يرى البعض، إلا أن الفلسطيني كما العراقي ينتظر «العودة». وهناك التدفق اللبناني الذي كلما أحدق الخطر ببيروت أصبحت عمّان تتكلم اللهجة اللبنانية بسهولة.

ليس ما تقدّم توصيفاً لما يحدث بل هو إشارة إلى موضوع أعمق يأخذنا إلى مكاشفة في ما بيننا لنجيب عن التساؤل، من ترى المتسبّب حقيقةً بهذا الوضع المزري لكل هذا التدفق الإنساني إلى الأردن، أو النزف الإنساني خارج مناطق الصراع العربية التي تتكاثر؟

القضية نابعة أساساً من الناس أنفسهم أهل البلاد تلك. فالحرب الأهلية الدائرة في العراق، مهما قلنا عن أسبابها الخارجية، هي داخلية أساساً وبامتياز. ولا يستطيع أحد أن يلوم العوامل الخارجية فقط، ويتجاهل أو يبقى في ظل التحليل العقلي للأمور، وهو أن هناك أسباباً داخلية جوهرية أدّت إلى ما

وصل إليه العراق من تشرذم. وكذلك ما يحدث في لبنان، فالشق اللبناني داخلي أكثر منه خارجياً. العوامل الخارجية مساعدة لا أكثر. أما الموضوع الفلسطيني على قسوته التاريخية وعمق معاناة هذا الشعب، فإن كثيراً من قياداته حتى الآن لم يصل إلى حقيقة أن بلاده تُقضم شبراً شبراً بسبب شراهة بعضهم للسلطة. فالاقتتال الفلسطيني بين الفصائل كان يُسمع في عمّان أيضاً، وهو ليس الأول، ومع الأسف لن يكون الأخير. وليس عدوّ الفلسطينيين بحاجة إلى التدخل السلبي ما دام الفلسطينيون أنفسهم يؤدّون هذه المهمة وهي تصفية بعضهم بعضاً والاقتتال في شوارع غزة وبقية المناطق الفلسطينية، فالفلسطيني آمن الآن في مكانين لا غير، في هجرته القسرية أو في ظل الاحتلال، وهو أقل أمناً بكثير في «مناطقه المحررة»!

يبقى السؤال حائراً: لماذا نواجه نحن العرب كل هذه المآسي في أوطاننا، ويسارع بعضنا بدرجة متسرعة وغير عقلانية إلى لوم الآخر، الغربي في معظم الأحيان، والشرقي في بعض الأحيان، إلا إننا نجبن عن القول إن المشكلة الرئيسة فينا؟ الآخرون يستفيدون فقط مما نقدّمه لهم.

لقد فشلت النخبة العربية ما بعد الاستعمار التقليدي في أن تقدم نموذجاً لدولة حديثة تقوم بنجاح بحل المشكلات الوطنية بطرق سلمية، إلا في النادر. فقد تصارعت هذه النخب من خلال أيديولوجيات أفقرت الشعوب وعرّضتها للمصائب والدمار والذبح على الهوية والتشريد.

كما قال الملك عبد الله الثاني في خطابه قرب البحر الميت، إن هناك مئتي مليون شاب عربي تحت الخامسة والعشرين من العمر، من بين الثلاثمئة والعشرين مليوناً، تعداد العرب اليوم تقريباً، يحتاجون إلى تعليم وعمل في المستقبل لا توفره الموارد المتاحة. وبحلول عام 2020، سيعيش ثلاثة أرباع العرب في المدن، ما يجعل شح المياه الضرورية للصناعة أو الزراعة أو حتى الشرب أمراً قائماً يتحدى خطط التنمية إذا لم نحسب المتطلبات الأخرى.

أمام كل هذه التحديات يسارع بعضنا إلى إشعال حروب أهلية في كل من فلسطين والعراق وربما لبنان أو السودان أو الجزائر وأماكن عربية أخرى كي يقتتل الإخوة.

الجالية العراقية في عمّان لها مطاعمها ومنتدياتها، إلا أن الأغنية التي ترتفع بين الجميع تبدأ وتنتهي «أين العراق». ويقتتل الإخوة في فلسطين والكل يحمل شعار تحرير فلسطين. وتتعطل حركة الاقتصاد في لبنان والكل يهتف باسم لبنان.

أيّ عقل هذا وإلى أي عصر ينتمي غير عصر الفشل، فشل النخبة في وضع مشروع وطني يحمل الطيف السياسي والاجتماعي كافة في المجتمع من أجل تحقيق تنمية عادلة للجميع؟

لا يذهب المحللون بعيداً للبحث عن أسباب الاقتتال والخلافات العبثية في أوطاننا أكثر من النظر إلى الثقافة السياسية العربية التي ترفض الرأي الآخر كما تستنكف عن التوافق، وتحقق الفشل تلو الفشل في انتشال مجتمعاتها من الوهدة التنموية الهائلة.

عودةً إلى خطاب الملك عبد الله الثاني في منتدى التنمية في البحر الميت، فقد أشار إلى تجارب ناجحة حولنا، فالصين والهند على سبيل المثال لا الحصر، اللتان كانتا تعانيان الفقر قبل عشرين عاماً فقط، اتخذتا قرارات صعبة للمضي قدماً في مسيرتهما، ولكن تلك القرارات الصعبة نتج عنها نمو اقتصادي متعاظم خدم في النهاية مصالح تلك الشعوب. إنه البحث عن قرارات صعبة تتخذ في عالمنا العربي، وعن توافق سياسي يقبل الآخر الشريك في الوطن.

أحد الخبراء الهنود في المنتدى الاقتصادي قال وكأنه يوجّه المبضع الحاد إلى ما يؤلمنا في الأضلاع، قال إنه يأتي من بلد يتكلم أهله أكثر من مئتي لغة وثلاثة آلاف لهجة، بل إنه لا يعرف اللغة التي يتحدث بها مواطنوه الذين يقطنون بعيداً عنه بمئتي كيلومتر، ومع ذلك فإن هذه البلاد التعددية وكأنها أكثر من طيف لقوس قزح في مشاربها اللغوية والدينية والثقافية وفي معتقداتها، قد استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً لافتاً في السنوات الأخيرة.

ألا يتحسر العربي على لغة واحدة وبلاد واحدة، يقتتل فيها الإخوة من أجل فرض اختلافهم في الاجتهاد السياسي لا غير؟ أليس مثل هذا المشهد الخلافي إلى حد الاقتتال مقارنة بالمشهد العالمي التنموي لدول ومجتمعات كثيرة، يثير الغثيان في النفس؟ في الوقت نفسه تذرف الدموع مدرارةً من بعضنا على الوطن الذي يضيع مع سبق الإصرار، لأننا فقط لا نحتمل أن يكون للآخرين الشركاء في الوطن رأي مخالف واجتهاد مغاير لما نحمل.

سيظل اللبنانيون والعراقيون والفلسطينيون وربما غيرهم من العرب يبكون الوطن، وفي الوقت نفسه يقومون بذبحه ويقطعون أوصاله، لا لشيء غير فرض الرأي السياسي الواحد، وهو الوصفة التي ضيّعت على العرب خمسين سنة بعد الاستقلال وربما تضيع خمسون سنة أخرى، وتذهب صيحات العقلاء أدراج الرياح، سواء في منتدى البحر الميت أو أي منتدى آخر، فالمأخوذ لا يسمع الصوت كما قيل في المثل.

احتضان الحياة والتنمية في الرسالة الإسلامية

تلقى المختصون والمراقبون في العالم الإسلامي والعربي، قرار الكونغرس الأميركي الذي صدر الأسبوع الماضي وتحدّث عن الإسلام بكونه «من أعظم الديانات السماوية» بترحيب شديد، حيث لاحظ القرار أن المسلمين اليوم يشكلون أكثر من بليون ونصف بليون من سكان هذا العالم، كما أن القرار بشكله وبما احتواه من نصوص يتقارب مع الواقع، ويبعد التشنج والتعصب اللذين ابتليت بهما العلاقة الغربية الإسلامية منذ ست سنوات بسبب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. هذا القرار عقلاني من جانب المشرع الأميركي، كما أن استقباله من قبل الأوساط الإسلامية لفظاً على الأقل يشجع للحديث عن نقلة أخرى نقوم بها نحن المسلمين تجاه الحفاظ على رسالة ديننا الإسلامي الحنيف.

قبل الدخول في تفاصيل الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المجتمعات الإسلامية من أجل تعزيز تلك الرؤية الإيجابية، لا بد من التذكير بقليل من الحقائق التي لم تعد سراً إلا على من لا يريد أن يرى.

من تلك الحقائق أن العمل السياسي الإسلامي انتشر في الأوساط العربية والإسلامية منذ فترة زمنية بشكل واسع وملحوظ، فإذا أخذنا بلداً مثل تركيا، وهي المثال المشهور في العمل السياسي الإسلامي الديموقراطي، نكون قد أشرنا إلى شاهد واضح، إلا أن باكستان مثل آخر، فأقوى حزبين لهما أو لاسميهما علاقة بالإسلام هما «الرابطة الإسلامية» و«الجماعة الإسلامية». أما في إيران فليس لكاتب أن يؤكد ما هو مؤكد بأن العمل السياسي في إيران، ظاهراً وباطناً، اعتمد ولا يزال يعتمد على مقولات إسلامية وأسماء إسلامية، كالإشارة إلى أن الجمهورية هي «جمهورية إيران الإسلامية». من جهة أخرى فإن وصول عدد من الأحزاب للمشاركة في الحكم أو البقاء في السلطة تحت هذا الشعار الإسلامي أو ذاك أصبح أوضح من أن يوضح، سواء في السودان أو مصر أو المغرب أو لبنان أو غيرها من البلدان العربية والإسلامية المختلفة. ومن الحقائق الأخرى أن المنظومة الاقتصادية التي لها علاقة بالإسلام مثل البنوك الإسلامية أو شركات التأمين الإسلامية وغيرها من المؤسسات تأخذ الصبغة الإسلامية في شعاراتها عدداً يتنامى ويتوسع أضعافاً.

الإشكالية التي يواجهها العمل الإسلامي السياسي وما يتفرع عنه أن لا مرجعية موحدة له، وقد ضج كثيرون بالشكوى من الانفلات في «الإفتاء» بعلم وبغير علم، حتى أصبح لدينا مفتون (تحت الطلب) وبمجرد إرسال رسالة تلفونية على رقم هاتف المفتي أو الحديث معه، تأتيك الفتوى قاطعة ونهائية في شؤون الدنيا والدين. وتضاربت الفتاوى في أرجاء عالمنا الإسلامي إلى حد التناقض، فاضطرت مؤسسة كالأزهر في مصر أو المؤسسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة

العربية السعودية إلى أن تتدخل لتنظيم هذه الفوضى التي لا اعتقد أنها سوف تنظم في القريب العاجل. والسبب هذا الانفتاح الضخم على وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وتدنّي الوعي.

الخطورة تكمن في المقاربة الدينية لموضوع هو في أصله سياسي، وهو الخطأ الذي وقع فيه كثيرون. ولتفسير القول السابق فإن الغرب عموماً قد خلط بشدة، وسايره البعض منا، بين ما حدث في 11 أيلول 2001 بكونه سياسياً وبين الدين الإسلامي، وهذا الخلط لم يأت عن سذاجة أو عن سبق قصد وترصد، بل كان من الطبيعي الخلط وقتها بين هذا وذاك، لأن الخطاب الذي رافق تلك الهجمات ومهّد لها من قبل لسنوات طويلة التبس مع الإسلام كدين وعقيدة، فسهل بعد ذلك على الطرفين (الطرف الإرهابي) و(الطرف الغربي) أن تختلط المفاهيم لديهما، ويؤسّسا ردة فعلهما على فهم خاطئ جذرياً.

ولتفسير ما سبق، دعونا نبتعد قليلاً عن الحدث ذاته كي نضرب مثلاً قريباً منه، ففي السنوات الأولى من القرن الماضي دخل شعب إيرلندا في صراع مع مستعمريه البريطانيين، وتكوّنت حركة شعبية مقاومة ضمّت الكثير من الكوادر الايرلندية، وشنّت تلك الحركة حرب تحرير أهلية على القوات البريطانية والمصالح البريطانية في الجزيرة الكبيرة إيرلندا. إلا أن الطرفين توصلا في النهاية إلى حل وسط يتيح استقلالاً متدرّجاً لمواطني ايرلندا بقيادة رؤوس المقاومة وقتها، وما إن وقع الاتفاق حتى انبرت فئة من المقاومة ترفض ذلك الاتفاق، ما أدى إلى تحوّل الحرب التي كانت بين المستعمرين والمقاومين، إلى حرب بين المقاومين أنفسهم، وتقاتل الإخوة قتالاً مريراً في السنوات التي تلت حتى تضاءلت قوة المتشددين وخرجت جمهورية ايرلندا إلى الوجود.

مع بعض الفارق، ما حصل في الشرق هو نسخة وإن اختلفت في التفاصيل. فقد حارب «المجاهدون» مع الأميركيين في أفغانستان جنباً إلى جنب، وبعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها، انقسم الحلفاء السابقون إلى جسم كبير اعترف بأن الحرب انتهت والمهمة تحققت، فعاد البعض إلى أعمالهم اليومية، وآخرون قرروا أن يبحثوا عن حروب مماثلة. ذلك المسار أوصل البعض القليل إلى أحداث 11 أيلول وما تلاها من أحداث إرهابية في بعض الدول الإسلامية.

نعود من جديد إلى أصل عنوان هذا المقال وهو الإسلام التنموي، فقد ترك الأمر لغير أهله لتمثيل الإسلام والمسلمين في غياب واضح لرأي الغالبية المسلمة، حتى فاض الكيل. والمؤسف أن ترك الأمور كما هي لا يزال مستمراً إلى اليوم، إما لتفادي المشكلات التي يتوقعها البعض من إثارة هذا الموضوع، أو بسبب جهل ما يمكن أن تجرّه تلك الأفكار على العامة من الناس من نتائج سلبية. فمفتو الفضائيات تكاثروا حتى أصبح المراقب يعتقد بأن الموضوع هو «تجارة» لا أكثر، ويحرّفون

الكلام عن مواضعه. رغم أن القرآن الكريم نص على تحريم التجارة بكلماته ونصوصه، يقوم البعض، عن جهل أو سوء طوية، بانتقائية في النص ثم عزل النص القرآني عن أسباب نزوله ومن ثم تجريده عن غاياته الكبرى وقيمه الإنسانية المطلقة، وإطلاقه بغلو على عقول البسطاء على أنه نص مباشر. يتناسى هؤلاء القيم الكبرى للرسالة وفيها من النصوص الإنسانية المتسامحة، ما تعجز عن الوصول إلى قامته أي نصوص دنيوية. هذه النصوص في التسامح والقبول بالآخر والحث على المكارم والعمران والاستعفاف والتساهل والتعاون ونبذ التعصب والإصلاح بين الناس والتواضع وحسن السلوك والرفق والإحسان وأداء الأمانة ونبذ التنازع وسلامة الطوية والاستقامة والعدالة والعفو عن الناس ودرء الفتنة وذم الكذب والنفاق والغلو والابتعاد عن التعميم واستباق الخيرات واحترام التملك وتعظيم احترام الأسرة والوالدين والاعتراف بالشرائع الأخرى، هي من بين عشرات القيم الإنسانية الرفيعة التي يسمّيها اليوم علماء الاجتماع القيم المولدة للتنمية. هذه القيم تتغلب عليها لدى عقول البعض من المتصدرين قيم التخويف ونبذ الآخر والاحتراب، ويتوسع في استخدامها بانتقائية شديدة. والقيم الأخيرة هي مضادة للتنمية، في الوقت الذي تدفع فيه القيم الكبرى الأساسية في الإسلام ومنها ما أشير إليه سابقاً إلى احتضان الحياة والسير في التنمية البشرية.

تحرير المرأة ومعضلات الهوية

«إن المرأة التي لا عائق يمنع
صعودها إلى حبل المشنقة يجب أن
يكون لديها أيضاً حق ارتقاء المنبر».

أوليمب دي جورج

إعلان حقوق المرأة والمواطنة ، سبتمبر 1791

هذه العبارات الموحية مأخوذة من «إعلان حقوق المرأة والمواطنة»، الذي كتبته الثائرة الفرنسية أوليمب دي جورج إبان الثورة الفرنسية. وهو النقد الأكثر تطرفاً الذي كتب أثناء الثورة للدفاع عن حقوق النساء والعدالة، بما فيها العدالة السياسية بين الجنسين. ولم تكن هناك آنذاك «حركة نسائية»، بل ولم يكن المصطلح ذاته قد عرف بعد. وعندما أعدمت أوليمب بالمقصلة في 13 نوفمبر 1793 – لم تعدم بسبب أفكارها المتعلقة بحرية المرأة بل بسبب دفاعها عن اليعاقبة – اعتبرت هذه الأفكار دليلاً إضافياً على جموحها وجنوحها عن القيم السائدة. وأثناء محاكمتها قال المدّعي العام شوميت

عنها: «لقد نسيت الفضائل الخاصة بجنسها... نحن نريد للنساء أن يحترمن، لذا سنجبرهن على احترام أنفسهن»[7].

وهكذا أخمد الصوت الأول الذي دافع عن حرية المرأة في أوروبا في القرن الثامن عشر. ورغم أن الثوريين الفرنسيين صوّتوا لمصلحة قوانين مدنية تحررية (مساواة جميع الأطفال عند الميراث، والأهلية المدنية للنساء، وتنظيم الزواج بعقل عادل بين الرجال وتسهيل إجراءات الطلاق)، فإن الجمهورية الفرنسية الثورية انتصرت في آخر المطاف للرجال ورفضت حق المرأة في التمثيل السياسي. وخص قانون «الانتخاب العام»، الصادر عام 1848، الرجال وحدهم بحق التصويت. أما «القانون المدني» النابليوني فقد أغلق الباب أمام الانفتاح الثوري، وعاد إلى نظام التبعية، الذي اعتبره وضعاً طبيعياً. وقد نصت المادة 213 منه على أن «على الزوج حماية الزوجة وعلى الزوجة إطاعة الزوج»[8].

والواقع أن ميلاد الحركة النسائية ارتبط في الأساس بصعود الرأسمالية وفرض البرجوازية لقيمها المتعلقة بالمساواة أمام القانون، وحرية التنقل والعمل، واحترام الحريات الفردية وحقوق المواطنة، وتقسيم العمل، وإعادة صياغة دور الفرد في المجتمع، بما في ذلك دور المرأة بالطبع. فعمليات التصنيع الواسعة ساقت الرجال والنساء والأطفال من البيوت للعمل في المصانع. ومنح العمل في المصانع نساء الطبقة العاملة الفرصة للحصول على أجور إضافية. لكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت المرأة متزوجة، كان زوجها هو صاحب الحق القانوني في التصرف في كل ما تكسبه.

وكان لعملية التصنيع تأثير مختلف على نساء الطبقة البرجوازية. فمع فصل العمل عن البيت، فقدت نساء هذه الطبقة الإحساس بالمشاركة الفعالة في عملية الإنتاج. وأصبح يُنظر إليهن باعتبارهن «سيدات» Ladies مكانهن البيت، بينما كان دور الرجل هو توفير الدخل للأسرة. ولم يكن أمام الكثير من هؤلاء النسوة سوى تسلية أنفسهن في البيت بأشغال الإبرة والأشغال اليدوية، وخارج البيت بالنشاطات الدينية والخيرية.

صعود الحركات النسائية

يجمع المؤرّخون على أن قمة ازدهار الحركة النسائية المطالبة بالتغيير في أوروبا كانت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهي الفترة نفسها تقريباً التي بدأت فيها أصوات عربية تطالب بحرية المرأة.

غير أن الحركة النسائية في تلك الفترة اتخذت شكل المطالبات القانونية، ولم يكن موضوعها إثبات الذات الفردية الأنثوية. واهتمت مناضلات الحركة بحماية الأمومة، والمطالبة بحق النساء في التعليم، وحقهن في العمل، وفي التصرف في أجورهن، وفي تحديد النسل، فضلاً عن المطلب الأهم المتمثل في حقهن في التصويت.

وقد تطوّرت الحركة النسائية آنذاك على محورين: الحركات النسائية «الاجتماعية» أو «المحلية»، والحركات النسائية المطالبة بالمساواة بين الجنسين. ومارست الحركات النسائية الاجتماعية نشاطات دينية، وخيرية واجتماعية. بينما سعت حركات المساواة بين الجنسين إلى إزالة الحواجز التعليمية والسياسية المفروضة على النساء.

وأخذت المكاسب تتوالى. ففي عام 1861، كانت السيدة جولي دوبييه هي أول سيدة فرنسية تحصل على شهادة البكالوريا (حملت شهادتها الموقّعة من وزير التعليم مرة اسم الآنسة دوبييه، ومرة السيد دوبييه)، لكن شهادة البكالوريا لم تصبح حقاً رسمياً للنساء إلا في عام 1919. ومن ناحية أخرى، لم يثبت القانون الفرنسي حق المرأة المتزوجة في استخدام مرتبها إلا في عام 1907 [9] وفي الولايات المتحدة، سمح القانون للنساء بامتلاك العقارات والأراضي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي الفترة نفسها التي أدخلت فيها قوانين مماثلة في بريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى.

أما المعركة الكبرى للحركة النسائية المزدهرة في أوروبا وأميركا في مطلع القرن العشرين فقد كانت حق النساء في التصويت في الانتخابات. وكانت السويد هي أول بلد يمنح النساء حق التصويت في الانتخابات المحلية عام 1862، لكنها لم تمنحهنّ حق التصويت في الانتخابات العامة إلا في عام 1921، بينما كانت نيوزيلاندا أول بلد يمنح المرأة حق التصويت الكامل عام 1893. وفي عام 1902، منحت أوستراليا النساء حق التصويت في الانتخابات الفدرالية. وحصلت النساء الأميركيات على حق التصويت عام 1920، والبريطانيات عام 1928، وتبعتهن الكنديات، والفنلنديات والألمانيات. ومع انتصاف القرن العشرين، كانت النساء قد حصلن على حق التصويت في الصين، وفرنسا، والهند، وإيطاليا، واليابان وبلدان أخرى عديدة. ومع انتهاء القرن العشرين، حصلت النساء على حق التصويت تقريباً في كل البلدان التي يتمتع رجالها بهذا الحق، بالطبع باستثناء الدول التي تساوي بين الرجال والنساء في تجريدهم من حقوقهم المدنية والسياسية. فقط الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الرجال حق التصويت ولا تمنحه للنساء.

صدام الثقافات

قدّمنا في ما سبق وصفاً لوضع الحركة النسائية الغربية في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وهي الفترة نفسها التي ظهرت فيها الأصوات الأولى المطالبة بتحرير المرأة في عالمنا العربي. لكن الأهم من هذا وذاك، أنها الفترة التي شهدت اللقاء/ الصدام بين الثقافة العربية الراكدة والثقافة الأوروبية المنتصرة.

ومن مفارقات الأقدار أن القرون الأربعة التي راح فيها العالم العربي يغط في سبات عميق في ظل سيطرة الإمبراطورية العثمانية، كانت هي نفسها القرون التي حققت فيها أوروبا قفزتها الكبرى على مختلف الأصعدة: فيها ظهرت الدولة القومية، وعصر النهضة، والاكتشافات العلمية والجغرافية، وفيها انتصرت البورجوازية ورسّخ النظام الرأسمالي قواعده، وبدأ عصر الصناعة. وهي القرون ذاتها التي خلقت من أوروبا قوة عالمية طاغية صاغت نظاماً عالمياً جديداً، ربط، لأول مرة في تاريخ البشرية، كل أجزاء المعمورة بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والاقتصادية والعسكرية.

وفي ظل هذا النظام العالمي الجديد، حدثت الاختراقات الأوروبية الأولى للوطن العربي. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طوّرت أوروبا محاولاتها الاختراقية إلى احتلال عسكري مباشر لعمق العالم العربي بأسره. وأفضى هذا إلى اندماج العالم العربي قسرياً في النظام العالمي اقتصادياً واستراتيجياً، لا بشروطه ومصلحته، بل بشروط المحتلين ومصالحهم.

وفي هذه اللحظة بالضبط، حدث الصدام/ اللقاء، أو اللقاء/ الصدام بين الثقافة العربية والثقافة الأوروبية الوافدة. وبين سعي المركز الأوروبي لترسيخ قيمه الثقافية والحضارية ومحاولاته التأثير على نخب محلية تعتنق أفكاره، وسعي البورجوازيات الوطنية للتعرف إلى أفكار الغرب وتلمّس مصادر قوته، واكتشاف أسباب العجز العربي، والتفتيش عن سبل النهوض المنشود، طرحت كل المسلّمات الاجتماعية للنقاش، وفتح دعاة الإصلاح ومفكرو التنوير الأبواب مشرعة أمام كل التساؤلات. ويصف أحمد بهاء الدين هذه التساؤلات بقوله: «عصفت هذه التيارات كلها بمصر، وتكاثرت الأمثلة الخطيرة المطروحة على العقل المصري، والعربي بوجه عام...

ما الذي حدث عبر القرون؟ ما الذي جعلنا نتخلف وغيرنا ينطلق؟ ما علاقتنا بالماضي؟ وماذا نسلك من طرق المستقبل؟ ما جوهر الدين؟ وما الذي علق به من عصور الانحطاط؟ ما الحلال والحرام؟ من الشعب؟ ... وما السلطة؟ ومن الذي يحكمه؟ أنصلح السلطة لكي ينصلح الناس؟ أم

نصلح الناس لكي تنصلح السلطة؟ ما هويتنا؟ ... وطنية مصرية؟ ... قومية عربية؟ ... أمة إسلامية؟ وهل هذه الانتماءات متعارضة أم متكاملة؟»[10].

كانت القضية آنذاك هي البحث عن الهوية. وانعكس هذا على السبل التي اختارها مفكرو التنوير، ومنهم قاسم أمين، في بحثهم عن الخلاص. ويضيف أحمد بهاء الدين: «في هذه الفترة الشديدة الخطر، عاش قاسم أمين، وعاش ذلك الرعيل... وقد ذهب كل منهم، في ظروف شتى، يضرب في سبيل... منهم من نظر إلى الخارج ومضى يحارب الاستعمار بالعمل السياسي المباشر لأنه رأس الداء، ومنهم من نظر إلى الداخل ورأى أن التجديد الديني هو نقطة البدء في بعث الأمة، ومنهم من خاض معركة التعليم، ومنهم من عمد إلى أسلحة التعليم المستحدثة كالمسرح والصحافة، ومنهم... ومنهم. واختار قاسم أمين قضية بالغة الخطورة هي قضية المرأة»[11].

قاسم أمين والمرأة البورجوازية

يتصوّر كثيرون أن قاسم أمين هو أول من دعا إلى تحرير المرأة، وهو خطأ شائع. فقاسم أمين كان واحداً من جيل من الكتّاب والكاتبات الذين دافعوا عن حرية المرأة، ودعوا إلى تعليمها. ويعد رفاعة الطهطاوي أحد أوائل الكتاب الذين تناولوا قضية وضع المرأة في كتابيه الشهيرين تخليص الإبريز في تلخيص باريز (1834)، والمنهج الأمين لتعليم البنات والبنين (1873). وتجدر الإشارة إلى أن أول مجلة نسائية مصرية خالصة، وهي مجلة «الفتاة» الشهرية، صدرت في الإسكندرية في نوفمبر 1892، أي قبل سبع سنوات من صدور كتاب قاسم أمين الأول تحرير المرأة. وقد اعتبرتها صاحبتها هند نوفل «الأولى من نوعها تحت سماء الشرق»، ووعدت أن تزيّن صفحاتها بدرر أقلام النساء، وأوضحت أنها أصدرت «الفتاة» للدفاع عن حقوق النساء والتعبير عن وجهة نظرهن. وبعدها صدرت مجلة «الفردوس» لصاحبتها لويزا حابلين عام 1896، و«مرآة الحسناء» في العام نفسه، و«أنيس الجليس» عام 1898، و«العائلة» عام 1899 «، و«الهوانم» عام 1900، و«المرأة في الإسلام» و«المرأة» عام 1901، و«الزهرة» عام 1902، و«الموضة» عام 1903، والقائمة تطول[12].

لم يكن قاسم أمين وحده إذاً. فلماذا انصب هجوم المحافظين عليه دون غيره؟ تذهب بث بارون إلى أن هذا يعود إلى أن مركزه الاجتماعي كقاضٍ وحريته في التعبير كرجل جعلا كثيراً من النساء المصريات يعتبرن مساندته دعماً شرعياً لموقفهن[13]. لكنني أرجع ذلك لسبب قد لا يستسيغه البعض، وهو أن قاسم أمين لم يكن علمانياً، وفقاً للمعنى المحدد للمصطلح المستحدث، بقدر ما كان حداثياً.

فالقيمة الأساسية لكتاباته لم تكن في ما طالب به، بل في تعريته للخواء الذي كان يحكم علاقة المرأة بالرجل، وتحليله لوضع المرأة في المجتمع، وطبيعة مؤسسة الأسرة، ومعنى الزواج والأمومة. وعندما فعل ذلك، لم يفعله من «الخارج»، بل غاص في أعمق أعماق مجتمعه. واستند في ذلك إلى فهم مستنير للتراث الإسلامي وأحكام الشريعة السمحاء.

لم يطالب قاسم أمين، كما يروّج البعض، بحرية المرأة الجنسية على النمط الغربي، وإنما كانت مطالبه شديدة التواضع: تعليم المرأة حتى التعليم الابتدائي، وأن تسير المرأة في الشارع سافرة الوجه والكفين فقط، وتعديل قوانين الزواج والطلاق، بحيث لا يقع الطلاق إلا أمام قاضٍ.

ويصف أحمد بهاء الدين ما فعله قاسم أمين بقوله: «هذه العلاقات التي ركدت واستقرّت مئات السنين على شكل معيّن، لم يأت قاسم أمين ويتحدث عنها من الخارج، مطالباً بأن تتعلم المرأة القراءة والكتابة وتكشف عن وجهها وكفيها... ولكنّه غاص في أعماقها غوصاً شديداً. وهزّ قناعات ومسلّمات لدى الرجال والنساء على السواء حول قضايا بالغة الحساسية... إنه يكتب كلاماً يجرح به شعور كل رجل وامرأة... والجرح الذي هز المجتمع هو هذه الصورة المعتمة التي قامت بتعرية أخفى العلاقات وأهمها في المجتمع»[14].

وفي كتابه تحرير المرأة، يقول قاسم أمين: «فهذا الحب لا يمكن أن يوجد بين رجل وامرأة إذا لم يوجد بينهما تناسب في التربية والتعليم... الحب الحقيقي الذي عرفت عنصريه المادي والمعنوي لا يبقى إلا بالاحترام. والاحترام يتوقف على المعرفة بمقدار من تحترمه. والمرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها... إني بحثت كثيراً في عائلات مما يقال إنها في اتفاق تام، فما وجدت إلى الآن زوجاً يحب امرأته، ولا امرأة تحب زوجها. أما هذا الاتفاق الظاهري الذي يشاهد في الكثير من العائلات فمعناه أنه لا شقاق بين الزوجين... إما لأن الزوج تعب وترك، وإما لأن المرأة تركت زوجها يتصرّف فيها كما يتصرف المالك في ملكه، وإما لأنهما كليهما جاهلان لا يدركان قيمة الحياة. وهذا الحال الأخير هو حال أغلب الأزواج المصريين... وغاية ما يمكن أن أسلم به هو أنه قد يشاهد في عدد قليل من الأزواج شيء يقرب من المودة يظهر في بعض الأحيان ثم يختفي. وهو استثناء يؤيّد القاعدة وهي عدم الحب. عدم الحب من طرف الزوج لأن امرأته متأخرة عنه في العقل والتربية تأخراً فاحشاً بحيث لا يكاد توجد مسألة لا يمكن أن يتحدثا فيها لحظة بسرور متبادل. ولا يكاد يوجد أمر يتفقان في الحكم عليه برأي واحد. ولأنها بعيدة عن العواطف والمعاني والأشغال التي يميل إليها ومغمورة في شئون ليس لها في ميله نصيب. حتى إنها في الأمور التي هي من عملها، وترى أنها

خلقت لأجلها، لا يرى منها زوجها ما يروق نظره. فأغلب النساء لم يتعوّدن تسريح شعورهن كل يوم، ولا الاستحمام أكثر من مرة في الأسبوع. ولا يعرفن استعمال السواك، ولا يعتنين بما يلي البدن من ملابس»[15].

والواقع أن قاسم أمين، مثله في ذلك مثل كثير من أقرانه المصلحين الذين أنتجتهم المواجهة مع الاستعمار، قد ربط بين وضع المرأة وتطوّر الأمة، مؤكداً على «التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها، وبين ارتقاء المرأة وتقدّم الأمة ومدنيتها».

والملاحظة المهمة هنا أننا إذا جرّدنا ما قاله قاسم أمين من المبالغات المتعلقة بأوضاع النساء وحقوقهن في التعليم والعمل، فسنكتشف أن المحتوى الفعلي لرسالته لم يكن تحرير المرأة بقدر ما كان الدعوة إلى نموذج الأسرة البورجوازية ومثل المحبة والوئام الزوجي وتربية الأطفال القائمة على أسس علمية. وكانت الفائدة الرئيسية التي ستعود على النساء المصريات من التعليم بالنسبة لقاسم أمين تتمثل في ميزتين: أنهن سيصبحن أمهات أفضل بوسعهن تربية أبنائهن لكي يكونوا المواطنين الصالحين الذين تتطلبهم الدولة الحديثة، وأن يصبحن زوجات أفضل للرجال المتعلمين.

لم يكن قاسم أمين يخاطب المجتمع المصري ولا المرأة المصرية، بل كان يخاطب الطبقة البورجوازية المدينية والنساء البورجوازيات. فالفلاحة المصرية لم تكن تعاني من المثالب التي تحدّث عنها قاسم أمين. فهي لم تكن أبداً ترتدي النقاب (البرقع)، وبالتالي لم تكن تحتاج للتحرر منه، وكانت تعمل إلى جانب زوجها في الحقل، وبالتالي لم تكن تحتاج إلى من يشجعها على مقاسمته همومه أو النزول إلى سوق العمل. وتعيش النساء الريفيات داخل مجتمعهن المحلي بحرية كبيرة دون رقابة من الرجال، ويعبّرن بطلاقة عن أنفسهن وعن عدم اكتراثهن بهيمنة الرجال. أما تربية الأطفال فليست رسالة في ذاتها، وإنما هي مهمة يقمن بها ضمن مهام أخرى كثيرة، سواء في البيت أو في الحقل، بل إن الدور الأساسي في تربية الأطفال يقوم به الأبناء الأكبر سناً، والأكثر من هذا أن هؤلاء النسوة لسن معنيات أصلاً بتربية «مواطنين صالحين لفخر الوطن»، أو «أعضاء صالحين للأمة الإسلامية»، بل كنّ فقط مجرد فلاحات يكافحن من أجل الحياة، تماماً مثلما فعلت أمهاتهن وجداتهن.

والأهم من هذا أن أصداء أفكار قاسم أمين لا نجدها تتردّد في الخطاب الحديث للحركة النسوية العربية بقدر ما تتردد في الخطاب النسوي للحركة الإسلامية المعاصرة. يقول الشيخ محمد الغزالي: «أما إخفاء الأيدي في القفازات وإخفاء الوجوه وراء هذه النقب، وجعل المرأة شبحاً يمشي في

الطريق معزولاً عن الدنيا، فذاك ما لم يأمر به دين... إن ما فعله قاسم أمين كان محكوماً بأمرين أولهما الدفاع عن الإسلام المفهوم من مصدريه الرئيسيين، والآخر الاعتذار عن تخلف المرأة بأنه من تقاليد غريبـة على التوجيه الإلهي ناشئة عن أخطاء الشعوب»[16].

ويقول د. محمد سعيد البوطي: «ومن أهم هذه الواجبات انصرافها إلى العناية بشؤون الأسرة وتربية أولادها... في انصراف المرأة إلى شؤون الأسرة على مستوى لائق من الثقافة والدراية والعلم ما يجعلها متكفلة بمعظم مقوّمات المجتمع ونهضته»[17].

وما أود التأكيد عليه هنا أن كل التيارات السياسية والأيديولوجية، بما في ذلك الإسلاميون، قد تجاوزت قاسم أمين بكثير. فالمنظمات النسائية التي ظهرت في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، والتي قادتها نساء مثل هدى شعراوي وسيزا نبراوي كانت أكثر راديكالية بكثير من قاسم أمين في ما يتعلق بمطالبتهن بحقوق المرأة وحقها في المشاركة في الحياة العامة. ومن الملاحظ أن كثيراً من الكتّاب المحافظين، بما في ذلك العديد من الكتّاب المحسوبين على جماعات الإسلام السياسي، يطالبون اليوم بأن تعمل المرأة، ولكن في وظائف تلائم «طبيعتها»، مثل التدريس وطب النساء، وهم لا يعارضون خروجها إلى سوق العمل وتردّدها على معاهد العلم، لكن مع التزامها بما يعتبرونه زيّاً شرعياً (يتراوح بين الحجاب والنقاب الكامل).

حول المرأة الخليجية والهوية

«في قفزته للحاق بالمجتمعات المتقدّمة، نظر مجتمع الخليج إلى نصفه الضعيف (المرأة) نظرة مزدوجة. فقد أتاح لها فرصاً محدودة في العلم والعمل، وكبّلها في الوقت نفسه بأغلال جديدة أخذت تناضل منذ مطلع الخمسينيات من هذا القرن لكي تتخلص منها»[18]. هذا ما كتبته في أواسط السبعينيات، على وجه التحديد قبل أكثر من ربع قرن. وهو قول يعكس حيرة انتابتني آنذاك ولم أتبيّن على وجه الدقة أسبابها، لكنني أعرف الآن بعضها. فموضوع المرأة في مجتمعاتنا هو جزء من البحث عن الهوية وتحديدها، وهي هوية ما زالت ضبابية غير محددة، زادتها سرعة التغيّر في مجتمعاتنا تشوشاً.

وقتها كنت قد بدأت للتو التدريس في الجامعة، وكانت غالبية طالباتي بين أواخر عقدهن الثاني وبداية الثالث، يلبسن الملابس الغربية الحديثة (كان يُدعى آنذاك الميني جيب). وبعد عقد من السنوات فقط، تغيّرت أزياء طالباتي، وهنّ في السن السابقة نفسها ومن البيئة الاجتماعية ذاتها،

حيث انتقلن من الملابس الطويلة إلى الحجاب، الذي سرعان ما تحوّل إلى نقاب. وأنا أتحدث هنا بالطبع عن الشريحة الاجتماعية، لا عن أشخاص بذاتهم.

إحدى المحجبات في ذلك الفصل البعيد في الجامعة دخلت معي في نقاش، فسألتها عن فهمها للجانب الاجتماعي في الدين، وهل المسلمون سواسية، فقالت بحماسة نعم، فسألتها هل يمكنها أن تتزوّج من... (وذكرت لها فئة اجتماعية معيّنة)، فقالت بشيء من الحدة لا طبعاً فأنا من... ذلك ما أقصده اليوم بالهوية، والبحث عنها، هذا عن المرأة والهوية.

الإطار الثقافي: الثقافة السائدة

الثقافة السائدة هي بيت القصيد وهي حجر الزاوية التي نرى ضرورة الانطلاق منها في مناقشة المشروعات الحضارية، لأن الذي لا ينطلق من الثقافة السائدة، أي الواقع[19]، إنما يظل عائماً في المطلق والعام. ويوحي تاريخ الأفكار في الساحة العربية طوال القرن المنصرم بأن الواقع الفكري العربي يرفض الأفكار الجديدة ويقاومها. وكم هو مؤلم أن نرى أن بعض فكرنا العربي يدور في حلقة مفرغة لأن المجتمع يقاوم استيعاب الجديد وهضمه، منذ قاسم أمين إلى فؤاد زكريا ومحمد الغزالي (لتسمية البعض منهم فقط)، مروراً بمحمد عبده وطه حسين وشكيب أرسلان، وانتهاءً بعبد العزيز الرشيد ويوسف بن عيسى القناعي وعبد الله الزايد (لتسمية البعض في الخليج)، وسلسلة ممتدة من دعاة الفكر التحديثي الذين وجدوا دائماً من يقاومهم. ومن المؤسف والمؤسي هنا أن نجد الأفكار التي ظننا يوماً أنها من المسلّمات المتداولة، خاصة في موضوع تحرير المرأة، تعود للتداول من جديد. وكأنه قد كتب علـى الثقافة العربية أن تراوح مكانها في مرحلة إنتاج البدايات.

التفرقة ضد النساء، ممارسة مغروسة في الثقافة العامة لقطاعات واسعة من مجتمعات الخليج. وهي تفرقة نابعة من الأعراف والتقاليد وبعض التفسيرات التراثية، وأفضت إلى معاناة المرأة في الخليج من صعوبات شتى في التعليم والعمل والخروج من المنزل أو اختيار الشريك. ولا تزال المرأة الخليجية تواجه حتى هذه اللحظة الكثير من عدم المساواة في الحقوق والواجبات القانونية أو العرفية. والمؤسف أن وعي المرأة بذاتها وبحقوقها لا تقف أمامه فقط جبهة بعض الرجـال، بل بعض النساء أيضاً، فهناك قطاع منهن، لأسباب عديدة تراثية وتعليمية واجتماعية، يحبّذن ما هنّ عليه من واقع، ويقاومن أي تغيير منشود[20]. ولعل من الأشياء ذات الدلالة هنا أن نذكّر بما رواه المصلح الكويتي الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في كتاباته عن الرجل الذي مر علـى بيت جاره فطرق الباب محتجاً، وأخبره أن نافذة المطبخ العليا واسعة بعض الشيء، وأصوات النساء تتسرّب

منها للمارة في الخارج مع الدخان وأصوات النساء عورة، وهو الذي نقل لنا أيضاً التفاخر بين الرجال بأن المرأة لا تخرج من بيتها إلا مرّتين في حياتها (الأولى حين تتزوّج فتذهب إلى بيت الزوجية، والثانية عندما يتوفاها الله، فتخرج جثتها إلى المقبرة)، وأن الرجل عندما يشير إلى أهله يبدأ بكلمة «كرّمك الله»، وكأنه يتأفف من ذكر السوء!! وقد ذكر الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ذلك بالطبع من موقع النقد طلباً للتغيير.

أما الطبيب جون مالري[21]، الذي يصف لنا الحالة الاجتماعية في بعض بلدان الخليج في النصف الأول من القرن العشرين، فيتحدث عن قصة فتاة سجنها أهلها في حجرة ضيقة إلى أن ماتت. وهناك الكثير من القصص في تاريخنا الاجتماعي والثقافي تبيّن لنا أن المجتمع ظل ينظر إلى المرأة على أنها، وفقاً للتعبير الحديث، مواطن من الدرجة الثانية، تقبل بما يفرضه الرجل دون سؤال أو احتجاج. كما أن الكثير من الكتب والشهادات المعاصرة تتحدث عن المصاعب الجمة والعثرات التي واجهتها حركة دخول المرأة إلى التعليم والعمل، وعن المعارك الاجتماعية والسياسية الكثيرة التي دارت بين الإصلاحيين والمحافظين التقليديين حول هذه القضية.

ولم تنجح المرأة في الخليج في الدخول إلى عالم العمل العام المنظم إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين، وكانت الدفعات الأولى من الفتيات العاملات في الكويت مثلاً في بداية الستينيات توفر لهن الإدارة الحكومية وسيلة مواصلات (سيارة) تقلهن من العمل إلى البيت وبالعكس، ومعهن مرافقة أيضاً حفاظاً على المظاهر الاجتماعية. وعندما ننظر الآن إلى مشهد النساء الكويتيات وهنّ متوجهات إلى العمل في الصباح ندرك كم هي الخطوات الإيجابية التي تحققت على أرض الواقع.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا عندما ننظر إلى ما نقوم بتدريسه للأبناء في المدارس نجد أن الإشارة إلى أعمال الفتيات في القصص المدرسية والكتب المقررة تتركز على الأعمال الخاصة بالمنزل والعناية بالزوج والأسرة، بينما الإشارة إلى أعمال الرجل تتركز على عمله خارج البيت، فضلاً عن قيامه بأعمال الإشراف على الأسرة، وهو تكريس لدور تقليدي للمرأة والرجل نغرسه في أذهان الجيل الجديد. بل ويطلب البعض من مؤسساتنا التربوية أن تعزل تعليم البنين عن البنات في كل المراحل التعليمية حتى الجامعة، وبقوانين إن لزم الأمر. وهما موقفان يبيّنان لنا اجتماعياً كم نحن بعيدون عن تحديد تلك الهوية المنشودة.

ولو قرأت عليكم نصاً في ما يجب أن تقوم به المرأة من واجبات لاختلفنا على نسبته إلى أيّ من سنوات العقدين الأخيرين. ويقول النص «القول الجامع في آداب المرأة أن تكون قاعدة في قعر

بيتها، لازمة لمغزلها، لا يكثر صعودها وإطلاعها، قليلة الكلام لجيرانها، لا تدخل عليهم إلا في حـال يتوجب الدخول، تحفظ بعلها في غيبته وحضرته، وتطلب مسرّته في جميع أمورها، لا تخونه في نفسها ومالها، لا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن خرجت فمتخفية فـي هيئة رثة، تطلب المواضع الخالية دون الشوارع والأسواق، حذرة أن يسمع غريب صوتها أو ليعرفها بشخصها... قصيرة اللسان عند سب الأولاد ومراجعة الزوج»[22]. أليست تلك هي سلوكيات زوجة سي السيد فـي رائعة نجيب محفوظ «بين القصرين». لكن هذا النص هو لأبي حامد الغزالي المتوفى سنة 1111 ميلادية، أي إنه كتب ذلك منذ تسعة قرون تقريباً. ومع ذلك يبقى معاصراً يتبنّى أفكاره تلك الكثير والكثير من الرجال والنساء العرب في العام الأول من الألفية الثالثة.

الوضع القانوني للمرأة الخليجية

الوضع القانوني للمرأة في المجتمع العربي في الخليج يتسم بالتشوّش وعدم الوضوح. بل إن هناك تناقضاً حتى بين المكتوب والممارس. ورغم صدور الدساتير الحديثة، التي نصت على المساواة بين المواطنين، وعلى حماية المرأة والطفل والأسرة، فإن هذا الأمر لم يتبلور في تشريعات حاسمة تنصف المرأة.

وعلى سبيل المثال، نصت المادة التاسعة من الدستور الكويتي على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق، وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوّي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة». كما نصت المادة العاشرة على أن «الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي». وحذت الدساتير المؤقتة أو الدائمة، التي سنّت منذ استقلال دول الخليج في النصف الأخير من القرن العشرين، حذو الدستور الكويتي، إن لم يكن بالنص فبالروح العامة للمواد[23]. لكن الكويت وحدها هي التي أصدرت قانوناً للأحوال الشخصية، غير أنه كان تقنيناً لأعراف سائدة أكثر منه تطويراً لأوضاع المرأة، بينما أصدرت البحرين قانوناً للأحداث.

وقد شهدت القوانين فـي الخليج الكثير من التطور نتيجة للتغيرات الحادثة في المجتمع، حيث سُنّ العديد من التشريعات في المجالات الاقتصادية والمدنية لمواكبة تلك التطورات. ورغم أن هذه التطورات قد أثرت بعمق على الأسرة في الخليج وعلى حجمها وطبيعة دورها وعلى علاقاتها مع الجوار الاجتماعي، فإن قوانين الأحوال الشخصية لم تصدر في معظم هذه البلدان، وعندما صدرت فإنها صدرت لتقنّن الأعراف القائمة (كما في حالة الكويت)[24].

ويمكن القول إن هناك فجوات ملحوظة في مجمل الوضع القانوني للمرأة في الخليج، بما في ذلك عدم قانونية الزواج إن لم يوافق عليه وليّ الأمر، بما يعنيه ذلك من تجريد المرأة من حقها في تزويج نفسها، وفي بعض الممارسات يمكن إبطاله، وعدم تقنين تعدّد الزوجات، وعدم تحديد سنّ الزواج، وإلزام الزوجة بالطاعة. وتكتب خبيرة قانونية في إحدى دراساتها ما يلي: «في الوقت الحاضر، وبعد ألف عام، ننقل من هؤلاء الفقهاء آراءهم وتطبيقها على العلاقات الأسرية في هذا الوقت بغض النظر عن مدى ملاءمتها واتفاقها مع المتغيّرات التي أصابت (حدثت في) المجتمع... لقد ساهم في الاستمرار في العمل بمثل هذه الأنظمة جهل الأفراد بحقوقهم الشرعية وعدم إلمامهم بأحكامها»[25].

وليس المطلوب هنا مناقشة حقوق المرأة القانونية في تراثنا الإسلامي، الذي مكنها من التملك والاحتفاظ بمالها بعيداً عن زوجها أو «وليّ أمرها»، لكن المطلوب هو فهم العلاقة الطردية بين (استقلالها المادي واستقلالها الشخصي)، أي قدرتها على الانفراد باتخاذ قرارات خاصة بها بعيداً عن الضغوط المادية[26]. والاستقلال المادي في المجتمعات الغربية هو السبيل الذي يؤدّي في النهاية إلى الاستقلال التام للمرأة. أما في مجتمعاتنا فقد يؤدّي إلى استقلال نسبي في بعض شؤونها، لكن دون تضافر العناصر الأخرى (خاصة الاستقلال القانوني والثقافي) لن تحصل المرأة على استقلالية كاملة أو شبه كاملة.

والواقع أن مجتمعاتنا تفرض حظراً اجتماعياً على «حريات أساسية للمرأة» تكاد تفقدها حقوقها الإنسانية. وفي النقاش الدائر بين «سلفية الزمان» و«سلفية المكان»، يُتهم الإسلاميون والتقليديون، وهم تيّار واسع ومؤثر في معظم المجتمعات العربية، من مخالفيهم في موضوع المرأة (وموضوعات اجتماعية أخرى) بسلفية الزمان، وبأنهم لم يبرحوا ممارسات كانت سائدة في زمن غير زمانهم بالنسبة للمرأة، أما هم (الإسلاميون بمختلف اجتهاداتهم والتقليديون أيضاً) فيتهمون معارضيهم بمختلف ألوانهم بـ«سلفية المكان»، والمقصود بها أن موقف هؤلاء تجاه المرأة (الخروج إلى العصر) هو ولوج قسري في مجتمعات لها ثقافات مختلفة غالباً غربية، دون الالتفات إلى «العرف والفضل»[27]. ويبدو أن الأخير، أي العرف والفضل قبل الشريعة، هو الذي يتحكم في مفاصل المجتمع وفي موقفه من المرأة، وتجسّد ذلك في خضم المعركة حول قانون الأحوال الشخصية الجديد في مصر، وهو القانون الذي أنصف النساء جزئياً في مصر من خلال منحهنّ حق الانفصال عن الزوج (الخلع) استناداً إلى الشريعة الإسلامية وإلى نصوص قرآنية[28]، ومنحهن حق

السفر دون «محرم»، هذا الحق لم يقرّه مجلس الشعب المصري، حيث وقف العرف معارضاً بشدة لمثل هذه الحقوق، وتردّدت أصداؤه تحت قبّة البرلمان، الذي أدخل تعديلات «محافظة» على القانون، رغم أن الحكومة المصرية هي التي قدّمت القانون إلى البرلمان. وصدر القانون، عام 2000، بعد التعديلات التي أدخلت عليه.

وفي تعبيرهما عن واقع موضوعي لا يمكن تجاوزه في وقت قصير، ستظل وجهتا النظر هاتان متزامنتين في المجتمع العربي في الخليج، إحداهما تستظل بما تفهمه من النصوص الشرعية أو ما تفسّره، والأخرى ترى الواقع المعاصر وتتكيّف معه.

وفي رسالة مفتوحة وجّهتها كاتبة سعودية لمجلس الشورى السعودي، تناقش مبكراً نوره عبد العزيز الخرجي[29] قضية اصطحاب المرأة لـ«محرم» عند سفرها، هل هو ضرورة دائمة؟ وهي تقول في هذا الصدد: «صرختي هذه المرة لمجلس الشورى حول بعض القوانين التي تتعلق بإشراف الرجال على النساء، والتي في نظري تحتاج إلى إعادة نظر، النظام في الإسلام – في فهمي – أن المرأة التي تحتاج إلى إشراف عائلي عند الزواج لا بد أن يؤخذ في الحسبان نضجها وحسن فطنتها. فإن كانت كذلك تستطيع أن تزوّج نفسها. وفقط مدرسة فقهية واحدة من مدارس الفقه العديدة هي التي تأخذ بالقول إن المرأة لا تستطيع بالمطلق الحكم بتوازن في المسائل. وعندما تسافر المرأة، فإن موضوع المحرم (إما الزوج أو شخص آخر يحرم الزواج منه يجب أن يرافقها)، فحسب المتبع في بلادنا يحق للمرأة أن تسافر ما دام لديها تفويض (تصريح) من أهلها. وهذا لا يعني أن المحرم يمكن أن يقال عنه (وصيّ)، ففي بعض الأوقات نرى صبياً عمره خمسة عشر عاماً يعامل كوصيّ على والدته في السفر وعمرها أربعون عاماً. وبالنسبة للإسلام فإنها هي التي تكون وصية عليه لصغر سنه لا العكس». وتذهب نوره لنقد نظام (المحرم) فتقول: «إن هذا التقليد لم نره إلا منذ عشرين سنة في بلادنا»[30]. وتضيف أنها «ليست ضد منع الزوجات والبنات من السفر دون موافقة الزوج أو الأب، هذا إذا كانت وحيدة أو بصحبة أبنائها الصغار، ولكن أن تعطى هذه السلطة للابن أو الأخ أو العم أو الخال بأن يكون له سلطة تقرير ما إذا كانت تسافر أم لا، فذلك هو الذي أعارضه، لأن أحدهم قد يتعنّت ويمنع السفر حتى في حالة الضرورة».

وهكذا فإننا نرى أن هناك رأياً نسائياً يريد تحديث نظام حرية المرأة في السفر والتنقل، لا إلغاءه، لأنه عرف ضارب في جذور المجتمع، ومهما كانت الاستقلالية المالية الشكلية لمثل هؤلاء النسوة، فلن يجدي أن يحصلن على استقلاليتهن كاملة في شؤونهن الخاصة أو العامة.

وتتعدّد أشكال التمييز القانوني ضد المرأة، فنحن نعتبر الزوجة الأجنبية للرجل في الخليج مواطنة بعد فترة من الزمن، بينما نحرم زوج الخليجية، وأبناءها، من المواطنة، كما تُحرم المواطنة المتزوجة بغير مواطن من بعض حقوق المواطنة (مثل التمتّع بالسكن الحكومي في البلدان التي توفره). وقد يتعدى الحرمان القانوني للمرأة في مجتمعاتنا الأحوال الشخصية إلى الجنائية في إباحة «عنف» قانوني ضدها، على سبيل المثال القوانين التي تنظم ما يسمّى «جرائم الشرف» التي تنص على العذر المخفف لمثل الجرائم التي تُرتكب ضد المرأة [31].

تعليم المرأة وعملها

بدأ تعليم المرأة فـي الخليج بشكل رسمي ومنظم في أوقات مختلفة من القرن العشرين، بعد انقضاء الثلث الأول منه في البحرين والكويت، وفي الثلث الأخير في دولة الإمارات وعُمان، وبين هذين التاريخين في بقية البلدان العربية في الخليج. ولم يكن دخول المرأة إلى التعليم هيناً وبسيطاً، فقد قاومته قوى اجتماعية عديدة لأسباب مختلفة، كما أن بعض فئات المجتمع لم تقبل عليه جميعاً مرة واحدة. ففي بلدان الخليج دخلت المرأة سلك التعليم في المناطق الحضرية أبكر من المناطق الريفية أو من البادية، وفـي العواصم أبكر من المناطق الأخرى، ووسط العائلات غير القبلية مقارنة بأبناء القبائل ذات العلاقات الاجتماعية المحافظة.

واستمر التعليم لفترة طويلة مقصوراً على المستوى ما دون الجامعي، الأمر الذي أدى إلى خروج دفعات من الفتيات للتعليم الجامعي خارج الإقليم في أواخر العقد الخامس من القرن الماضي. ولو لم تتوافر جامعة تقبل الفتيات في الستينيات في بلد مثل الكويت، لحرم كثير من رجال ونساء هذا الجيل من التعليم الجامعي، خاصة النساء.

ولكن التعليم كان أداة من الأدوات الفاعلة التي راكمت على مر الزمن وعياً رجالياً ونسائياً بدور المرأة، كما أعطت المرأة شيئاً من الحرية المجتمعية نتيجة ما حصلت عليه من «قوة» استمدّتها من التعليم، وبالتالي من الاستقلالية المادية عندما التحقت بالوظيفة.

غير أن تعليم المرأة في الخليج انتابه ما انتاب تعليم الرجال من ضعف، يضاف إلى ذلك النسبة المتواضعة في التعليم من حيث الكم للمرأة. ففـي الإحصائيات الكويتية كان هناك 45% من النساء فـوق سن الخامسة عشرة أميات، وتدنّت هـذه النسبة في 1993 إلى 21% تقريباً، وهو تراجع لافت للنظر، لكن الرقم لا يزال كبيراً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ التعليم في الكويت. وهو أمر انعكس على الإحصاءات المتعلقة بحجم العمالة النسائية في القطاعات المختلفة. لقد كانت نسبة

النساء إلى إجمالي قوة العمل في الكويت سنة 1980 حوالى 13%، أما نسبة الكويتيات منهن فلم تتجاوز 3%[32]، وقد ارتفعت في سنة 1995 إلى حوالى 22% وكانت نسبة الكويتيات منهن حوالى 5.5%.

وتنبغي الإشارة إلى أن مصدر الارتفاع الملحوظ لنسبة الوافدات في قوة العمل يعود إلى العدد الكبير من خادمات المنازل. وتشير الإحصاءات الكويتية إلى تقاعد مبكر بين الكويتيات العاملات نتيجة لأن قانون التقاعد يسمح بذلك[33]. كما أن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي يرتفع بين المطلقات والمتزوّجات، ويقل بين الأرامل واللاتي لم يتزوجن بعد، كما تدل الإحصاءات على أن الغالبيـة العظمى من العاملات الكويتيات تعمل في القطاع العام (الحكومة) (حوالى 95%)[34]، وتتركز العمالة النسائية في مهن التدريس والوظائف المكتبية المختلفة، كما أن أكثر من ثلثي هـذه العمالة من المؤهلات المتوسطة فأقل.

وفـي الإمارات العربية المتحدة مثـلاً[35]، نجـد أن التعليم قد أعطى نتائج إيجابية واضحـة. فالنسـاء هناك يشكلن حوالـى 40% من مجمـوع العمالة في القطاع الحكومي[36]. وفـي بعض المهن التقليدية للمرأة هناك نسبة أكبر من النساء، فهن يشغلن 100% من وظائف مدرسي الحضانـة، و55% من مدرسي المدارس الابتدائية، و65% من مدرّسي المدارس المتوسطة، وتؤدّي المرأة دوراً مهماً في القطـاع الصحي، فثلث الأطبـاء والصيادلة والفنيين هـم من النساء، كما تشكل النساء 81% من هيئة التمريض[37]. لكن علينا أن نلحظ أن هذه الأرقام تمثل المواطنات والوافدات معاً.

والواقع أن انخراط المرأة الإماراتية في سوق العمل له علاقة بالتاريخ الاجتماعي لهذه المجتمعات، التي كانت في الغالب منفتحة على الآخر. وفي المجتمع التقليدي في الإمارات لم تبق المرأة في المنزل. فالنساء في الجبال والواحات والموانئ أدّين دوراً مساعداً ونشيطاً في الاقتصاد التقليدي الزراعي والرعوي والخدمي. ومثلها مثل شقيقاتها في بقية مناطق الخليج، اعتنت المرأة الإماراتية – في غياب الرجال – بالأسرة والبيت والأطفال.

كذلك ساعدت سياسات الدولة الحديثة، الرامية إلى تشجيع الأيدي العاملة الوطنية، ومنها النساء، على الدخول إلى سوق العمل بسبب التركيبة الديموغرافية التي يغلب عليها الوافدون. وتؤدّي وسائل الإعلام الإماراتية دوراً بارزاً في هذا التشجيع، الأمر الذي يحفز مزيداً من الفتيات على الدخول في سلك التعليم الجامعي، وبالتالي إلى سوق العمل. وتسعى البرامج الإعلامية المخصصة للمرأة إلى تعميق الوعي العام بهذا التوجه، كما تؤدّي الصحافة دوراً مؤازراً أيضاً. وقد تزايدت نسبة النساء

العاملات في وسائل الإعلام في دولة الإمارات بين عامي 1980 و1994 إلى الضعف، بجانب أن المرأة الإماراتية قد سبقت بعض شقيقاتها في الخليج في العمل في جهاز الشرطة، كما أن باستطاعتها الآن أن تلتحق بالقوات المسلحة[38]، كما هي الحال بالنسبة للمرأة العمانية.

وفي هذا المثال المتقدم، ورغم حصول المرأة في الإمارات على حرية اقتصادية نسبية ومجال واسع للعمل، بسبب صغر القاعدة السكانية والوفرة المالية النسبية، فإن المعوقات الاجتماعية التي تواجه شقيقتها في الخليج تواجهها أيضاً، وهي قيود اجتماعية تراثية، تعوق انطلاقتها، إذ إن هناك بعض المقاومة لعمل المرأة المواطنة في الإمارات من بعض الأوساط الاجتماعية، وبعض الرجال مثلاً يعارض أن تعمل المرأة أصلاً.

ومثالاً فقد قررت الدولة، في صيف سنة 1995، أن تشجّع كل من يريد أن يعمل من خلال تسجيل الطلبات لدى دوائر وزارة الداخلية. ومن بين الـ15594 طلباً، كان هناك 61% (9589 طلباً) من الطلبات مقدّمة من نساء تتراوح أعمارهن بين الـ18 عاماً والـ60 عاماً، حوالى 12% منهن يحملن درجات جامعية. وقد وعدت الدولة بأن تجد لهن عملاً.

والواقع أن هذه الأرقام في وسط العقد الأخير من القرن الماضي (يبدو كأن العبارة تحمل رنين فترة زمنية سابقة!) تدل على أن الإقبال على العمل من جانب النساء في دولة الإمارات هو إقبال كبير، وله علاقة أيضاً بالتوق للوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المراقب يلاحظ أن النساء هناك يعملن خــارج القطاعين العام والخاص، أي في الأعمال ذات المردود الاقتصادي المعتمد على العمل اليدوي والحرفي. وفي أسواق الإمارات تلاحظ العديد من هؤلاء النسوة وقد افترشن بعض «البسطات» لبيع سلع صغيرة، وهو مظهر لا تجده في الكثير من أسواق مدن الخليج.

وعموماً، يمكننا القول إن المرأة قد خطت خطوات كبيرة في الدخول إلى سوق العمل في بلدان عديدة في الخليج العربي، واقتحمت الكثير من مجالات العمل، خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين بعد أن تهيّأ لها العلم والتدريب. لكن عمل المرأة في الغالب يتركز على مهن محددة كقطاعات الصحة والتدريس والعمل المكتبي. والواقع أن الاستقلال المادي للمرأة يعني في جانب منه حصولها على دخل، وفي الغالب يتأتى هذا من دخولها إلى سوق العمل. ورغم التحسّن الكبير الذي طرأ في الربع الأخير من القرن العشرين على فرص المرأة في سوق العمل في الخليج، فإن المصاعب الأخرى التي تحد من استكمال استقلالها ما زالت قائمة. ويواجه سعي المرأة في دول

الخليج نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي – بدرجات مختلفة – أشكالاً من المقاومة عديدة. فهناك الاستنكار الاجتماعي لعمل المرأة، وهناك التمييز في الترقيات والمكافآت، فضلاً عن ظاهرة المضايقة Harassmentفي بيئة العمل، المنتشرة في مجتمعات الخليج ضد النساء في مواقع العمل أو في الأماكن العامة، والتي تأخذ شكل المضايقة الشخصية أو العامة، ولا تجد أغلبية النساء القدرة أو الفرصة للشكوى أو حتى المقاومة[39]. والحقيقة أن مثل هذه المضايقات تعني أولاً نظرة استعلائية من الرجل للمرأة، وتعني أيضاً تحمّل المرأة لأعباء إضافية غير عبء الخروج للعمل. وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة أخيراً خطوات فعالة لضبط الأمر عن طريق نشر صور الشباب المدمنين على مثل هذه الأفعال في الصحف المحلية، وهو ما يعني أن الظاهرة جدية فعلاً.

وتكاد الصورة تتشابه مع بعض الاختلاف في التوجهات العامة لتعليم المرأة وعملها في دول الخليج، مع إضافات تتعلق بالطابع المحلي. لكن ما تنبغي الإشارة إليه هنا هو أن مساهمة المرأة في التعليم وفي قوة العمل لا يزال أمامها طريق ليس بالقصير ولا بالسهل.

المرأة في الخليج والعولمة

لقد جاءت العولمة الأولى – إن جاز لنا استخدام التعبير – للمجتمعات الخليجية مع اكتشاف النفط ومردوده المادي. وقد تركت مجموعة متباينة من الآثار الإيجابية من جهة والسلبية من جهة أخرى على المرأة في الخليج. فعصر النفط أفرز من السلبيات للمرأة ما هو مشاهد، من ارتفاع في نسبة العنوسة، بسبب تناقض القيم الجديدة مع القيم القديمة، وشهد أيضاً ارتفاعاً في نسبة الطلاق، خاصة بين الجيل النفطي الثاني، وانتشار الزواج المختلط (من غير البيئة المحلية)، فضلاً عن تفشي المظاهر الاستهلاكية وما سبّبته من تصدع في الأسرة الخليجية، منها انتشار تعاطي المخدرات وغيرها من ممارسات سهّلتها بيئة العولمة الأولى على المنطقة.

أما العولمة الثانية فهي شيء آخر تماماً. والواقع أن العلاقة بين العولمة وواقع المرأة العربية هي إن قبلنا الدعابة كالعلاقة بين شجرة الزيتون والسيارة اللكزوس، التي احتلت عنوان كتاب نشر أخيراً للكاتب الصحافي الأميركي توماس فريدمان[40]. في الوقت الذي تضرب نتائج العولمة البنى الاقتصادية والثقافية الوطنية، فإنها لا تؤثر كثيراً فـي النظرة إلى المرأة في المجتمعات التي نعيش فيها، حيث القوالب الاجتماعية والتراثية تقوم بعملية تعويق للتفاعل الحر غير المقيّد.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ربما تواجه المرأة الخليجية مصاعب جديدة قد تهدّد حتى المكاسب والمنجزات التي تحققت بالفعل، وهي قاعدة متناقضة تتضح مظاهرها في بعض الظواهر

المتوقعة، من بينها أن تشريعات العمل المنصفة للمرأة تقلل من فرص دخولها إلى القطاع الخاص. وقد يفرض الوضع الاقتصادي الجديد في الخليج بسبب السياسات المالية الانكماشية المتجهة إلى الترشيد، والتـي تبشر بانقضاء «دولة الرفاه»، انعكاسات سلبية إضافية على وضع المرأة. فهناك الآن في كل الدول الخليجية فائض عمالة من المواطنين، وتحولت البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة في أوساط الشباب والخريجين. وقد يتعيّن على المرأة في ظل التوجّه الاجتماعي المحافظ أن تدفع ثمن هذا الوضع الاقتصادي بتقليص الفرص المتاحة لها في العمل، وقد يتخذ المجتمع موقفاً معادياً لعمل المرأة، لإتاحة فرص أفضل للرجل. وقد يقدم هذا التوجه تحت عباءة شعارات تراثية أو تقليدية.

وتنطـوي قضية الحقوق السياسية للمرأة على الكثير من المفارقات المحزنة. فالمنطق يقول إن المرأة إذا حصلت على حقوقها السياسية، وهو ما تريد العولمة أن تحققه، فسيصبح بوسعها الاستفادة منها لتعزيز موقعها في المجتمع والحصول على مواقع أفضل اجتماعياً واقتصادياً وتشريعياً.

فقد حصلت المرأة العربية على حقوقها السياسية في معظم البلاد العربية نتيجة تغيّر جذري في المجتمع، حيث حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية بعد «ثورة»، كذلك الوضع في اليمن، والجزائر، وسوريا، والعراق، والكثير من البلدان العربية. ولم تحصل المرأة العربية على حقوقها السياسية نتيجة تطوّر سياسي سلمي إلا في بلدان قليلة، ربما في لبنان وفي الأردن وفي المغرب، وكل له ظروفه الخاصة. لكن التجربة الكويتية تبقى ذات دلالة، ففي الكويت (وهي البلد الخليجي الذي يمارس ديموقراطية دستورية) وقفت قوى منتخبة ضد حصول المرأة على حقوقها السياسية!

وهناك مفارقة أخرى تتمثل في أن المرأة التي ساهمت في المجالس المنتخبة العربية لم تستطع أن تقدم تشريعات لتعزيز وضع المرأة وحصولها على حقوق متساوية. ففي بلدان مثل مصر ولبنان ما زالت تشريعات عديدة تغمط المرأة بعض حقوقها. ففي لبنان مثلاً ما زالت هناك تفرقة بين ما يحصل عليه الرجل والمرأة من أجر في مقابل العمل نفسه[41]، كما أن تمثيل المرأة في البرلمانات العربية هو تمثيل يكاد يكون هامشياً، فهو لا يتجاوز 2 أو 3% من عدد الأعضاء في معظم برلمانات العرب، وذلك لأسباب اجتماعية، حيث تستنكف المرأة عن التصويت لامرأة مثلها إلا في ما ندر. بل إن هؤلاء الأعضاء من السيدات اللاتي يصلن إلى البرلمان ينجحن في ذلك عادة لأسباب عائلية (في لبنان يموت الزوج أو الأب فتحتل الزوجة أو الابنة مقعده في البرلمان)، أو بالتعيين في بعض الحالات.

وتختلف حالة المرأة الإيرانية نسبياً. فقد تقدّمت مئتا امرأة لانتخابات 1996 البرلمانية (عدد نواب البرلمان وقتها كان 270 مقعداً)[42]، نجحت منهنّ أربع عشرة، وفي انتخابات الرئاسة تقدّمت أربع نساء لانتخابات رئاسة الجمهورية، وهناك الآن حوالى ثلاثمئة امرأة منتخبة في البلديات الإيرانية. وقد تمكنت المرأة الإيرانية من خلال قوّتها التصويتية من أن تحقق بعض الإنجازات التشريعية، مثل حضانة الأطفال، حقوق العمل، حق الطلاق، إجازات الأمومة، ولكن لا تزال بعض الحقوق بعيدة المنال[43].

وفي الخليج، وحتى في بلدانه التي تسمح بانتخابات مباشرة، يتراوح الموقف العام بين عداء متأصّل ومناصرة خجولة لـ«حقوق المرأة السياسية». وتختلف المواقف السياسية باختلاف القوى السياسية والتيارات المختلفة[44]. ومن المؤسف أنه في بلد مثل الكويت، تمارس فيها الديمقراطية في ظل دستور مكتوب، وبعد أربعة عقود تقريباً من ممارسة الرجل لحقوقه السياسية، يقف البرلمان المنتخب ضد أن تنال المرأة حقوقها السياسية، كما ترشح المرأة نفسها في انتخابات قطر للبلديات فلا تحصل أي مرشحة على مقعد في المجلس البلدي!.

لكن هل ستبقى الحال على هي عليه في المجتمع العربي الخليجي في عصر العولمة؟ هذا هو السؤال المهم الذي تتعيّن الإجابة عنه. ففي ظل العولمة، تسقط الحدود، وتتلاشى الرقابة، وينكشف القمع أمام رأي عام عالمي لا يرحم. والحقيقة أن القمع – بكل درجاته وفي كل صوره المباشرة وغير المباشرة – لا يمكن تبريره، بغض النظر عن التقاليد أو المعتقدات التي نبع منها. فالإنسان المقموع يعاني، وكذلك المجتمع، وهناك عواقب وخيمة يتحمّلها المجتمع العالمي. وتتراكم التكاليف الحقيقية في صورة خنق الإبداع الإنساني، وتعطيل تنمية الأسواق، وتبديد الثروات على فرض القمع، وفشل المجتمعات القمعية في التكيّف جيداً مع البيئة الكونية المتسارعة التغيّر، وما ينجم عن ذلك وعن عوامل أخرى من اضطرابات، وصراعات وعدم استقرار[45] .

والواقع أن المرأة العربية عموماً تتعرّض للكثير من أشكال الظلم والتمييز. وغنيّ عن القول إن مجتمعاً يمارس التمييز ضد نصفه لا يمكن أن يكون مجتمعاً عادلاً، ولا يمكن أن يكون مجتمعاً حراً. والأمر المؤكد أن العولمة ستؤدّي دوراً مؤثراً في إضعاف الدول القمعية، ليس فقط بواسطة قدرة تكنولوجيا المعلومات على فضح هذه الأنظمة، بل أيضاً من خلال استمرار الليبرالية الاقتصادية في إضعاف قوة الدولة عبر أخذ الثروة من أيدي الحكومة ووضعها في جيوب الأفراد، الذين لا يبحثون

فقط عن حماية قانونية لممتلكاتهم، وإنما يريدون أيضاً أن يكون لهم دور أكبر في القرارات المؤثرة على هذه الممتلكات.

لقد كانت الحكومات غير الديموقراطية فـي الماضي تمنع ببساطة الكتب والصحف، بل والأفكار، من التداول، وتشوّش على المحطات الإذاعية، وتحرم مواطنيها من الاتصال بـ«الغرباء»، الذين كانوا دائماً مرادفاً لـ«التآمر»، و«الخطر»، و«تدمير أخلاق شبابنا». لكن عصر هذه الحكومات قد انتهى، شاءت أو أبت. فهذه الحكومات «تسير على خطى الملك كانوت، الملك السيّئ الذكر الذي أقام عرشه على حافة البحر، وأمر الأمواج أن تعود القهقرى»[46]. وليس أمام هذه الحكومات من طريق للعيش في هذا العالم إلا التعامل معه بلغته. وليس أمامنا من طريق لتحقيق أي نهضة منشودة سوى التفاعل مع هذا العالم من موقع الحر الواثق في ثقافته، وفي صحة مجتمعه وعافيته، وهذا لن يتأتى ما لم نحرر نصفه من إرث قرون انفصلت حياتنا عنها، وانطلقت إلى آفاق جديدة، لأن حركة التاريخ هي دائماً إلى الأمام، لا تعترف بالكسالى، أو المتخاذلين، أو المتقوقعين على ذواتهم.

7. Le Xxe Siecle n›a rien invente‹ Historia‹ Jan 2000.

8. المرجع السابق.

9. المرجع السابق.

10. أحمد بهاء الدين، من مقدمة كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، الهيئة العامة للكتاب، 1993.

11. أحمد بهاء الدين، المرجع نفسه.

12. Beth Baron‹ The Women›s Awakening in Egypt‹ Yale University Press‹ London‹ 1994.

13. المرجع السابق.

14. أحمد بهاء الدين، المرجع نفسه.

15. قاسم أمين، تحرير المرأة، طبعة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993. والاستشهادات التالية من قاسم أمين مأخوذة من الطبعة ذاتها.

16. محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق بالقاهرة، 1990.

17. د. محمد سعيد رمضان البوطي، حقوق المرأة وعقدة التناقض بينها وبين الشريعة الإسلامية، من مطبوعات اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الكويت.

18. راجع «دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي» (كتاب المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج 12-24 أبريل 1975). وقـد عقد المؤتمر الثاني في الكويت أيضاً سنة 1981، والثالث في أبو ظبي أواخر مارس 1984. ونتيجة لضعف التوثيق، فإن بحوث هـذه المؤتمرات تكاد تكون مفقودة اليوم.

19. انظر ملف «حـول المرأة العربية: دراسة حالات»، المستقبل العربي، عدد 250، ديسمبر 1999، ص.ص 113-142.

20. لا ينطبق هذا الوضع على المرأة الخليجية فقط، بل على المرأة العربية عموماً، وأمامي خبر نشرته الحياة في 21 يناير 2000 يفيد بأن نساءً مغربيات مناصرات للتيار الإسلامي قد هاجمن مركزاً إعلامياً أقامته الحكومة يهدف إلى دمج المرأة في عملية التنمية!

21. انظر كتاب مالري الذي ترجمه الكاتب بعنوان الكويت قبل النفط، دار قرطاس، الكويت، 1997.

22. هذا النص جاء في كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي الجزء الثاني ص38، راجع كذلك دراسة «الحجاب والهوية» لمحمد حافظ دياب، مؤتمر المرأة، (المجلس الأعلى للثقافة) القاهرة أكتوبر 99.

23. دساتير قطر والإمارات والبحرين، راجع المادة 5 من دستور البحرين، والمادة 16 من دستور الإمارات.

24. هيا راشد الخليفة، دراسة بعنوان «أحكام الأسرة في الخليج بين رواسب الماضي ومقتضيات الحاضر» في كتاب الأسرة والطفولة، المؤتمر الرابع للمرأة في الخليج، ديسمبر 1987، نشر في الكويت 1988، ص407 وما بعدها.

25. المرجع السابق ص 436.

26. هناك آراء عديدة ومتناقضة حول «وضع المرأة في التراث». بعض هذه الآراء يدعو إلى الكثير من الانفتاح ويؤيّد ذلك بمقولات تراثية، وبعضها يرى حتى في خروج المرأة من البيت «فتنة». انظر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر كتاب وضع المرأة في العالم الإسلامي، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسسكو) 1994، أعمال ندوة عقدت في القاهرة في أغسطس 1991.

27. انظر في تفصيل ذلك:هبة رؤوف عزت «نحو حركة جديدة لتحرير المرأة»، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للمساهمات الحضارية للمرأة. أبريل 1998 الكويت.

28. عادل أبو زهرة، جريدة الأهرام، 19 يناير 2000.

29. نوره الخرجي كاتبة من المدينة نشرت رسالتها المفتوحة علي شبكة ARAB NET، وجاءت تعليقات عليها من كل أنحاء العالم.

30. المصدر السابق.

31. حنان نجمة، «العنف ضد المرأة العربية وقوانين العقوبات العربية»، ورقة مقدمة لندوة المرأة «مئة عام على تحرير المرأة»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة أكتوبر 99.

32. هذه النسب تقريبية، وقد أخذت من إصدارات مختلفة لوزارة التخطيط الكويتية.

33. عُدّل قانون التقاعد في الكويت عام 1995 ليسمح للمرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة بأن تتقاعد بعد خمسة عشر عاماً من العمل (دون اشتراط السن)، وكان قبل التعديل لا بد أن تصل سنها إلى أربعين عاماً.

34. انظر «المرأة وقوة العمل»، مجلة «الزمن» الكويتية، العدد رقم 12 أكتوبر 1996، ص 45.

35. أخذت دولة الإمارات كمثل متوسط لعمل المرأة. وتتراوح التجربة في دول الخليج بين تجارب الإمارات والكويت وعمان.

36. انظر إحصائيات حكومة الإمارات في الشبكة العربية للإنترنت.

37. المصدر السابق.

38. المصدر السابق.

39. راجع علـى سبيل المثال، أبو عادل: مقال في جريدة Arab News 28 مارس 1997 بعنوان Female Harassment in Saudi Arabia.

40. توماس فريدمان صحافي أميركي، عاش في الشرق الأوسط ردحاً من الزمن ونشر أخيراً كتاباً بعنوان السيارة اللكزوس وشجرة الزيتون، قارن فيه بين التقنية اليابانية الهائلة في الإنتاج وخلافات الشرق الأوسط على شجرة الزيتون! ولفريدمان نظرية لها علاقة بالعولمة تقول إن الدول التي يوجد بها محل مكدونالدز لا تدخل حروباً في ما بينها!

41. انظر الدراسات التي قدّمت في مؤتمر «المرأة والديموقراطية»، عقد في الكويت، أكتوبر 1999.

42. انظر الدراسة التفصيلية في مجلة Foreign Affairs Jan. Feb. 2000: Iran the new revolution by D. Byman PP.119-145.

43. يقول المقال إن المرأة الإيرانية لها حق التصويت المتماثل مع الرجل، لكن شهادتها في المحكمة تبقى بنصف رجل!.

44. انظر الدراسة التفصيلية في هذا الموضوع للدكتور أحمد البغدادي «التيارات السياسية والمرأة في المجتمع الكويتي»، منتدى المرأة وصنع القرار، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ديسمبر 1996.

45. David Rothkopf، «In Praise of Cultural Imperialism» Foreign Policy 107، Summer 1997.

46. دافيد روثكوبف، مرجع سابق.

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

لا أحد ينكر المشاكل التي تواجهها البلدان العربية. هل تكمن في السيطرة الأجنبية على مقدّرات العرب ومفاصل حياتهم، أم في العسكرتاريا، أم في الهزائم المتكرّرة؟

يحاول الكاتب البحث عن نقطة بداية لما أصاب دولنا ومجتمعاتنا العربية من مراوحة وتراجع وفقر ومخاطر تحيط بها.ويفنّد بعض المحطّات التي أسهمت في اضطراب المنطقة العربية، وفي الحشد الجماهيري حول شعارات قلّما يتغيّر مضمونها لكنّها لا تقدّم الحلول وتستمرّفي تجهيل الإنسان العادي. ومن هذه المحطّات: ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى من سيطرة أجنبية على مقدرات العرب، وتسلّط العسكر على مقدّرات السياسة العربية، والانتكاسات أمام الهجمة الصهيونية.

نبذة عن المؤلف

محمد الرميحي كاتب وصحافي كويتي، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت.

كتب أخرى للمؤلف

«أصداء حرب الكويت»، «سقوط الأوهام»، «عصر التطرّف»، «الخليج 2025»